المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
قسم الدراسات العسكرية والإستراتيجية

تدخل حلف شمال الأطلسي في النزاعات الداخلية
دراسة مقارنة بين حالتي كوسوفو و ليبيا

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم السياسية تخصص:
" إدارة النزاعات الدولية "

: إعداد الطالبة
تمرابط إيمان

إشراف الأستاذ
تاحي طارق

: أعضاء لجنة المناقشة

د: خلفان كريم .....رئيسا

أ: تاحي طارق ..... مشرفا

أ: تيقامونين إبراهيم .....عضوا

السنة الجامعية : 2013 - 2014

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
قسم الدراسات العسكرية والإستراتيجية

تدخل حلف شمال الأطلسي في النزاعات الداخلية
دراسة مقارنة بين حالتي كوسوفو و ليبيا

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم السياسية تخصص:
" إدارة النزاعات الدولية "

: إعداد الطالبة
تمرابط إيمان

إشراف الأستاذ
تاحي طارق

: أعضاء لجنة المناقشة

د: خلفان كريم .....رئيسا

أ: تاحي طارق ..... مشرفا

أ: تيقامونين إبراهيم .....عضوا

السنة الجامعية : 2013 - 2014

الشكر والعرفان :

الحمد لله الذي اعانني على إتمام هذا العمل بعد جهد كبير وبارك لي في كل خطوة منه .

أتوجه بالشكر إلى كل من ساهم في إنجازه، وكل اساتذة المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية وخاصة الأستاذ دلال أبو القاسم ، خمري رضا .

كما أتوجه بالشكر الخالص إلى موظفي وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية وخاصة على مستوى: المديرية العامة لأوروبا، ومديرية البلدان العربية .

الإهداء :

أهدي هذا العمل إلى :

والدتي الحبيبة أطال الله في عمرها .

ملخص :

لقد عرفت فترة مابعد الحرب الباردة تزايد نسبة النزاعات الداخلية بدرجة عالية من العنف أمام تصاعد التحديات الإنسانية مما أدى إلى ضرورة الإستجابة الدولية لمواجهتها مما فتح المجال أمام التدخلات العسكرية الإنسانية التي أثارت جدلا واسعا من حيث شرعيتها .

وفي هذا السياق يبرز تدخل حلف شمال الأطلسي في النزاعات الداخلية، بتحول طبيعة مهامه من منظمة عسكرية للدفاع الجماعي عن أمن الدول الأعضاء إلى منظمة أمنية ذات توجهات عالمية تشارك في حفظ السلم والأمن الدوليين بآليات سياسية : الشراكة مع فواعل إستراتيجية والحوار مع دول المتوسط .. .وتحسين قدراته العسكرية للتدخل السريع في إدارة الأزمات لوقف الإنتهاكات الموجهة ضد الإنسانية.

وقد توصلت الدراسة من خلال مقارنة تدخل حلف شمال الأطلسي في كل من كوسوفو 1999 وليبيا 2011، بأن حقوق الإنسان ما هي إلا مبرر أخلاقي تستعمله الدول الكبرى للضغط على مجلس الأمن للتدخل عسكريا في إدارة النزاعات الداخلية وتوجيهها في مسار معين بما يخدم مصالحها ويحفظ مكانتها الدولية.

الكلمات المفتاحية : حلف شمال الأطلسي، النزاع الداخلي، التدخل الإنساني، المفهوم الإستراتيجي، مجلس الأمن .

Résumé :

la période de poste – guerre froide a connue une proportion croissante des conflits internes , avec un degré élevé de l'escalade de la violence devant une augmentation des défis humanitaires , qui ont conduit à la nécessité de l'intervention internationales pour y faire face ainsi , ouvrant une discussion selon leur légitimité .

Dans ce contexte, on observe les interventions de l'OTAN dans les conflits internes, avec la transformation de la nature de ses fonctions , d'une Organisation Militaire de défense collective pour la sécurité des états membres, à une Organisation de la sécurité a des orientations globales , est impliquée au maintien de paix et de sécurité internationale, avec des mécanismes politiques comme : Partenariat avec des acteurs stratégiques , Dialogue Méditerranéen... et améliorer ses capacités militaires d'interventions rapide en matière de gestion des crises , pour arreter les violation contre l'humanité .

L'étude a conclu, en comparant l'intervention de l'OTAN au Kosovo en 1999 et Libye en 2011, on constate que les droits de l'homme sont que une justification moral utilisée par les grandes puissances pour faire pression sur le conseil de sécurité à intervenir militairement dans la gestion des conflits dans un certain chemin pour servir leur interets et préserver son statue international en meme temps.

Mots clés : Organisation de traité de l'Atlantique Nord, conflit interne , concept stratégique , intervention humanitaire , Conseil de Sécurité.

Abstract :

the periode of post – Cold War had known increasing of internal conflicts with a hight degree of escalation of violence against humanitarian challenges which led to the necessité for the international response to address them, thus opening the way of humanitarian military interventions, which created a sensation in terms of legitimacy.

In this context we observe the NATO interventions internal conflicts, through the transformation of the nature of their roles from military Organization for collective defense for the security of member states, to an security Organization have global Orientations involved in keeping international peace and security by politicals mechanismes, such as : partenersip with strategic actors , dialogue with mediterranean countries... and improve its military capabilities for rapid intervention in crisis management to stop violation augainst humanity .

The study concluded by comparing the NATO intervention in Kosovo 1999, and Libya 2011, that human rights are just moraly justification used by the major powers to put pressur on the Security Council to intervene military in the mangement of internal conflicts and directed in a certain path to serve their interests and preserve its international statues in the same time.

Key Words : North Atlantic Traity Organization , internal conflict , Strategic Concept , Humanitarian Military Intervention , Security Council .

فهرس الجداول :

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	حالات التدخل الإنساني منذ 1990	**19**
2	الصراعات المسلحة وفقا للنوع والمنطقة 2001 – 2010 .	**25**
3	" الربيع العربي" 2010 - 2012	**26**
4	معايير اللجنة الدولية للتدخل وسيادة الدول	**33**
5	إجـراءات التـدخل العسـكري لأغـراض إتسـاتية، بعـض المقترحـات المؤسساتية	**38**

قائمة المختصرات :

NATO **OTAN**	North atlantic Traity Organization Organisation de Traité de l'Atlantique Nord	**حلف شمال الأطلسي** **الناتو**
PPP	Partenariat Pour la Paix	**الشراكة من أجل السلام**
UE	Union Européenne	**الإتحاد الأوروبي**
PESD	la politique Européenne de Sécurité et de Défense	**السياسة الاوروبية للدفاع والالامن**
ESS	European Security Strategy	**الإستراتيجية الأوروبية للأمن**
OSCE	Organisation de Sécurité et de Coopération Européenne	**منظمة الأمن والتعاون الأوروبي**

فهرس الأشكال :

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1	تعريف جوزيف ناي للتدخل	10
2	خريطة توضح موقع جمهوريات يوغسلافيا – إقليم كوسوفو	74
3	خريطة توضح التركيبة الإثنية في إقليم كوسوفو	75
4	خريطة توضح الموقع الجغرافي للجماهيرية الليبية	79

مقدمة :

منذ نشأة هيئة الأمم المتحدة في 1945،أخذت على عاتقها مسؤولية حفظ السلم والأمن الدوليين وتعزيزمنظومة الأمن الجماعي، حيث تم منح المهمة الحصرية لمجلس الأمن الدولي بالتدخل عسكريا في حالة أي تهديد من شأنه أن يعرض السلم و الأمن الدوليين للخطر بمقتضى أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

إلا أنه بعد نهاية الحرب الباردة عرفت العلاقات الدولية تحولات وتغييرات جوهرية سواء على مستوى بنية النظام الدولي أو الفواعل الدولية وحتى بروز تهديدات أمنية جديدة تقنية، ثقافية، بيئية... مصدرها فواعل غير دولية، مخاطرها تتجاوز الحدود الإقليمية للدولة الواحدة مما أدى إلى توسيع مفهوم الأمن الذي كان -وفق المنظور التقليدي- مرادف للمصلحة الوطنية وحكرا على الدولة القومية بالإعتماد على القوة في شقها العسكري، فأصبح الحديث عن أمن الفرد بدلا من أمن الدولة، مما أدى إلى التراجع النسبي لنزعة الدول منفردة إلى تحقيق أمنها وإنما تتقاسم الأعباء الأمنية لإحتواءهذه التهديدات من خلال تشكيل أحلاف عسكرية، إبرام إتفاقيات أمنية ، عقد شراكة أمنية.. بالإضافة إلى تغير طبيعة النزاعات الدولية من نزاعات بين الدول إلى نزاعات داخل الدولة في شكل حركات إنفصالية، حروب أهلية، أو نزاعات عرقية لتعقد التركيبة الإثنية للمجتمع ...والتي تشكل تهديدا للأمن الدولي خاصة عندما تعرف إستعمالا للعنف بدرجة كبيرة ضد الإنسانية.

وفي هذا الإطار ظهر الدورالجديد لحلف شمال الأطلسي الذي أسسته الدول الغربية إبان الحرب الباردة بهدف الدفاع المشترك لمواجهة المد الشيوعي بالدرجة الأولى والدفاع عن أمن الدول الأعضاء من أي عدوان خارجي إلا أنه أصبح له دور بارز في عالم مابعد الحرب الباردة خاصة فيما يخص التدخل العسكري في النزاعات الداخلية لوقف الإنتهاكات الموجهة ضد الإنسانية، وقد حدث ذلك لأول مرة في العلاقات الدولية في تدخله في كوسوفو 1999، من دون تصريح من مجلس الأمن والذي شكل مرحلة محورية في الإهتمام الدولي بحقوق الإنسان، تغير مبادئ القانون الدولي العام وبرزو مفهوم التدخل العسكري الإنساني كإستثناء على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وأهم تغير هو في مهام حلف شمال الأطلسي ، والذي تبلور بشكل كبير مع تدخله في ليبيا 2011 في إطار مسؤولية الحماية .

المشكلة البحثية :

إذا كانت ظاهرة التدخل عسكريا تندرج ضمن المهام الجديدة لحلف شمال الأطلسي لوقف الإنتهاكات الموجهة ضد الإنسانية أثناء النزاعات المسلحة، نطرح الإشكالية التالية :

ما هي المحددات الإستراتيجية التي تتحكم في التدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي في النزاعات الداخلية ؟

التساؤلات الفرعية :

وعلى ضوء الإشكالية نطرح التساؤلات الفرعية التالية :

- ما هو مفهوم التدخل العسكري الإنساني ؟ وماهي الضوابط والمعايير التي تنظمه ؟
- كيف أثرت المتغيرات الدولية الجديدة بعد الحرب الباردة على الدور الوظيفي لحلف شمال الأطلسي ؟
- ما هي أوجه الشبه والإختلاف لتدخل حلف شمال الأطلسي في كل من كوسوفو 1999 بالمقارنة مع ليبيا 2011 ؟
- ما هو المتغير الأساسي لتدخل حلف شمال الأطلسي في النزاعات الداحلية إنطلاقا من تدخله في كل من كوسوفو 1999 وليبيا 2011 ؟

فرضيات الدراسة :

للإجابة على الإشكالية والتساؤلات الفرعية، إرتأينا وضع الفرضيات التالية التي هي بمثابة إجابات أولية :

- حلف شمال الأطلسي الأداة العسكرية للدول الغربية لحماية مصالحها بمبررات أخلاقية.
- التدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي في كل من كوسوفو 1999 وليبيا 2011، أوقف أعمال العنف والإنتهاكات الموجهة ضد الإنسانية .
- كلما زاد التدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي في النزاعات الداخلية كلما تراجع دور مجلس الأمن في مهمته الحصرية في حفظ السلم والأمن الدوليين.

تحديد مجال الدراسة :

إستنادا إلى طبيعة الموضوع المدروس 'تدخل حلف شمال الأطلسي في النزاعات الداخلية : دراسة مقارنة بين كوسوفو 1999 وليبيا 2011 " وبالتالي سيكون الإطار الزماني فترة ما بعد الحرب الباردة 1990 – إلى 2011 بما تتضمنها من تغييرات على وظائف الحلف الأساسية وإندلاع النزاع في كل من كوسوفو وليبيا اللتان تمثلان الإطار المكاني للدراسة.

مبررات إختيار الموضوع :

- **المبررات الموضوعية:**

الهدف من هذه الدراسة من الناحية الأكاديمية هو إظهار التراجع الوظيفي لمجلس الأمن في حل النزاعات الدولية نظرا للإستعمال الدول الكبرى لحق الفيتو الذي يبقى عائقا أمام مسار عمله المنوط به كما حدث في كوسوفو و ليبيا مما إدى إلى التدخل الغربي العسكري لحلف شمال الأطلسي لحسم النزاع بالقوة. إنطلاقا من هذه المعطيات نحاول من خلال دراستنا إظهار أن حلف شمال الأطلسي أصبح الآلية العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية للتدخل من دون اللجوء إلى مجلس الأمن وتفادي الفيتو الروسي .

بالإضافة إلى أن هذا الموضوع يجمع بين ثلاثة مفاهيم أساسية تشكل اليوم تحولا جذريا في مجال العلاقات الدولية وهي: الأمن، الدولة القومية، السيادة، فتغير مفهوم الأمن وتوسعه زاد من التهديدات وبالتالي تراجع دور الدولة القومية كفاعل رئيسي في العلاقات الدولية، أمام تزايد وتيرة التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدول بحجة حماية الشعوب المضطهدة وإسقاط الأنظمة الدكتاتورية للحفاظ على السلم والأمن الدوليين تجسيدا لمبدأ مسؤولية الحماية .

- **المبررات الذاتية:**

إنطلاقا من الرغبة الذاتية لدراسة موضوع تدخل حلف شمال الأطلسي في النزاعات الداخلية ومنافسته لمجلس الأمن من خلال ملاحظة الأحداث الدولية التي يشهدها الواقع الدولي والمتمثلة في:

الدور الجديد البارز لحلف شمال الأطلسي في حل النزاعات الدولية في عالم ما بعد الحرب الباردة حيث تم توسيع هياكله وتبني مفاهيم إستراتيجية جديدة، ليتكيف مع الأوضاع الدولية والتهديدات الأمنية الجديدة ويصبح أداة للولايات المتحدة الأمريكية تستعملها لتكريس هيمنتها العالمية وخاصة بعد أحداث 11 سبتمبر ، للتدخل العسكري لأغراض إنسانية وأمنية.

تدخل حلف شمال الأطلسي في كوسوفو 1999 من دون تصريح من مجلس الأمن، وتدخله في ليبيا 2011 بالإضافة إلى التهديدات التي يصرح بها بالتدخل في سوريا ، القرم... كلها تثير العديد

من الإنتقادات والتساؤلات حول دور حلف شمال الأطلسي في إدارة الأزمات.

أدبيات الدراسة :

بما أنه سيتم التركيز في هذه الدراسة على تدخل حلف شمال الأطلسي في النزاعات الداخلية، ضمن مهامه الجديدة في فترة ما بعد الحرب الباردة، فقد تم الإطلاع على أهم المراجع التي تتناول المفاهيم الإستراتيجية لحلف شمال الأطلسي ودوره في تحقيق الأمن الدولي وهي

- كتاب بعنوان **"دور حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة"** في 2003 ، لنزار إسماعيل الحيالي، حيث يركز فيها على الإستراتيجية الجديدة لحلف شمال الأطلسي والتعديلات التي طرأت عليه من تغييرات على هياكله السياسية والعسكرية، عقيدته الأمنية وطريقة إستعماله للقوة بشكلها التقليدي والنووي.
- كتاب بعنون : **" أمن القارة الأوروبية في السياسة الخارجية الأمريكية "** للدكتور زهير بوعمامة" حيث ركز فيه على حلف شمال الأطلسي وعلاقته مع الأمن الأوروبي وكيف أنه الرابط الذي تحافظ عليه الولايات المتحدة الأمريكية لضمان بقائها في أوروبا وأن لا تخرج السياسة الأوروبية للدفاع والأمن عن المظلة الأطلسية.
- دراسة بعنوان : **"l'OTAN après la guerre froide"** حيث تطرقت إلى المفاهيم الإستراتيجية للحلف منذ نشأته وعلاقته بالإتحاد الأوروبي والحوار المتوسطي..وأهم العمليات العسكرية الإنسانية أو الأمنية التي شارك فيه الحلف : كوسوفو، البوسنة، أفغانستان...

بالإضافة إلى العديد من المقالات حول المفهوم الإستراتيجي الجديد لحلف شمال الأطلسي ومهامه الجديدة بعد نهاية الحرب الباردة.

إلا أنه ما سنتطرق إليه من خلال دراستنا هو محاولة تفسير ظاهرة التدخل في النزاعات الداخلية ضمن المسار الإستراتيجي للحلف منذ نشأته ، ثم محاولة إستنتاج المحددات الأساسية لتدخله عسكريا في النزاعات الداخلية من خلال دراسة مقارنة لتدخله في كل من كوسوفو 1999، وليبيا 2011.

صعوبات البحث :

من أكثر الصعوبات التي واجهتها عند إعداد البحث، هي ضيق الوقت للإلمام بكل حيثيات وجوانب الموضوع، حيث أنه واسع وتتداخل فيه العديد من المتغرات، وخاصة الدراسة المقارنة لحالتي الدراسة، وعلى هذا الأساس تم التركيز على أهم النقاط الأساسية في الموضوع والتي تخدم البحث بشكل كبير.

الإطار المفاهيمي :

- **النزاع :conflit :**

ويعتبر محور الدراسة التي نقوم بها حيث أن النزاع هو السمة الأساسية للعلاقات الدولية بحكم تعارض المصالح بين الفواعل الدولية، ومنه فالنزاع كغيره من مفاهيم العلاقات الدولية لا يوجد إجماع بين الباحثين حول تعريفه وبالتالي سنتبنى من خلال البحث تعريف **لويس كوسر Lewis Cocer** بأنه: " تنافس على القيم وعلى القوة والموارد يكون الهدف فيه بين المتنافسين هو تحييد أو تصفية أو إيذاء خصومهم".

وتجدر الإشارة إلى حل النزاع الذي يعني الجهود الرامية لمعالجة مسألة متنازع عليها من أجل وضع حل لها بإعتماد ميكانيزمات سلمية تقوم على التقريب بين وجهات النظر بالتركيز على المصلحة المشتركة بتدخل في هذا الإطارجهود طرف ثالث في الوساطة، المفاوضات، التوفيق...، إلا أنه أحيانا يتم إنهاء النزاع عن طريق إستعمال القوة العسكرية أو التهديد بإستخدامها وإن كان ذلك أمراغير مرغوب فيه في المجتمع الدولي، ولكنه يبقى خيارا لا مفر منه في حالة تصعيد شدة النزاع وتهديده للسلم والأمن الدوليين أمام فشل كل الجهود الدبلوماسية والسياسية في حله وهذا ما يدخل بالأساس في التدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي لإنهاء النزعات الدولية بالقوة بشكل إنفرادي أو بتفويض من مجلس الأمن.

- **المفهوم الإستراتيجي : concept stratégique** :

حيث سنتطرق إليه من خلال البحث في إطار محاولة إستخراج مضمون التدخل ضمن المسار الإستراتيجي لحلف شمال الأطلسي منذ نشأته إلى غاية 2010 ، وبالتالي فالمفهوم الإستراتيجي هو وثيقة مصادق عليها من من قبل مجلس الحلف المنعقد على مستوى رؤساء الدول والحكومات الأعضاء، حيث يصف البيئة الأمنية للحلف، التهديدات التي يواجهها وكيفية التعامل معها بتكييف الآليات والقدرات العسكرية للحلفاء مع هذه المهام .[1]

- **الحلف :** في البداية يجب التمييز بين الحلف Alliance ، والتحالف coalition .

الحلف هو عبارة عن إتفاق بين دولتين أو اكثر من أجل العمل حول مسائل أمنية مشتركة، تهدف هذه الدول من خلال مشاركتها إلى حماية نفسها من أي خطر مشترك أو محتمل يهدد مصالحها، فهي تعتقد أنها قادرة من خلال مشاركتها إلى حماية نفسها من أي خطر مشترك أو محتمل يهدد مصالحها، من خلال حشد الموارد وتوحيد الجهود .[2] وهو الذي ينطبق مع مفهوم حلف شمال الأطلسي بإعتباره منظمة لمجموعة من الدول تأسست بصفة مستمرة (على الأقل إلى حين إنتهاء مبررات وجودها) بهدف الدفاع الجماعي عن أي تهديد ضد الدول الأعضاء.

بينما التحالف coalition ، فهو عبارة عن مجموعة من الدول تتحالف بصفة مؤقتة لتحقيق أهداف إستراتيجية وسياسية ، ومن أمثلة ذلك التحالف الدولي المكون من 33 دولة ضد الغزو

1 " missions de l'alliance , le concept stratégique " , sur :
www.rpfrance-otan.org › ... › Les missions de l'Alliance , (12 – 03 – 2014) , 10 : 34 .

2 مارتن غريفيش وتيلي أوكالاهان، ***المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية***، (دبي : مركز الخليج للأبحاث)، ص . 192 .

العراقي للكويت 1990 – 1991 .[3]

الإطار النظري :

- **المقاربة الواقعية:**

سنقوم بإعتماد هذه المقاربة النظرية من خلال التركيز على أهم متغيراتها وهي جدلية القوة والمصلحة فما الذي يدفع بالدول إلى تجهيز جيوشها وتكلفة نفسها بتحمل أعباء التسلح للتدخل في نزاع معين ومحاولة حله فمثلا ما الذي يدفع إصرار القوى الكبرى في إطار حلف شمال الأطلسي إلى الإسراع في تنظيم جيوشها والتدخل عسكريا لإنهاء النزاع في كوسوفو وليبيا، فهل ذلك لحماية حقوق الإنسان أم أنه هناك مصالح خفية وراء هذه السلوكات وتجعل من التدخل لابد منه للحفاظ عليها، ومن ثم محاولة توضيح الرهان الغربي للتدخل في منطقة دون أخرى وسرعة التدخل بها دون غيرها.

- **المقاربة القانونية:**

سيتم توظيفها في الدراسة من أجل تقديم تحليل الظواهر المدروسة على أساس معيار الشرعية والتطابق أو الخرق و الإنتهاك لأحكام القانون الدولي و ميثاق الأمم المتحدة، حيث تقوم بدراسة نقدية لإختراق مبدأ السيادة والتدخل في الشؤون الداخلية للدول، من خلال النظر في مشروعية وشرعية التدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي في كل من كوسوفو 1999 و ليبيا 2011 وفق مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة

- **المقاربة الليبرالية المؤسساتية:**

وهي مقاربة ضمن النظرية الليبرالية تقوم على إفتراض أن المؤسسات تؤدي دورا جوهريا في تحقيق الأمن الدولي، لما أصبحت تملكه من صلاحيات تسمح لها بالتدخل في المسائل الداخلية كنتاج للتحولات التي مست السياسة العالمية والتي لم تعد تجعل الدول تتصرف بشكل منفرد في سياساتها الداخلية.

وسنعتمد الطرح الليبرالي المؤسساتي خصوصا للتأكيد على نجاح حلف شمال الأطلسي كمؤسسة لمجموعة من الدول للدفاع الجماعي، مع أن نهاية الحرب الباردة كانت توحي مسبقا بأن دوره سيزول كما حدث لحلف وارسو، لكن حدث العكس بحيث إستطاع التكيف مع المتغيرات الدولية الجديدة .

الإطار المنهجي :

3 Brahim saidy , "la transformation de l'OTAN : trois périodes, trois mutations" , p . 1 , sur : ***www.defnat.com/site_fr/pdf/TRIBUNE-06102010-SAIDY.pdf*** , (12-03-2014) , 12 : 30 .

- **الإقتراب التاريخي**:

لدراسة الخلفية التاريخية للظاهرة محل الدراسة، سنقوم بدراسة واقع حلف شمال الأطلسي بعد الحرب الباردة، بناءا على دراسة ظروف نشأته وجذوره التاريخية وتحديد المتغيرات التي طرأت عليه من توسيع مهامه وتغير إستراتيجيته ، والظروف التي منحته صورته الحالية كمنظمة أمنية من جهة ، ودراسة الأحداث التاريخية للنزاع في كل من كوسوفو 1990 ،وليبيا 2011 من جهة أخرى .

- **منهج تحليل المضمون :**

تم إستعماله للتدقيق في محتويات المفهوم الإستراتيجي الجديد لحلف شمال الأطلسي في قمة لشبونة 2010 وإستنتاج المقاربة الأطلسية للتدخل في النزاعات الداخلية ، وقرارات مجلس الأمن بخصوص النزاع في كل من كوسوفو 1999 وليبيا 2011.

- **المنهج المقارن**:

لمعرفة كيف ولماذا تحدث الظواهر بمقارنتها مع بعضها البعض من حيث أوجه الشبه والإختلاف، من أجل التعرف على العوامل المسببة لحادث أو ظاهرة معينة والظروف المؤدية لذلك وفي هذا السياق سنقوم بدراسة مقارنة بين التدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي في كل من كوسوفو 1999 و ليبيا 2011، لإستنتاج المحدد الأساسي لتدخل حلف شمال الأطلسي في النزاعات الداخلية.

<u>هندسة البحث :</u>

لمعالجة موضوع " تدخل حلف شمال الأطلسي في النزاعات الداخلية : دراسة مقارنة بين كوسوفو 1999 وليبيا 2011 "، إرتأينا تقسيم خطة الدراسة إلى ثلاثة فصول : الأول بمثابة الإطار النظري لظاهرة التدخل العسكري الإنساني من حيث المفهوم والتطور التاريخي للظاهرة وآليات تفعيله حتى لا يكون مبرر أخلاقي للدول الكبرى لتحقيق مصالحها في إطار حماية حقوق الإنسان، أما الفصل الثاني يتضمن ظاهرة التدخل ضمن المسار الإستراتيجي لحلف شمال الأطلسي منذ نشأته، وتغيره الوظيفي بعد نهاية الحرب الباردة والآليات السياسية التي يعتمدها لحلفظ السلم والأمن الدوليين ، أما الفصل الثالث بعنوان دراسة مقارنة لتدخل حلف شمال الأطلسي في كل من كوسوفو 1999 وليبيا 2011، بالإعتماد على أربعة متغيرات أساسية للمقارنة وهي : حدة النزاع، الشرعية الدولية، موقف الدول الأعضاء في الحلف من التدخل ، ونتائج التدخل ، بتوضيح أوجه الشبه والإختلاف ومن ثم إستنتاج أهم المحددات التي تتحكم في التدخل العسكري للحلف في النزاعات الداخلية

الفصل الأول

الإطار النظري للتدخل العسكري الإنساني

الفصل الأول : الإطار النظري للتدخل العسكري الإنساني في النزاعات الداخلية

شكلت نهاية الحرب الباردة مرحلة مهمة في تاريخ العلاقات الدولية، وخاصة من حيث تغير طبيعة الحروب والنزاعات المسلحة، من نزاعات بين الدول إلى نزاعات داخل الدولة تأخذ شكل حركات إنفصالية، نزاعات بين المجموعات القومية لأسباب عرقية أو حول الموارد الطبيعية...

وأمام تنامي هذه الظاهرة وبمستويات متصاعدة من العنف (إبادة جماعية، تصفية عرقية...) تباينت أنماط الإستجابة الدولية لهذه النزاعات، سواء بتقديم مساعدات إنسانية أو بالتدخل عسكريا، ومنه سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى إشكالية التدخل بإستعمال القوة العسكرية لأغراض إنسانية في الدول التي تعاني من النزاعات الداخلية وهو الدور الذي يضطلع به حلف شمال الأطلسي في حل النزاعات .

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للتدخل العسكري الإنساني

لقد أثار مفهوم التدخل العسكري الإنساني جدلا واسعا بين المفكرين والباحثين بين مؤيد ومعارض إنطلاقا من مبررات قانونية، سياسية وأخلاقية، ولتوضيح ذلك سنحاول تجزئة المفهوم إلى: التدخل الدولي ، التدخل العسكري ، التدخل العسكري الإنساني لتوضيح كل منها على حدا وإستنتاج مفهوم شامل.

المطلب الأول : مفهوم التدخل الدولي

تتعدد آراء وتوجهات الباحثين في تقديم تعريق متفق عليه لمفهوم التدخل وعلى هذا الأساس سنقوم بإستعراض مجموعة من التعريفات وفقا للتوجه النظري لكل باحث :

• **من الناحية اللغوية** التدخل مصطلح مشتق من الكلمة اللاتينية intervention ، بمعنى التموضع بين شيئين، ويستعمل للدلالة على الإعتداء والتعرض للغير أو التوسط في الخصومات[1]

وبالتالي يحمل معنيين : التدخل في إطار التسوية السلمية للنزاعات في حدود سيادة أطراف النزاع أو التدخل للتأثير في إرادة الدول لتوجيه سلوكها أو تغييره.

وهو ما نجده خصوصا في كتابات فقهاء القانون الدولي، بالتمييز بين مصطلح intervention للدلالة على التدخل غير المشروع بإستعمال القوة المسلحة ، و مصطلح ingérence الذي يدل على التدخل كعمل مادي بغض النظر عن الوسيلة أو المشروعية.[2]

---

1 كمال بوناب ، " ***التدخل العسكري لإعتبارات إنسانية بين التبرير الأخلاقي والتوظيف السياسي*** " (ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني حول " مستقبل العلاقات الدولية في ظل التطبيقات الراهنة لميثاق الامم المتحدة "، جامعة الوادي ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2011) ، ص . 3 .

2 عمران عبد السلام السفراني ، ***مجلس الأمن وحق التدخل لفرض إحترام حقوق الإنسان– دراسة قانونية*** (ليبيا: منشورات جامعة قاريونس ، ط.1، 2008) ، ص . 45 .

1. **من الناحية القانونية:**

لقد اثار مفهوم التدخل جدلا كبيرا في القانون الدولي، لأنه يتضمن تناقضا مع أهم مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وهو مبدأ عدم التدخل المذكور في **الفقرة 2 من المادة 7** من الميثاق التي تنص على :

" ليس في هذا الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما(...) على أن هذا المبدأ لا يخل بتطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل السابع" [1]

ومنه يمكن ملاحظة من خلال هذه المادة أن ميثاق الأمم المتحدة قد جعل إستثناءا عن مبدأ عدم التدخل في القرارات والإجراءات القسرية التي يتخذها مجلس الأمن بمقتضى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة .

يعرف **جيرهارد فان جلان Gherhard Van Glahn** التدخل على أنه :

" عمل دكتاتوري من جانب دولة ما في شؤون دولة أخرى بغية الإبقاء على النظام السياسي فيها أو تغييره، وقد يكون التدخل مشروع أو غير مشروع، لكنه عندما يتعلق بإستقلال الدولة المعنية وأراضيها وسيادتها فلا يمكن أن يكون شك في أن مثل هذا التدخل ممنوعا بموجب القانون الدولي، لأن هذا القانون وضع جزئيا لحماية الشخصية الدولية لدول العالم ". [2]

وهناك من يعرفه بأنه التدخل بغير حق لدولة أومنظمة في الشؤون التي تعتبر ضمن المهام الحصرية لدولة أخرى.[3]

ومنه نلاحظ أن هذا الإتجاه يركز على أن التدخل الدولي غير مشروع لما يشكله من خرق لسيادة الدولة وإستقلالها السياسي .

2. **من الناحية السياسية** :

تتعدد التعاريف المقدمة للتدخل من الناحية السياسية و لكنها تشترك بشكل عام في إستعمال أشكال الضغط والقوة للتدخل من أجل تحقيق المصلحة السياسية ، أهمها :

يعرفه جوزيف ناي Josef Nye بأنه " التدخل بمعناه الواسع يشير إلى ممارسات

---

1 "ميثاق الأمم المتحدة " ، 1945 ، في :
http://www.un.org/ar/documents/charter/chapter1.shtml , (13 – 04 – 2014) , 13 : 30 .

2 كمال بوناب ، ***مرجع سابق*** ، ص .4 .

3 Johan Menna , "l***e droit d'ingérence humanitaire: réflexion sur un paradoxe***" , étude réalisé dans le cadre du cours de politique étrangère et aide humanitaire ,université catholique de louvain – belgique , 2002 – 2003) , p . 45 .

خارجية تؤثر في الشؤون الخارجية لدولة أخرى ذات سيادة، أما بمعناه الضيق فهو التدخل بالقوة العسكرية في الشؤون الداخلية لدولة أخرى، ومنه يندرج مفهوم التدخل من حيث أشكال ممارسة النفوذ، من أقل صور القهر إلى أعلاها.[1]

كما يظهر في الشكل التالي :

الشكل رقم 01 : تعريف جوزيف ناي للتدخل

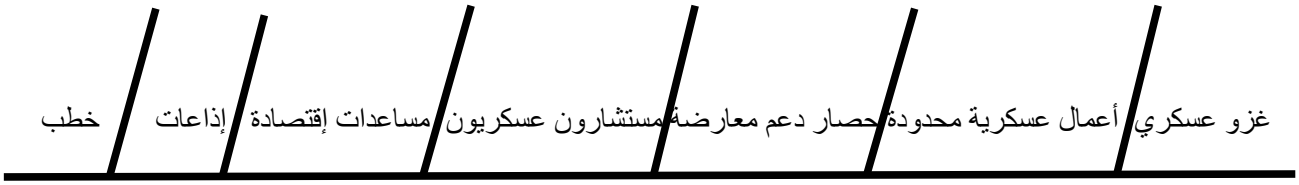

إلزام عالي إلزام منخفض

خيار محلي منخفض خيار محلي عال

المصدر : محمد يعقوب عبد الرحمان ، ***التدخل الإنساني في العلاقات الدولية*** ، 2004 ، مرجع سابق ، ص .14 .

نلاحظ أن "جوزيف ناي" يربط مفهوم التدخل بمستوى القوة المستعملة، التي على أساسها تطرح الخيارات أمام الدولة المستهدفة فإذا كانت تتضمن مستوى عال من التصعيد (القوة العسكرية)، تكون الدولة المستهدفة مرغمة على الرضوخ للمطالب وبالتالي خياراتها محدودة، في حين أنه إذا كانت في شكل ضغوطات لا تتضمن الاستعمال المادي للقوة فتكون درجة الإلتزام منخفظة ومنه الخيارات متاحة أكثر .

ومنه فإن **Nye** أنه يربط التدخل بمفهومي القوة الصلبة hard power التي تستعمل لدفع الآخرين لتغيير موقفهم من خلال التهديد أو تقديم التحفيزات، والقوة الناعمة soft power التي تتضمن القدرة على جذب الآخرين لتحقيق أهداف السياسة الخارجية بالتأثيرعلى ساستهم وقيمهم مما يضفي عليها الشرعية.[2]

وتقدم **مارتين وايت Martin Wight** تعريف التدخل بأنه:

" عملا مباشرا وعنيفا على مستوى العلاقات الدولية لكنه لا يصل إلى درجة الحرب المعلنة

---

1 محمد يعقوب عبد الرحمان ، ***التدخل الإنساني في العلاقات الدولية*** (الإمارات : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط. 1 ، 2004) ، ص . 16 .

2 Joseph S nye , ***global information age from realism to globalization*** , (taylor and Francis library, 2004) , p . 5 .

بين دولتين أو أكثر لأن الحرب هي المرحلة القصوى في مثل هذا التفاعل، وبهذا يكون التدخل سلوكا يعتمد التهديد بإستخدام القوة العسكرية لتحقيق المصالح الوطنية للدولة المستهدفة " [1] حيث يربط هذا التعريف التدخل بالإستعمال المادي للقوة لتحقيق المصلحة.

ومن خلال ما سبق نستنتج أنه يوجد ثلاث إتجاهات أساسية حول مفهوم للتدخل الدولي **الأول :** الذي يركز على المفهوم الواسع للتدخل بحيث يشمل كل أشكال الضغوطات الخارجية : سياسية، إقتصادية، إعلامية ... للتأثير على توجه السلطة الداخلية للدولة، **الثاني:** وهو الذي يحدد التدخل الدولي في التهديد أوالإستعمال الفعلي القوة العسكرية ضد دولة أخرى بما يشكل خرقا لسيادتها وإستقلالها السياسي .

في حين أن **الإتجاه الثالث :** ويمثله فقهاء القانون الدولي، حيث يركز على فكرة أساسية مفادها أن التدخل مهما كانت صورته فهو عمل غير شرعي ، وبالتالي فلا جدوى من محاولة ضبط مفهومه حتى أنه لا يعبر عن العلاقات المتبادلة بين أعضاء المجتمع الدولي ولذلك يهتم بتحديد الحالات الإستثنائية التي يكون فيها التدخل مشروعا قانونيا. [2]

حيث أن هذا الإتجاه لا يقر أساسا بوجود مفهوم للتدخل، وفي مقابل ذلك يركز على الحالات القانونية التي تشكل إستثناءا عن مبدأ عدم التدخل وهي حالتي الدفاع الدفاع الفردي أو الجماعي * ويمكن إضافة إجراءات مجلس الأمن في إطار الفصل السابع من الميثاق.

ولحسم هذا الجدل يقدم **"جيمس روزنو"** تعريف إجرائي للتدخل بتمييزه عن التأثير ويحدده من خلال توفر شرطين أساسيين وهما : إختراق الإتفاق و التأثير في تركيبة السلطة، بمعنى أن كل سلوك خارجي لدولة معينة يمكن أن يعتبر تدخلا في شؤون دولة أخرى كلما شكل خرقا للطبيعة العادية للعلاقات الدولية، وكلما كان موجها للحفاظ أو للتغيير في التركيبة السياسية لسلطة تلك الدولة، ولا يمكن لخاصية واحدة دون الأخرى أن تقف على مختلف أشكال السلوك الخارجي للدولة لتعرفها كتدخل فالشرطان متكاملان.[3]

ومنه يقدم "روزنو" مفهوما متكاملا للتدخل يجمع بين الإتجاه الواسع والضيق لمفهوم التدخل من حيث أنه يستهدف التأثير على الإرادة الداخلية للدولة المستهدفة بما يشكل خرقا لطبيعة العلاقات بينهما.

ومن خلال التعريفات السابقة، يمكن تقديم مفهوم إجرائي لظاهرة التدخل الدولي بأنها كل سلوك غير مشروع لوحدة دولية حكومية أو غير حكومية تتضمن جميع أشكال الضغط السياسي،

---

1 جمال منصر، ا***لتدخل العسكري الإنساني في ظل الأحادية القطبية – دراسة في المفهوم والظاهرة –*** ،أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة باتنة : كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2006 – 2007) ، ص . 84 .

2 محمد يعقوب عبد الرحمان ، ***مرجع سابق*** ، ص . 18 .

* لجوء الدولة أو الدول التي يقع عليها العدوان إلى إستخدام القوة لدفع الضرر الواقع عليها، وهو حق معترف به قانونا وتقرره المادة 51 من الميثاق الأممي .

3 سالم برقوق، ***إشكالية مفهوم التدخل وعدم التدخل في العلاقات الدولية***، مذكرة ماجستير غير منشورة(جامعة الجزائر: معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 1993)، ص . 17 .

العسكري، الإقتصادي ... أو الإستعمال المادي للقوة للتأثير على الإرادة السياسية لسلطة الدولة المستهدفة وتوجيهها في مسار معين، بما يخدم أهداف الدولة المتدخلة.

المطلب الثاني : مفهوم التدخل العسكري الإنساني

نلاحظ أنه يتضمن الجمع بين مفهومين : التدخل العسكري، والتدخل الإنساني

1. مفهوم التدخل العسكري

بما أنه تختلف أشكال التدخل الدولي فقد يكون سياسيا، عسكريا، دبلوماسيا، قانونيا...ونظرا لأن موضوع الدراسة حول تدخل حلف شمال الأطلسي في النزاعات الداخلية وهو منظمة ذات طابع عسكري، فسنركز على الجانب العسكري للتدخل في دولة ذات سيادة .

وفي هذا الإطار سنعتمد على تعريف **Frederick, S. Pearson فريدريك بيرسون،** للتدخل العسكري على أنه :

"تحريك جنود أو قوات عسكرية من طرف دولة مستقلة أو مجموعة من الدول عبر حدود دولة مستقلة أخرى، للضغط في حادثة سياسية أو قضايا متعلقة بالدولة المتدخلة.

وتشمل مبررات التدخل العسكري ما يلي:

- كسب أو الاستحواذ على إقليم معين.
- حماية مجموعات اجتماعية في الدولة المستهدفة.
- الترويج لإيديولوجية أو نظام عقائدي. " [1]

بمعنى إستعمال القوة العسكرية للتدخل في أراضي دولة أخرى بهدف التوسع أو حماية السكان أومن أجل نشر قيم معينة، وهو ما تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية بتدخلاتها العسكرية بإسم الديمقراطية وحقوق الإنسان، للتوسع وحماية المصالح بحجة نشر قيم الديمقراطية وحماية المجموعات البشرية.

ولكن تجدر الإشارة إلى أنه من الناحية القانونية يكون التدخل العسكري مشروعا من هذا المنطلق في ثلاثة حالات : إذا تم بطلب من الدولة الضحية ، وجود إتفاقية أمنية بين الطرفين أوحق التدخل لمجلس الأمن بمقتضى الفصل السابع من الميثاق .[2] وهي الإستثناءات القانونية للتدخل عسكريا في الشؤون الداخلية لدولة أخرى.

---

1 جون بيليس و ستيف سميث، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، ***عولمة السياسة العالمية*** (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص . 557.

2 عمراني عبد السلام السفراني ، ***مرجع سابق*** ، ص ص . 47 ، 48 .

2. التدخل الإنساني

إذا كان التدخل العسكري سلوك غير مشروع دوليا بإعتباره إستعمالا للقوة في العلاقات الدولية إلا أنه بعد نهاية الحرب الباردة وتفاقم التحديات الإنسانية للنزاعات، أصبح مبررا على أساس أنه موجه لحماية حقوق الإنسان في ظل نزاع داخلي وخاصة عند عدم قدرة الدولة على حماية مواطنيها أو أنها هي المتسببة في ذلك،ومنه إتخذ التدخل العسكري طابعا إنسانيا في إطار التدخل الإنساني.

في البداية تجدر الإشارة إلى أن التدخل الإنساني مفهوم واسع يشمل كل أشكال الضغوطات الخارجية على الحكومات لحماية حقوق مواطنيها في وقت السلم أو الحرب وكذلك حالات المساعدات الإنسانية التي تقدمها منظمات الإغاثة الدولية أو الوحدات السياسية للدول التي تعاني من نزاعات داخلية أو أزمات إقتصادية والكوارث الطبيعية...

وفي هذا السياق يعرفه R.Brauman : بأنه **العمل الإنساني** الذي يكون من دون تمييز وبوسائل سلمية، للمحافظة على حياة الإنسان وتحقيق المساواة ، والتدخل الإنساني بهذا المعنى هو الدور الذي تضطلع به المنظمات الحكومية للتدخل في أقاليم معينة من أجل توفير المساعدات والحاجيات الضرورية للضحايا.وقد تطور هذا المفهوم بشكل ملحوظ مع إنتشار الأزمات مثل : أزمة بيافرا 1968، وزلزال الولايات المتحدة الأمريكية 1988، الذي أدى إلى صدور قرار من الأمم المتحدة في 8 ديسمبر 1988 الذي يقر بالدخول الحر للمنظمات الحكومية لتوفير المساعدات الإنسانية للضحايا، بالإضافة إلى قرار محكمة العدل الدولية 1970، الذي جعل من حقوق الإنسان إهتمام دولي حيث لم يعد شأن داخلي حصري للدولة.[1]

إلا أنه سيتم إستثناء هذه الحالات من الدراسة على أساس أنها تعبر عن سلوك ودي بين الفواعل الدولية يكون في حدود سيادة الدولة ، وبالتالي ما سيتم التركيز عليه هو التدخل بإستعمال القوة العسكرية لوقف الإنتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان وقت النزاع المسلح أو نتيجة لإضطهاد جماعة معينة من طرف السلطات السياسية .

وبالتالي يعرفه J. L. Holzgrefe بأنه : " التهديد أو الإستعمال الفعلي للقوة بشكل فردي او جماعي يهدف إلى الوقاية أو إنهاء العنف الموجه ضد حقوق الإنسان الأساسية من دون تصريح من الدولة المستهدفة "[2]

ومن هذا التعريف نلاحظ ان التدخل الإنساني لا يفترض موافقة الدولة المتدخل فيها متى ثبت إنتهاكها لحقوق مواطنيها.

ويعرفه Micheal Barnett بأنه : "إستخدام القوة العسكرية سواء من قبل دولة أو مجموعة دول أو منظمة دولية لوقف الإنتهاكات الإنسانية التي يتعرض لها مواطني الدولة محل التدخل"[3]

---

1 Johan menna , ***op.cit*** , p . 56 .

2 Rudi gurazui , ***is humanitarian military intervention in the affairs of another states ever justified?*** , (middlesex university : global security political and internationa studies , january 2008) , p . 3 .

3 معمر فيصل خولي ، ***الأمم المتحدة والتدخل الدولي الإنساني*** (القاهرة : العربي للنشر والتوزيع، ط .1 ، 2011) ، ص . 14 .

في حين أن **جنيفر . م. والش (Jennifer M. Welsh)** يعرفه بأنه :

'' التدخل القسري في الشؤون الداخلية لدولة ما، والذي يشمل إستعمال القوة المسلحة بهدف وقف الضرر الجسيم الذي يمس حقوق الإنسان أو الحيلولة دون إنتشار المعاناة الإنسانية وإمتدادها "[1]

وهناك من يعرفه بأنه إستعمال القوة العسكرية الدولية لوقف الإنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في دولة أخرى، قد يكون فردي او جماعي من خلال تحالف دولي بتصريح من الأمم المتحدة.[2]

من خلال هذه التعاريف نستنتج أن التدخل الإنساني يتضمن إستعمال القوة العسكرية من قبل دولة بشكل منفرد أو مجموعة دول في إطار الهيئة الأممية متى ثبت إنتهاكات الدولة لحقوق مواطنيها، لوقف المعاناة الإنسانية.

ولكن وفق هذا المعنى يشكل التدخل الإنساني خرقا لمبدأ عدم اللجوء إلى القوة المتضمن في **الفقرة 4 ، المادة 2** من الميثاق التي تنص على :

" يمتنع أعضاء الهيئة جميعا في علاقاتهم الدولية عن التهديد بإستعمال القوة أو إستخدامها ضد سلامة الأراضي أو الإستقلال السياسي لأي دولة أو على أي وجه لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة "

إلا أنه يتم تبرير ذلك على أساس أن هدف التدخل هو حماية الإنسانية، وهو من بين أهداف الأمم المتحدة ، وعلى هذا الأساس يصبح إستعمال القوة العسكرية مبررا لوقف إنتهاكات حقوق الإنسان.[3]

من خلال هذه التعاريف يمكن أن نستنتج أن التدخل الإنساني يتضمن الإستخدام الفعلي للقوة العسكرية ضد حكومة دولة معينة نتيجة لمعاملتها غير الإنسانية مع مواطنيها أو جزء منهم بحيث يشكل هذا التدخل خرقا على المبادئ القانونية التالية: مبدأ السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، و عدم اللجوء إلى القوة في العلاقات الدولية، ولكنه مبرر أخلاقيا ومشروع دوليا لأنه يستهدف حماية الإنسانية.

لقد أثارت هذه الفكرة تضاربا في مواقف الباحثين فطرحت عدة إنتقادات مفادها في أنه **كيف يمكن للتدخل العسكري الذي يتميز بالعنف أن يكون موجها لحماية الإنسانية؟**

وهو الإتجاه الذي تتبناه الوكالات والمنظمات الإنسانية التي ترفض إستعمال مصطلح الإنسانية لوصف الإستعمال الدولي للقوة في عبارة '' التدخل العسكري الإنساني''، وخاصة بعد

---

1 جمال منصر، ***مرجع سابق***، ص .98 .

2 Hugo slim , ***military intervention to protect human rights : the humanitaria agency perspective***, review meeting on the international council on human raights policy, 14 march 2014 , p. 5 .

3 Yohan menna , ***op.cit*** , p . 58 .

إستعمال حلف شمال الأطلسي لمصطلح ‘‘الحرب الإنسانية humanitarian war عند قصف كوسوفو 1999 ، الذي إستمر 11 أسبوعا متواصلا ومن دون تصريح من مجلس الأمن، حيث أدى بقتل 500 من المدنيين .[1]

ولكن يتم تبرير ذلك بأن إحلال النظام والإستقرار على الصعيد الدولي لابد أن يؤدي إلى عدد من الضحايا، فالذين سقطوا في سيراليون، ليبيريا، ومجازر الحرب في أفغانستان 2001... تؤكد على حقيقة راسخة مفادها أن تحقيق ‘‘عالم أفضل ’’ لا يكون من دون التضحية بحياة الآخرين، ومنه وفق هذ الطرح تبرر الجرائم الإنسانية نتيجة للتدخل العسكري الإنساني بحجة "المستقل الأفضل" أو "الحفاظ على ثمار الحضارة" .[2]

وفي هذا السياق يبرز مفهوم **حق التدخل الإنساني** le droit d'ingérence humanitaire وهو حق حصري لمجلس الأمن بمقتضى الفصل السابع للتدخل عسكريا لوقف إنتهاكات حقوق الإنسان،والذي يتخذ ذلك شكلين :

- يقوم مجلس الأمن بتفويض دولة أو عدة دول أعضاء في منظمة الأمم المتحدة بتدخل عسكري إنساني؛ ومثال ذلك القرار مجلس الأمن رقم **794** ، بشأن الصراعات الداخلية والمجاعة في الصومال، والقرار رقم **940** الذي تبناه مجلس الأمن لخلق أفضل الظروف لتأمين انسياب المساعدات الإنسانية إلى هايتي،

- الإشراف المباشر لمنظمة الأمم المتحدة على القرارات مجلس الأمن، عبر تدخل وحدات حفظ السلام التابعة لها لتقديم الحماية.[3]

وبالتالي يمكن القول أنه إذا كان التدخل العسكري في دول معينة خارج إطار الأمم المتحدة -سواء بشكل فردي أو تحالف دولي - يعتبر غير مشروع دوليا، فقد تم تبريره سياسيا على أنه موجه لحماية الحقوق الأساسية للإنسان ووقف الإنتهاكات الصارخة الموجهة ضد الإنسانية، ومنه يمكن الجمع بين مفهومي التدخل العسكري والتدخل الإنساني في الممارسة السياسية بمفهوم **التدخل العسكري الإنساني**، حيث يكون الدافع والهدف هو حماية الإنسانية ولكن بوسيلة القوة العسكرية .

---

1 " Right to social an international order permetting these freedoms to be realised " , in : ***http://www.bbc.co.uk/worldservice/people/features/ihavearightto/four_b/casestudy_art28.shtml*** , (22 – 05 – 2014) , at : 08:30.

2 جان هيرف برادل ، ‘‘ تأثير النظام الدولي على النشاطات الإنسانية"، في : ***في ظل حروب عادلة العنف والسياسة والعمل الإنساني***، (أبو ظبي: مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، ط.1 ، 2006) ، ص . 10 .

3 معاوية عودة السوالفة ، ***التدخل العسكري الإنساني***، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، كلية الحقوق ، 2009) ، ص . 14 .

المطلب الثالث : التطور التاريخي لظاهرة التدخل العسكري الإنساني

بالرغم من الجدل الكبير الذي يثيره التدخل العسكري الإنساني كنمط من التفاعلات الدولية، إلا أنه ظاهرة قديمة عرف تطورا بما يتماشى مع المعطيات الدولية السائدة في كل مرحلة، وعلى هذا الأساس سنحاول تقديم رؤية تاريخية لتطور المفهوم بالإعتماد على ثلاثة مراحل أساسية محورية في تاريخ العلاقات الدولية وهي:

1. إبان الحرب الباردة :

تعود الممارسات الأولى للتدخل الإنساني للقرن 19 ، حيث ظهر لتقديم مبرر أخلاقي على التدخلات الأوروبية المتكررة في أقاليم الدولة العثمانية مما أضفى عليها المشروعية القانونية legal validity : مثل تدخل فرنسا في سوريا 1860، اليونان 1826، مقدونيا 1905، أرمينيا 1896 ، ...

ومنه فهو مبرر أخلاقي لحماية اوجدته الدول الأوروبية لحماية الأقليات المضطهدة وهنا ظهر مفهوم شرعية التدخل legitimate intervention للمحافظة على الاخلاق الحضارة المسيحية .[1]

ولقد إمتدت التدخلات الأوروبية لتشمل أماكن عدة في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، مثل الحملة العسكرية الفرنسية في الفيتنام 1858 لحماية المبشرين والكنيسة، أو الحركات الإستعمارية للدول الأوروبية في إفريقيا حيث تم تبريرها خلال مؤتمر برلين 1884 بنشر الحضارة والقضاء على العبودية...[2]

ومنه يمكن القول أن التدخل الإنساني هو مبرر أخلاقي لإستعمال القوة العسكرية لتحقيق مصلحة معينة التي تتمثل في التوسع والبحث عن الموارد.

ويعتبر القديس **أوغسطين**(430 – 354) **Augustinus** ،من الأوائل الذين تكلموا عن التدخل الإنساني في إطار الحرب العادلة just War ، حيث عرفها بأنها:

" تلك التي تقام للإنتقام من بلد أو مدينة، وحيث لا يمكن إهمال الضرر الذي يمكن أن يسببه عدم اللجوء إلى الحرب، إما لمعاقبته على بعض الأخطاء التي أرتكبت من قبل مواطنيه، أو لإسترداد حق أخذ بغير وجه حق وهذه الحرب ستكون عادلة بدون شك لأن الله أمر بها [3]

وقد حاول الإجابة عن سؤال أساسي : في أي الظروف يمكن أن تكون الحرب مبررة أو عادلة؟

---

1 Hans kocher , ***Humnitarian intervention in the context of modern power politics : is the revival of the doctrine of the just war compatible with the international rule of law ?*** , (international progress organisation , vienna , 2001) , p . 5 .

2 محمد يعقوب عبد الرحمان ، ***مرجع سابق*** ، ص ص ، 34 – 35 .

3 ليلى نقولا الرحباني، ***التدخل الدولي مفهوم في طور التبدل*** (لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية، ط.1 ، 2004)، ص . 30 .

ليضع ثلاث معايير لشرعية الحرب وهي :

- أن يكون مبرر الحرب اللاعدل
- أن تقود الحرب سلطة شرعية
- أن يحدث كل ذلك بسلامة القصد [1]

إلا أن الفكرة برزت بصورة واضحة ومستقلة لدى **فرنسيسكو دو فيتوريا**(1546 – 1483) **Francisco de Vitoria**، مستندا إلى الحرب العادلة ليؤكد بأن معاملة ملك ما لرعاياه بصورة مجحفة وغير عادلة ، تسمح للملوك الآخرين باللجوء إلى عمل عسكري ضد الملك المضطهد لرعاياه، حيث أنه في هذه الفترة كانت الحرب تعتبر أداة أساسية للرد على أي عمل غير قانوني قام به الطرف الآخر، فقد كانت تسوغ لأسباب دينية أو أنها بأمر من الله، وهو ما يظهر في الحملات الصليبية التي تدعي بأنها حروب عادلة لأن هدفها مقدس وهو تطهير الأرض المقدسة من المسلمين .[2]

ولكن مع معاهدة وستفاليا 1648، التي أنهت الحروب الدينية في أوروبا بظهور الدولة القومية كفاعل وحيد، وأصبحت العلاقات الدولية تقوم على أسس إحترام السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، فتراجعت وتيرة التدخلات العسكرية الإنسانية .

وفي فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، بقي التدخل مرتبط بحماية الأقليات وأصبحت مسألة حقوق الإنسان تهم سائر الجماعة الدولية ممثلة في عصبة الأمم، ومع ذلك فإن هذه الفترة لم تشهد أي حالة للتدخل الإنساني لا بالمنع أو الإباحة حتى أنه لم تكن هناك نصوص خاصة تتعلق بحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.[3]

ولكن بعد نهاية الحرب العالمية الثانية 1945، تم تأسيس هيئة الأمم المتحدة 1945، الهيئة الدولية المكلفة بمهمة حفظ السلم والأمن الدوليين والتدخل عسكريا لحل النزاعات التي من شأن إستمرارها تهديد للسلم الدولي بمقتضى الفصل السابع، وكذلك جاء الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948 وبالتالي فقد تشكل وعي دولي حول أهمية الجانب الإنساني في العلاقات الدولية.

ومنه هذه الفترة لم تعرف مستوى مرتفع من التدخل الإنساني وإنما كانت هناك تدخلات عسكرية للولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفييتي سابقا لمساندة أطراف النزاع ولعل أحسن مثال هو الحرب الأهلية في كوريا 1950 بين الكوريتين الشمالية بدعم من الإتحاد السوفييتي والغربية من الولايات المتحدة الأمريكية ولكن ليست موجهة لوقف الإنتهاكات الإنسانية وإنما لحماية المصالح الإستراتيجية للقوتين العظمتين في المنطقة.

---

1 جمال منصر ، ***مرجع سابق***، ص . 114 .

2 ليلى نقولا الرحباني ، ***مرجع سابق*** ، ص . 37 .

3 محمد يعقوب عبد الرحمان، ***مرجع سابق*** ، ص . 29 .

ومن أهم أمثلة التدخل العسكري الإنساني خلال فترة الحرب الباردة نذكر التدخل الهندي في شرق باكستان (البنغلاديش حاليا) 1971، لوقف إنتهاكات الحكومة الباكستانية الموجهة ضد bengali people ، تدخل تنزانيا للإطاحة بالنظام الدكتاتوري لـ Idi Amin الذي دام ثماني سنوات من الحكم في يوغندا...[1]

2. بعد نهاية الحرب الباردة

أخذ الإهتمام الدولي إتجاه جديد منذ الأزمات الإنسانية التي عرفتها فترة التسعينيات، والتحولات التي أفرزتها نهاية الحرب الباردة ببروز الولايات المتحدة الأمريكية القوة الدولية في إطار القطبية الأحادية، مما طرح إتجاهين اساسيين للنظر في الدور الجديد للولايات المتحدة الأمريكية :

- **الأول :** يتزعمه المحافظون الجدد والنيوليبراليون، يدعوا الولايات المتحدة الأمريكية إلى تشكيل الإمبراطورية الأمريكية American empire ، من خلال العولمة ونشر قيم الديمقراطية الغربية.

- **الثاني :** من أنصاره منظمات حقوق الإنسان التي تدعوا إلى إقامة حكومة عالمية Global Governance ، تقوم على مؤسسات دولية قادرة على فرض حقوق الإنسان على المستوى دولي.[2]

شهدت فترة بداية التسعينيات تنامي ظاهرة النزاعات المسلحة داخل الدولة وخاصة في أوروبا الوسطى والشرقية نتيجة لتفكك الإتحاد السوفييتي ويوغسلافيا سابقا وظهور مشكل الأقليات والإختلافات العرقية، حيث عرفت هذه الفترة العديد من عمليات التدخل العسكري لأغراض إنسانية ، بما يتضح في الجدول التالي :

الجدول رقم 01 : حالات التدخل الإنساني منذ 1990

الدولة	السنة	تم التدخل من قبل :	تم التصريح بالتدخل من قبل :
العراق "provide comfort"	1991 - 1996	الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، أستراليا، نيوزلندا، تركيا...	مجلس الأمن
الصومال Unified task force	1992 - 1993	كندا، فرنسا، أستراليا،الهند، إيطاليا، ماليزيا، باكستان،	مجلس الأمن

1 Rudi gurazui, ***, op.cit ,*** p p .7-8.

2 James kurth, "***humanitarian intervention after iraq: legal ideals vs military realities***", winter 2006 , p p . 88 – 89 , sur :***http://catalogo.casd.difesa.it/GEIDEFile/sdarticle.PDFArchive=191011391929&File=sdarticle_PDF*** , (13 – 04 – 2014) , 15 : 14 .

		السعودية، إسبانيا المملكة المتحدة...	
هايتي upholed democracy	1994 - 1995	الولايات المتحدة الأمريكية	/
تيمور الشرقية UNAMIR II	1994 - 1995	الأرجنتين، أستراليا، بنغلاديش، كندا، تشاد، كونغو، جيبوتي، إثيوبيا، غانا، الهند، الأردن، مالي ، النيجر، نيجيريا، بولندا، الأوروغواي، زامبيا، تونس...	مجلس الأمن
تيمور الشرقية UNTAET	1999 – 2000	أستراليا، نيوزلندا،المملكة المتحدة، فرنسا، الأرجنتين، تشيلي، البرازيل، الدنمارك، إيرلندا، اليابان، ماليزيا، سنغفورة، كوريا الجنوبية الفليبين، البرتغال، السويد...	مجلس الأمن
يوغسلافيا	1999	حلف شمال الأطلسي	حلف شمال الأطلسي
ليبيا unified protecteur	2011	الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا،كندا، المملكة المتحدة، إسبانيا، قطر، إيطاليا، الدنمارك، رومانيا، الأردن، السويد، بلغاريا..	مجلس الأمن

Source : Stefan Hasler , ***Explaining humanitarian intervention in Libya nad non – intervention in Syria*** , (Naval post graduate school , California , 2012) , p .193 ,

ومن خلال هذا الجدول نلاحظ أنه توجد خمسة دول كبرى رائدة في مجال التدخل العسكري الإنساني وهي : الولايات اللمتحدة الأمريكية، بريطانيا، فرنسا، كندا، استراليا ، حيث أنها تتواجد تقريبا في كل العمليات العسكرية، ويمكن ان يرجع ذلك إلى تطور قواتها العسكرية في وقف عمليات الإبادة الجماعية والتطهير العرقي.

ولكن تجدر الإشارة إلى أنه كانت هناك حالات أخرى لم تشهد تدخلا إنسانيا بالرغم من أنها عرفت عمليات عنف واسعة النطاق وخاصة حالة النزاع في رواندا، جنوب السودان، البورندي، أنغولا.[1] وهنا تجدر الإشارة إلى الإزدواجية وتباين أنماط الإستجابة الدولية للنزاعات الداخلية القائم على إعتبارات أخرى أساسها مصالح الدول المتدخلة.

1 Rudi gurazui, , ***op.cit*** , p .10 .

3. بعد أحداث 11 سبتمبر

شكلت أحداث 11 سبتمبر 2001 تحولا محوريا في مسار العلاقات الدولية، بحيث سنحت الفرصة للولايات المتحدة فى توسيع نطاق نفوذها وتدخلاتها الخارجية عبر اتخاذ سلسلة من القرارات الإستراتيجية، متجاوزة بذلك الرأي العام الدولي ومنظمة الأمم المتحدة .[1]

نتيجة لهذه الأحداث تشكل تحالف دولي بخطورة ظاهرة الإرهاب على السلم والأمن الدوليين حيث تبنت الولايات المتحدة الأمريكية إستراتيجية جديدة لأمنها القومي تقوم على مكافحة الإرهاب والتدخل عسكريا في أي دولة يشتبه بها تدعيم الحركات الإرهابية في إطار **مفهوم الحرب الإستباقية أو الوقائية .**

تعرفها وزارة الدفاع الامريكية بأنها "هجوم يتسم بأخذ المبادأة بناء على أدلة دامغة بأن هجوم العدو وشيك" ، وعلى النقيض من ذلك ، فإن الحرب الوقائية هي "حرب تُشن بناء على اعتقاد بحتمية حدوث نزاع عسكري رغم أنه غير وشيك ويستلزم تأخيره قدراً كبيراً من المخاطرة". [2] ومنه فإن الهجوم الاستباقي يكون مبرراً إذا كان التهديد وشيكاً وساحقاً ، ولا يترك مجالاً لاختيار الوسائل أو متسعاً من الوقت للتخطيط". وفي الحرب الوقائية لا يكون التهديد مؤكداً أو وشيكاً [3]

ومن أمثلة ذلك نذكر : التدخل العسكري الأمريكي في أفغانستان أكتوبر 2001، وفي العراق 2003، على أساس انها بهدف مكافحة تنظيم القاعدة في أفغانستن، ولإسقاط النظام الدكتاتوري لصدام حسين في العراق 2003 وإمتلاكه لأساحة الدمار الشامل .

وفي هذا السياق يؤكد " فرانسيس فوكوياما " ، أنه إذا كان من واجب وحق المجتمع الدولي التدخل لحماية مواطني الدول الضعيفة وإنقاذهم من بطش حكامهم بإسم حقوق الإنسان، فمن واجبه أيضا التدخل لحماية مواطنيه لأسباب أمنية ، ونتيجة لقدرة المواطنين للوصول إلى قلب العالم المتقدم، فلا يستطيع الغرب الإستمرار في تجاهل ذلك .[4]

لقد تم إدراج التدخلات العسكرية الأمركية بعد أحداث 11 سبتمير على أساس أنها تهدف إلى حفظ السلم والأمن الدوليين، حيث أن إستمرار نشاط الحركات الإرهابية من دون مواجهته عسكريا يمثل تهديدا على أمن الإنسانية .

---

1 عبد الناصر محمود سرور، "**دوافع وتداعيات القرار الإستراتيجي الأمريكي بإحتلال العراق عسكريا في 2003** " في: ***مجلة جامعة الأقصى***، (م. 14)،(ع.1) ، جانفي 2010 ، (من ص 53 إلى 87) ، ص . 54 .

2 ياسر قطيشات،" الضربة الإستباقية كإستراتيجية جديدة في العلاقات الدولية"، في ***الحوار المتمدن*** ، (ع.3284)، 21 – 2 – 2011 ، في : ***http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=247221*** , (18 – 04 – 2014) , 08 : 30 .

3 ***المرجع نفسه*** .

4 فرانسيس فوكوياما، نقله إلى العربية مجاب الإمام ، "بناء الدولة النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارةفي القرن 21" ، ***صحيفة الصنداي تايمز***، ص . 56 .

المبحث الثاني : التدخل في النزاعات الداخلية

لقد عرفت حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة ،تزايد وتيرة النزاعات الداخلية بدرجات كبيرة من العنف مثل أعمال الإبادة الجماعية، التصفية العرقية،... أمام تزايد الإهتمام الدولي بمسائل حقوق الإنسان ، وفي هذا الإطار سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى طبيعة النزاعات بعد نهاية الحرب الباردة، وما هو الإطار القانوني الذي ينظم إستعمال القوة وحماية المدنيين والمقاتلين أثناء النزاعات المسلحة ، وما هي مختلف اشكال التدخل في النزاعات الداخلية .

المطلب الأول : مفهوم النزاعات الداخلية

يعرف الصراع المسلح بأنه تنازع بين طرفين أحدهما على الأقل حكومة دولة، يؤدي فيه إستخدام القوة المسلحة للطرفين إلى وقوع 25 وفاة ذات صلة بالقتال في سنة واحدة ، ويصنف الصراع المسلح الذي يوقع 1000 وفاة ذات صلة بالقتال في سنة واحدة بأنه حرب.[1]

و تصنف النزاعات من خلال معيار النطاق الجغرافي إلى نزاعات داخلية وهي التي تحدث داخل إقليم الدولة، ونزاعات دولية وهي التي تكون بين وحدتين سياسيتين أو أكثر.ونظرا لتعدد التعريفات المقدمة لمفهوم النزاع الداخلي والتي تعبر في مجملها عن تعارض الإرادات وإختلاف المصالح بين طرفين أو أكثر داخل الإقليم الجغرافي لدولة واحدة قد تكون الحكومة طرفا فيه أو بين مجموعات مختلفة لأسباب عرقية، دينية...

ولتمييزها عن النزاعات الدولية، فيمكن القول بأنها االنزاعات التي تحدث داخل حدود سيادة الدولة ولا تنتهي بإبرام إتفاقية وإنما غالبا بتدخل طرف ثالث مثلما حدث في يوغسلافيا سابقا.[2]

وبالتالي سنعتمد على التعريف القانوني المتضمن في نص الفقرة الأولى من المادة الأولى من البروتوكول الإضافي الثاني الملحق بمعاهدات جنيف سنة 1977، في تعريق النزاعات المسلحة غير الدولية بأنها :

"التي تدور على إقليم أحد الأطراف السامية المتعاقدة، بين قوات مسلحة منشقة أو جماعات نظامية مسلحة أخرى وتمارس تحت قيادة مسؤولة عن جزء من إقليمه ما يمكنها من القيام بعمليات عسكرية منسقة ومتواصلة" [3]

ومنه يحدد هذا التعريف النزاع المسلح غير الدولي من خلال ثلاثة معايير أساسية: أن يكون النزاع داخل إقليم دولة واحدة، يتضمن مستوى عال من الإستخدام الفعلي للقوة العسكرية، فواعل غير دولية تتمثل في جماعات أو قوات مسلحة، وهي الأكثر إنتشارا خاصة بعد نهاية الحرب الباردة

---

1 لوتا ثمنر وبيتر والنستاين ،" **أنماط العنف المنظم 2001 – 2010** " في : ***التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي*** (معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، 2012) ، ص . 106 .

2 Suay nilhan, " intra state conflict as security threats in a globalized world with case stady of cyprus ", ***humanitary and social sciences journal*** , n° 6 , 2011 , (22 – 28) , p. 24 .

3 معمر فيصل خولي ، ***مرجع سابق*** ، ص . 94 .

وإتجاه الدول نحو التكتل تراجعت نسبة النزاعات الدولية.

المطلب الثاني : طبيعة النزاعات المسلحة بعد نهاية الحرب الباردة

تعتبر الحرب السمة الرئيسية للتفاعلات الدولية ، فمنذ سنة 1500 ، مثلت الحروب نسبة 60 % وبالتالي فهي لم تكن حالة إستثنائية في العلاقات الدولية ، كانت تتم بين قوى كبرى ، تؤدي نهايتها إلى بروز شكل جديد للنظام الدولي نتيجية لتغير موازين القوى الدولية.[1] كما حدث عند نهاية الحرب العالمية الأولى 1919 (نظام دولي متعدد الأقطاب) ، الحرب العالمية الثانية (نظام القطبية الثنائية) ، وبعد نهاية الحرب الباردة (نظام أحادي القطبية).

و يمكن تصنيفها إلى ثلاثة أنواع : حروب بين القوى الكبرى الأقل حدوثا والأكثر تأثيرا ، حروب إقليمية، وحروب داخلية وهي التي تميز البيئة الدولية بعد نهاية الحرب الباردة تتمركز أساسا في مناطق تفكك الإمبراطوريات الإتحاد السوفييتي سابقا ، يوغسلافيا، إفريقيا... وما يميز هذه النزاعات أنها تنشأ نتيجية للإختلافات الإيديولوجية، لا تحترم حدود الدولة الواحدة، سريعة الإنتشار ، الإستعمال المفرط للعنف خاصة أمام إنتشار أسلحة الدمار الشامل مما يؤدي إلى التدخل الإنساني نظرا لما تمثله من تهديد على الأمن الدولي.[2]

ومنه يمكن القول ان النزاعات الداخلية بين مجموعات (نزاعات عرقية أو إثنية..) او قد تكون الحكومة طرفا فيها، في إطار حركة إنفصالية... كما حدث في البوسنة والهرسك، رواندا، كوسوفو، جنوب السودان، ...

وقد عرفت هذه النزاعات مستوى عال من إنتهاكات حقوق الإنسان فعدت مبررا للتدخل العسكري الإنساني، فضلا على أن تكنلوجيا الإتصالات الحديثة تجعل المعاناة الإنسانية معروضة مباشرة مما يدفع بالمجتمع الدولي إلى التدخل لوقفها.[3]

وهو ما يؤكده "أنطوان روجييه rougier ، على أن الدول ليست منعزلة، فإذا كانت تتمتع بالإستقلال الكامل والحرية داخل حدودها الإقليمية، فهي في الوقت ذاته أعضاء في المجتمع دولي لا يتسامح مع الممارسات الفضيعة الصادرة عن حكومات بعض الدول [4]

وفي هذا الإطار يحدد Nicholas Wheeler أربعة أمثلة أساسية في ظل النظلم الدولي الجديد

1 Joseph Nye , ***op.cit*** , p . 36 .
2 ***ibid*** , , p . 37 .
3 معمر فيصل خولي ، ***مرجع سابق*** ، ص . 98 .
4 محمد يعقوب عبد الرحمان ، ***مرجع سابق*** ، ص . 29 .

تمثل تدخلا عسكريا لوقف الإنتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان في نزاع داخلي وهي : التدخل في شمال العراق 1991، الصومال 1992، البوسنة 1995 ، وكوسوفو 1999.[1]

ويميز برنامج أبسالا لبيانات الصراعات بين ثلاثة انوع من الصراعات المسلحة :

1. **صراعات داخل الدول** : وهي الأكثر شيوعا دون منازع وهي تشكل 80 % الصراعات في معظم السنوات

2. **صراعات بين الدول** : وهي الأقل شيوعا ، حيث لم تنشب بين الدول في الفترة ما بين 2001 – 2010 إلا ثلاثة فقط وهي : الهند وباكستان (2001 ،- 2003)، العراق والولايات المتحدة وحلفائها (2003)، جيبوتي وإريتريا (2008)

3. **الصراعات المدولة داخل الدول** : ويمكن تصنيفها إلى مجموعتين : الأولى التس تشنها الولايات المتحدة الأمريكية على الإرهاب مثل الحرب في كل من أفانستن والعراق، والثانية حالات تدخل الحكومات في الصراعات الداخلية لجيرانها ومن أمثلة ذلك الصراع المسلح بين الحكومة الأنغولية والإتحاد الوطني للإستقلال التام لأنغولا (بونيتا) حيث تحصلت الحكومة على مساعدة قوات من ناميبيا .[2]

وفيما يلي جدول يبين تفاوت نسبة الصراعات المسلحة بأنواعها الثلاثة عبر المناطق المختلفة خلال الفترة من 2001 – 2010 ، نلاحظ إرتفاع نسبة النزاعات داخل الدول بالمقارنة مع الأنماط الأخرى حيث ففي إفريقيا وصلت إلى حدها الأدنى في 2007 إلى 7 صراعات مسلحة ، وإرتفعت خلال السنوات 2001 و 2002 لتصل إلى 15 صراع مسلح، ويرجع ذلك إلى إنتهاء الحروب في أنغولا ، البورندي، وليبيريا، وتراجع الصراعات في الجزائر وتشاد والسودان وأوغندا.

وتاتي بعد ذلك أسيا وأوقيانيا، حيث أنها تعتبر أكثر المناطق التي تعرف تعدد عرقي وإثني حيث أنها على وتيرة متقاربية بين 14 - 15 -16 . وهو ما يوضحه الجدول التالي :

1 Hugo slim , ***op.cit*** . p.6.

2 لوتا ثمنر وبيتر والنستاين ،" أنماط العنف المنظم 2001 – 2010 " في : ***التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي ، مرجع سابق*** ، ص ص . 106 – 107 .

الجدول رقم 02 : الصراعات المسلحة وفقا للنوع والمنطقة 2001 – 2010

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
النوع										
	1	**1**	**2**	**-**	**-**	**-**	**-**	**1**	**-**	**-**
داخل الدول	**30**	**28**	**26**	**28**	**26**	**27**	**30**	**30**	**28**	**21**
مدولـــــة داخل الدول	**5**	**3**	**2**	**4**	**6**	**6**	**5**	**6**	**8**	**9**
المنطقة										
إفريقيا	**15**	**15**	**10**	**10**	**7**	**10**	**12**	**13**	**12**	**9**
الأمريكان	**2**	**2**	**1**	**3**	**2**	**2**	**3**	**3**	**3**	**3**
آســـــــيا وأوقيانيا	**14**	**12**	**15**	**14**	**16**	**15**	**14**	**15**	**15**	**12**
أوروبا	**2**	**1**	**1**	**2**	**3**	**1**	**2**	**2**	**1**	**1**
الشـــــرق الأوسط	**3**	**2**	**3**	**3**	**5**	**5**	**4**	**4**	**5**	**5**

المصدر: لوتا ثمنر وبيتر والنستاين ،2012، ***مرجع سابق***، ص . 66 .

وقد عرفت المنطقة العربية منذ 2010 ، نمطا جديدا من النزاعات المسلحة الداخلية في أغلبة الدول العربية، في شكل حركات شعبية تطالب بإسقاط الأنظمة القائمة، في إطار ما يسمى بالربيع العربي، شملت دولا من شمال إفريقيا : تونس، ليبيا، مصر.. والشرق الأوسط : البحرين، اليمن...

وفيما يلي جدول يوضح هذه الدول ومستوى العنف الذي وصلت إليه هذه الثورات، نوع النظام وتدخل طرف ثالث.

الجدول رقم 03 : "الربيع العربي" 2011

البلد	مستوى العنف	نوع النظام	الدعم الخارجي	تدخل أطراف ثالثة	المطلب
الجزائر	منخفض	حكم فردي	لا	لا	إصلاح إقتصادي
البحرين	متوسط	ملكي	نعم	لا	تغيير النظام
جيبوتي	منخفض	حكم فردي	لا	لا	إصلاح إقتصادي
مصر	متوسط	حكم فري	لا	لا	تغيير النظام
العراق	منخفض	أخر	لا	لا	إصلاح إقتصادي
الأردن	منخفض	ملكي	لا	لا	إصلاح سياسي
الكويت	منخفض	ملكي	لا	لا	إصلاح سياسي
ليبيا	مرتفع	حكم فردي	نعم	نعم	تغيير النظام
المغرب	منخفض	ملكي	لا	لا	إصلاح إقتصادي
عمان	منخفض	ملكي	لا	لا	إصلاح إقتصادي
السعودية	منخفض	ملكي	لا	لا	إصلاح سياسي
السودان	منخفض	حكم فردي	لا	لا	إصلاح سياسي
سوريا	مرتفع	حكم فردي	نعم	نعم	تغيير النظام
تونس	متوسط	حكم فردي	لا	لا	تغيير النظام
اليمن	متوسط	حكم فردي	لا	لا	تغيير النظام

المصدر : نيل ملفين ،" **النزاع المسلح**" في : ***التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي***، 2012، ***مرجع سابق***، ص ص 84 – 85 .

ومنه يمثل الجدول أهم الدول العربية التي شهدت حركات إحتجاجية في فترات متزامنة في إطار الربيع العربي تطالب بإصلاحات سياسية، إقتصادية أو تغيير النظام، هناك من إستطاعت إحتوائها مثل : الجزائر، المغرب، السعودية، عمان، الأردن... وهناك من فشلت في ذلك من بينها تونس ومصر التي أدت إلى تغيير النظام من دون تدخل أطراف ثالثة وهي حاليا تعرف مرحلة إنتقالية، وتمث ليبيا وسريا الحالتين الإستثنائيتين من حيث إرتفاع حدة العنف المستعمل وتدخل طرف ثالث الذي كان دوره حاسما في ليبيا بالتدخل عسكريا للإطاحة بنظام معمر القذافي 2011، في حين أن سوريا مازالت لم تحسم بعد لا بتراجع المعرضة أو رضوخ الرئيس بشار الأسد لمطالبها ، ولم يتمكن مجلس الأمن من إصدار قرار للتدخل عسكريا وهنا تظهر الإزدواجية في التعامل مع الأزمات الدولية التي تكون نتيجة لتوافق مصالح القوى الكبرى.

المطلب الثالث : آليات التدخل في النزاعات المسلحة

تختلف أشكال التدخل في النزاعات المسلحة الداخلية، من بداية النزاع إلى نهايته بالنظر إلى درجة التصعيد التي يبلغها النزاع.

- **الآليات السلمية (الدبلوماسية والسياسية) :** من خلال تدخل طرف ثالث في محاولته لحل النزاع سلميا ، تتخذ شكل المفاوضات ، الوساطة والمساعي الحمية... في محاولة لخلق أرضية من المصالح الشتركة تتضمن تقديم مقترحات غير ملزمة في حدود سيادة الدولة وإرادة الأطراف في قبولها من دون أي مسؤولية دولية في حالة رفضها.

- **الأليات القانونية:** وتتمثل في

• **القانون الدولي الإنساني :** تم إدراجه ضمن أشكال التدخل لأنه يفرض على الأطراف قيودا وضوابط يجب الإلتزام بها أثناء النزاع المسلح، حددتها إتفاقيات جنيف والبروتوكلين الملحقين بها.

بالرغم من إقرار القانون الدولي العام لمبدأ تحريم اللجوء إلى الحرب على اعتبار أن كل الحروب بجميع أشكالها والمنازعات المسلحة غير مشروعة إلا في حالة واحدة فقط وهي الدفاع الفردي أو الجماعي وهو ماتنص عليه المادة 51 من الميثاق :

"**ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينقص الحق الطبيعي للدول فرادى وجماعات في الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد الأعضاء، وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدوليين**..." [1]

وبالتالي فهو يمثل اعترافا منه بحقيقة الواقع الدولي حيث أنه لا يزال اللجوء إلى الحروب والنزاعات المسلحة واردا في العلاقات الدولية .

وفي هذا الإطار ظهر لأول مرة مفهوم القانون الدولي الإنساني International Humanitarian Law سنة 1972 ، من طرف **ماكس هوبر Max HOBER** الرئيس السابق للجنة الدولية للصليب الأحمر، تم تبنيه من طرف معظم الفقهاء القانونيين وممارسي العلاقات الدولية.[2]

حيث أنه كانت للدولة القومية وفق نظام وستفاليا السلطة العليا في شؤونها الداخلية، و لها الاستقلالية المطلقة عن أي سلطة خارجية، وأن أي تدخل في أي نزاع مسلح قائم على إقليمها يعتبر تدخلا في شؤونها الداخلية وتهديدا مباشرا لسيادتها.

---

1 المادة 51 ، من : **"ميثاق الأمم المتحدة"** ، ***مصدر سابق*** .

2 فريدة حموم ، ***الأمن الإنساني مدخل جدبد في الدراسات الأمنية***، مذكرة ما جستير غير منشورة (جامعة الجزائر ك كلية العلوم السياية والإعلام ، 2003 – 2004) ، ص 133 .

وبالتالي كانت النزاعات الداخلية تخضع للإختصاص الداخلي للدول والتعامل معها يعد جزءا من إعتبارات السيادة، حتى عام 1949 بتبني إتفاقيات جنيف تضمنت المادة الثالثة مشتركة مبادئ تتعلق بمعاملة المدنيين وأفراد القوات المسلحة الذين سلموا أجهزتهم أو أصبحوا عاجزين عن القتال.. في النزاعات المسلحة وهي تمثل خطوة مهمة من حيث أنها أخرجت النزاعات الداخلية من نطاق الإختصاص الداخلي للدولة إلى مستوى الإهتمام الدولي[1]

تعرف **اللجنة الدولية للصليب الأحمر** القانون الدولي الإنساني على أنه **:**

"مجموع القواعد الدولية المستمدة من الاتفاقيات أو العرف، الرامية على وجه التحديد إلى حل المشاكل الإنسانية الناشئة بصورة مباشرة عن النراعات المسلحة الدولية وغيرالدولية، والتي تقيد لأسباب انسانية حق أطراف النراع في استخدام طرق وأساليب الحرب التي تروق لها، أو تحمي الأعيان والأشخاص الذين تضرروا أو قد يتضررون بسبب التراعات "[2]

من خلال هذا التعريف نلاحظ أن القانون الدولي الإنساني مرتبط في الأساس بحماية المدنيين في وقت النزاعات المسلحة والحروب من دون التدخل للتسوية أو الحل ، من خلال جملة من القوانين تمثل ضوابط لإستعمال الأطراف المتنازعة للقوة المسلحة .

وهنا تجدر الإشارة إلى أنه هناك خلط بين القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، حيث أن كلاهما يهدفان الى حماية ارواح الافراد وصحتهم وكرامتهم من زاويتين مختلفتين، ففي الوقت الذي يعالج القانون الدولي الإنساني مواضيع تخرج من نطاق القانون الدولي لحقوق الانسان مثل: سير الاعمال العدائية والوضع القانوني للمقاتلين نجد بان القانون الدولي لحقوق الانسان يعالج جوانب لاتدخل في نطاق حماية القانون الدولي الإنساني من قبيل حماية حقوق الانسان في وقت السلم كحرية الصحافة والحق في الاجتماع والتصويت ...[3]

بمعنى أن القانون الدولي الإنساني يهتم بحماية حقوق الإنسان سواء المدنيين أو المقاتلين ويضع حدود لإستعمال القوة العسكرية، في وقت النزاعات المسلحة في حين أن قانون حقوق الإنسان فهو يهتم بحقوق الإنسان الأساسية في وقت السلم .

تتمثل مصادر القانون الدولي الإنساني في :

أولا– قانون لاهاي : ويسمى بقانون الحرب مستمد من إتفاقيات لاهاي الأولى 1899 وإتفاقية لاهاي الثانية 1907،. **واتفاقيات جنيف الأربعة سنة 1949** والبروتوكولين الإضافيين الملحقين بها سنة 1977 وتشمل :

---

1 محمد غازي ناصر الجنابي، ***التدخل الإنساني في ضوء القانون الدولي العام*** (لبنان : منشورات الحلبي الحقوقية ، ط.1 ، 2010) ، ص . 222 .

2 فريدة حموم ، ،***مرجع سابق*** ، ص 135 .

3 مولود أحمد مصلح ، ***العلاقة بين القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان***، رسالة مقدمة لنيل الماجستير(مجلس كلية القانون والسياسة في الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك ، القانون العام، 2008) ، ص .9 .

1. حماية الجرحى والمرضى من أفراد القوات المسلحة في الميدان
2. تحسين حال الجرحى والمرضى والغرقى بالقوات المسلحة في البحار.
3. معاملة أسرى الحرب.
4. حماية الأشخاص المدنيين وقت الحرب.

البروتوكولين الإضافيين لسنة 1977 م: ويتمثلان في :

1. الأول ويتعلق بحماية ضحايا النزاعات المسلحة الدولية.
2. الثاني و يتعلق بحماية الأشخاص ضحايا النزاعات المسلحة غير الدولية.[1]

ومنه يتضمن القانون الدولي الإنساني ثلاثة إختصاصات أساسية تشمل : **حماية الأفراد من الأعمال العدوانية، تجاوزات السلطة، وتقديم الخدمات للأشخاص الذين لا يشاركون في القتال أو توقفوا عن الاشتراك فيها وتشمل كل أشكال تقديم المساعدات الإنسانية من معالجة الجرحى والمرضى وحماية المنشآت الطبية.**[2]

- **التدخل بطلب من أطراف النزاع :**

وهو الإتجاه الذي يرى أن التدخل يحدث نتيجة للتفكك و عدم الإنسجام النسبي داخل الدولة من رواده الأوائل Thucydides **ثيوسيديدس** الذي عرف التدخل على أنه " نتيجة حتمية للتناحر على السلطة، وذلك بإعتباره يؤدي إلى محاولة الأطراف المتصارعة الإستعانة بطرف خارجي لكي يعزز شروط الإنتصار" [3] وهنا يقصد به تحالف طرف ثالث مع أحد أطراف النزاع.

والتعريف الذي يقدمه "**ريتشارد ليتل**" على أن التدخل " يحدث عند إستجابة وحدة من وحدات السياسة الخارجية لدافع تدخلي في الدولة المتفككة، مما يستدعي تدخل عنصر ثالث لتحويل مجرى النزاع، فالحفاظ على العلاقات مع الطرف الداخلي يعبر عنه بإستجابة تدخلية في حين عدم الإستجابة وعدم التدخل يمثل الوقف في الحياد "[4]

ومنه يتضمن التعريفان الإستجابة الدولية للنزاعات الداخلية بتدخل طرف ثالث لإدارة النزاع وتوجيه مساره بتغيير موازين القوى إلى صالح طرف معين، وهو ما حدث في التدخل العسكري الفرنسي في مالي 2012 إلى جانب الحكومة المالية لمواجهة الحركات الإرهابية التي كانت على وشك السيطرة على دولة مالي.

---

1 كمال محمد، ***النزاع المسلح والقانون الدولي العام***، (المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط 1 ، 1997، بيروت)، ص 44 .

2 فريدة حموم ، ***مرجع سابق*** ، ص ص ، 144 ، 145 .

3 علاء الدين زردومي، ***التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي***، مذكرة ماجستير غير غير منشورة (جامعة محمد خيضر: كلية الحقوق، 2012- 2013) ، ص .19 .

4 محمد يعقوب عبد الرحمان ، ***مرجع سابق*** ، ص. 19 .

- **التـدخل القسـري :** والـذي يتضـمن مختلـف الإجـراءات القسـرية مـن قطـع العلاقـات الدبلوماسية، فرض حظر إقتصـادي، عسكري... فـي محاولـة للضـغط علـى أطـراف النـزاع للقبول بالحل السلمي.

- **التدخل العسكري :** يكون بإستعمال القوة العسكرية أو التهديد بها من طرف مجلس الأمن في إطار الفصل السابع بإعتباره الهيئة الدولية الوحيدة التي لها الحق في التدخل عسكريا في نزاع يشكل إستمراره تهديدا للسلم والأمن الدوليين، أو في حالة الإنتهاكات الصارخة الموجهة ضد الإنسانية في إطار التدخل الإنساني.

المبحث الثالث : التدخل العسكري الإنساني ومسؤولية الحماية

إذا كان الأمن الجماعي هو الإستثناء عن مبدأ التدخل في الشون الداخلية وفق المادة الثانية الفقرة الرابعة من الميثاق، فقد ظهرت العديد من الإتجاهات النظرية التي تبرر الإهتمام الدول بقضية النزاعات الداخلية لما تثيره من تحديات إنسانية أدت إلى تراجع المبادئ القانونية بمبررات أخلاقية وسياسية، وسنذكر في هذا المبحث : مسؤولية الحماية كفكر جديد للتدخل العسكري لحماية الإنسانية.

المطلب الأول : الأمن الجماعي و مسؤولية الحماية

ينطلق أنصار المقاربة القانونية بعدم شرعية التدخل العسكري لأغراض إنسانية، فللدولة السلطة المطلقة وهي سيدة شؤونها الداخلية ولا سلطة تعلوا فوق سلطتها خارجيا، وبالتالي عدم التدخل في شؤونها الداخلية وهو المبدأ الذي كرسته معاهدة وستفاليا 1648، بتبني الدولة القومية بإعتبارها الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية.

حيث تصف التدخل intervention ، بأنه تدخل دكتاتوري dictatorial interference على الإستقلال السياسي والوحدة الترابية لدولة ذات سيادة.[1]

ولكن تمثل التدابير القمعية لمجلس الأمن الإستثناء الوارد على مبدا عدم التدخل في الشوؤن الداخلية، للحفاظ على الأمن الجماعي الذي يقصد به تركيز إستخدام القوة في العلاقات الدولية بيد مجلس الأمن نائبا عن الجماعة الدولية [2]وتشمل هذه التدابير الإجراءات القسرية أو التدخل العسكري في الحالات التي تمثل تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

و إذا كان مجلس الأمن غير قادر على ممارسة سلطاته الممنوحة له ، بموجب الفصل السابع بسبب اعتراض إحدى الدول الدائمة العضوية أمام تفاقم حالات الانتهاك الواسع النطاق لحقوق

1 Micheal w doyle , ***sovereignty and humanitarian military intervention*** , (colombia university , March 2006), p. 1 .

2 سامح عبد القوي السيد ، ***مرجع سابق*** ، ص .145 .

الإنسان الأساسية له ان يكلف منظمة إقليمية للقيام بها داخل نطاق إقليمي تحت رقابته وإشرافه.[1] وهنا يأتي دور حلف شمال الأطلسي، كما حدث في ليبيا 2011 بمقتضى قرار 1973.

ولكن تجدر الإشارة إلى أن مجلس الأمن لا يضطلع بدور التدخل الإنساني، بمعنى أن إستخدام التدابير القسرية لفرض إحترام حقوق الإنسان في حالة النزاعات المسلحة، لا يعد تطبيقا للقانون الدولي الإنساني وإنما بهدف وقف الإنتهاكات الخطيرة والجسيمة لهذه القواعد وليس تطبيقا لها.[2]

بمعنى أن مجلس الأمن لا يتدخل عسكريا لتطبيق القانون الدولي الإنساني وإنما لوقف إنتهاكه بما يهدد السلم والأمن الدوليين.

وبشكل عام يشير الجانب القانوني إلى التدخل غير مشروع لأنه غير المبرر من قبل دولة أو منظمة في المسائل المتعلقة بالإختصاص الحصري لدولة معينة وهو ما يتعارض مع مبدأ السيادة، بإستثناء ثلاثة حالات : إذا طلب منها التدخل ، إستجابة للتحديات الإنسانية ، أوتدخل دولة معينة لحماية رعاياها.[3]

- **مضمون مسؤولية الحماية :**

فس ظل رفض الدول التدخل العسكري في النزاعات الداخلية للدول الذي يمثل إختراقا للسيادة، وخاصة بعد إعتماد حلف شمال الأطلسي القضايا الإنسانية لتبرير شرعية تدخله العسكري في كوسوفو 1999 من دون تصريح من مجلس الأمن.

طلب الأمين العام السابق للأمم المتحدة "كوفي عنان" في الدورة الرابعة والخمسون للجمعية العامة في سبتمبر 1999 من أعضاء المنظمة بلورة تصور مشترك حول التدخل الإنساني للتوفيق بين سيادة الدولة وحماية الإنسانية في تصريحه بـ :

"..إذا كان التدخل الإنساني هو في الحقيقة، اعتداء غير مقبول على السيادة، فكيف ينبغي أن نستجيب لرواندا، و Srebrenica (البوسنة والهرسك) للانتهاكات الجسيمة والممنهجة لحقوق الإنسان التي تؤثر على كل مبدأ من مبادئ إنسانيتنا المشتركة؟ " [4]

إستجابة لذلك قام الوزير الأسترالي السابق والرئيس التنفيذي لمجموعة الأزمات الدولية " Gareth evants" والمستشار الخاص للأمين العام للأمم المتحدة " Mohamed Sahnoon "

---

1 عادل حمزة عثمان، ***الأمم المتحدة والموقف من عمليات التدخل الإنساني دراسة سياسية قانونية*** (مركز الدراسات الدولية، بغداد)، ص.1 .

2 عمران عبد السلام الصفراني ، ***مرجع سابق*** ، ص ص . 121 .

3 Yohan menna , " **le droit d'ingérence humanitaire réflexions sur un paradoxe** " , p. 2 . , sur : *www.dhdi.free.fr/recherches/**droit**homme/.../menna**droitd'ingerence**.pdf , (13 – 04 – 2014) , 15 :25.*

4 Gareth evants and Mohamed Sahnoun , ***the responsability to protect*** , repport of the international comission on intervention and state sovereihnty , p . 2 .

بتشكيل "**اللجنة الدولية للتدخل وسيادة الدول**" ، تضم عدة شخصيات من رؤساء دول ووزراء سابقين.. لتصدر تقريرها سنة 2001 لحماية سكان المدنيين الذين يعانون من خسائر في الأرواح وتطهير عرقي، أكدت فيه على المبادئ التالية:

كما أكد التقرير على أن مسؤولية حماية الأرواح ورفاهية المواطنين مسؤولية الدولة ذات السيادة، وإذا إتضح أن الدولة المعنية غير قادرة أو غير راغبة في حماية مواطنيها أو هي نفسها المتسببة في ذلك، في هذه الحالة يجب أن تنتقل المسؤولية إلى الأسرة الدولية ممثلة في مجلس الأمن، ولكن يجب أن يكون هذا التدخل كخيار إضطراري أخير.[1]

وبالتالي فإن مسؤولية الحماية تتبنى وجهة نظر السيادة التي تؤكد على القدرة على توفير الحماية، بدلا من السيطرة الإقليمية ، وتوصف مسؤولية الحماية بأنها تضيف ميزة رابعة، "احترام حقوق الإنسان"، إلى خصائص "وستفاليا" الثلاث لدولة ذات سيادة: الإقليم، والسلطة، والسكان .[2]

ومنه وفق هذا الطرح السيادة تقوم على قيام الدول بتنفيذ إلتزاماتها الداخلية تجاه مواطنيها في وقت السلم أوالحرب ومنه فهي تتولى واجب الحماية ، اما إذا ثبت عجزها أو عدم رغبتها أو انها المتسببة في ذلك كما حدث في كل من كوسوفو وليبيا، يتحمل المجتمع الدولي المسؤولية بالتدخل لوقف الإنتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان وحماية الإنسانية.

وعلى هذا الأساس تشمل مسؤولية الحماية ثلاث مسؤوليات محددة:

• مسؤولية المنع The responsibility to preven : من خلال إتخاذ كل الجراءات الوقائية لمنع النزاع من التصعيد بما فيها الحلول السلمية والدبلوماسية.

• ومسؤولية رد الفعل The responsibility to react : غذا فشلت الإجراءات الوقائية والسلمية لحل النزاع أمام تزايد التحديات الإنسانية ، يكون اللجوء إلى القوة ضروريا للرد على الإنتهاكات الموجخة ضد الإنسانية.

• ومسؤولية إعادة البناء the responsability to rebuild : من خلال برامج لإعادة بناء مخلفات النزاع والتدخل العسكري لحماية الإنسانية، من خلال الإشراف على نزع السلاح، إجراء إنتخابات ، إعادة بناء هياكل الدولة...

وتركز اللجنة على أن المنع هو البعد الوحيد الأكثر أهمية لمسؤولية الحماية إلا أن تحقيق ذلك يرتبط بمعرفة فعلية لهشاشة الوضع داخل الدولة، ويمكن القول بأن هذه المستويات الثلاثة التي حددتها اللجنة الدولية لسيادة الدول لمسؤولية الحماية ، ترتيط بمراحل تطور النزاع، بمعنى

1 Gareth evants and Mohamed Sahnoun, ***op.cit*** , p.4 .

2 Eve massingham," military intervention of humanitarian purposes: does the responsability to protect doctrine advance the legality of the use of force of humanitarian ends? " : ***international review of the red cross***, n°876 , december 2009 ,(803– 831) , p. 804 .

أن مسؤولية المنع تكون في مرحلة ما قبل إندلاع النزاع المسلح ومنعه من التصعيد بحث الأطراف على تفعيل الوسائل السلمية للتوصل إلى الحد الأدنى من المصلحة المشتركة، أما في مرحلة إندلاع النزاع المسلح فتظهر مسؤولية رد الفعل من خلال أدوات مانعة والمتمثلة أساسا في إستعمال القوة العسكرية لحفظ السلم ووقف إنتهاكات حقوق الإنسان، أما في إطار مسؤولية إعادة البناء فتكون في مرحلة ما بعد النزاع من خلال إعادة بناء هياكل ومؤسسات الدولة لإسترجاع الإستقرار بإجراء وهو ما يتطلب توفر إرادة سياسية لتجاوز مخلفات التدخل العسكري.

- **معايير التدخل العسكري لأغراض إنسانية**

تحسبا لما ستثيره "مسؤولية رد الفعل" من طرح إشكالية السيادة وإستعمال القوة في العلاقات الدولية حددت اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول في تقريرها 2001 مجموعة معايير يجب الإلتزام بها في أي تدخل عسكري لأغراض إنسانية كما هي موضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم 02 : معايير اللجنة الدولية للتدخل وسيادة الدول للتدخل العسكري

معايير اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول للتدخل العسكري	
1. **قضية عادلة، إبادة جماعية وتطهير عرقي واسع النطاق:justa causa: genocide and large scale ethnic cleansing .**	التدخل العسكري يجب أن يكون في حالة وجود خسائر في الأرواح على نطاق واسع إما لعمل متعمد من قبل الدولة أو إهمالا منها أو عدم قدرتها كما هو الحال بالنسبة للدول المفككة.
2. **السلطة المناسبة Right authority**	الهيئة التي تسمح بالتدخل وتم إقتراح ثلاثة مؤسسات مناسبة وهي: مجلس الأمن، الجمعية العامة والمنظمات الإقليمية.
3. **النية السليمة Right intention**	الغرض الأساس من التدخل هو وقف المعاناة الإنسانية أو منعها **وأن إسقاط النظام ليس سببا مشروعا لوضع العقيدة موضع التنفيذ**
4. **الملاذ الأخير Last resort**	عدم اللجوء إلى القوة إلا كخيار أخير بعد محاولة المجتمع الدولي بكل الوسائل الممكنة لحلها سلميا بحيث لا تبقى إحتمالية القيام بإجراء

	معين لكان نصيبه النجاح.
5. الوسائل المتناسبة Proportional means	أن يكون حجم، ومدة، وحدة التدخل العسكري المخطط له بالحد الأدنى الضروري لتأمين الهدف الإنساني المعني، بمعنى إستخدام القوة العسكرية بما يتناسب ومستوى تصعيد النزاع.
6. إحتمالات نجاح معقولة Reasonable prospects	التدخل العسكري لا يكون مبررًا إذا كانت الحماية الفعلية لا يمكن تحقيقها، أو إذا كان من المحتمل أن تكون عواقب الشروع بالتدخل أسوأ من عدم القيام بأيّ عمل على الإطلاق.

Source : Eve massingham," military intervention of humanitarian purposes: does the responsability to protect doctrine advance the legality of the use of force of humanitarian ends? "on : ***international review of the red cross***, n°876 , december 2009, p p . 820 – 822 .

ومنه يمكن القول أن المعايير التي تقدمها اللجنة الدولية كضوابط للتدخل العسكري في النزاعات التي تشهد حالات عنف على نطاق واسع، بما يهدد الإنسانية فإنها تستوفي إلى حد ما شروط التدخل في إطار الشرعية الدولية، ولكن تجدر الإشارة إلى أن اللجنة في المعيار الثاني قد تطرقت إلى شكالية مهمة تتمثل في الهيئة المناسبة التي تقوم بالتدخل العسكري حيث أنها لم تحصرها في مجلس الأمن نظرا للإستعمال المفرط لحق الفيتو بين الدول الخمس دائمة العضوية حول قرارات التدخل العسكري في النزاعات التي يمثل إستمرارها تهديدا للسلم والأمن الدوليين وأحسن مثال على ذلك هي الأزمة السورية حاليا نتيجة للفيتو الروسي الصيني.

ومنه فقد حاول تقرير اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول إلى مواجهة تحدي التدخل الإنساني بثلاث طرق رئيسية :

أولا: من ناحية العرض ، حول عبارة '' التدخل '' إلى ''المسؤولية عن توفير الحماية'' التي يمكن أن تلقى قبولا أكبر.

ثانيا – توسيع نطاق الجهات المخولة بذلك، ففي حين كان التدخل الإنساني يركز على الرد الدولي فقط ، فإن الصياغة الجديدة وزعت المسؤولية على الدولة والمجتمع الدولي..

ثالثا : وسعت نطاق الإستجابة المحتملة ففي حين ركز التدخل الإنساني على الرد العسكري الأحادي البعد فقد شملت المسؤولية عن توفير الحماية عناصر أخرى، بما في ذلك الإجراءات

الوقائية وإعادة البناء بعد الأزمة لتفادي تكرارها.[1] على أن يكون التدخل العسكري كملاذ أخير.

وبشكل عام نستنتج أن مسؤولية الحماية تجسد مسؤولية المجتمع الدولي بضرورة التدخل عسكريا في النزاعات المسلحة التي تعرف إنتهاكا صارخها للإنسانية بعد فشل الدولة عن الحماية أوإذا كانت هي المتسببة في ذلك، وهنا يمكن القول أن التحديات الإنسانية قد فاقت العراقيل القانونية التي تطرحها إشكالية السيادة وعدم التدخل.

المطلب الثاني: التدخل العسكري الإنساني في النزاعات الداخلية بين الدافع الأخلاقي والمبرر السياسي

في هذا المطلب سنحاول التعرض إلى الجدل النظري حول مسألة التدخل في النزاعات الداخلية لدواعي إنسانية أم أنه لتحقيق المصلحة الوطنية.

- **المقاربة الإنسانية:**

يمثل الإنسان وحدة التحليل الأساسية في هذا الطرح، الذي يفسر التدخل الإنساني بوصفه يستهدف خير البشرية جمعاء من خلال تحقيق أقصى قدر من الرفاهية لأكبر عدد من الناس في جميع الحالات التي تكون فيها المؤسسات القائمة في الدولة غير كافية أو غير فعالة في ضمان تطبيق حقوق الأفراد وحمايتها[2]

وقد أصبحت مسألة حقوق الإنسان من مسائل الأمن الدولي وخاصة في ظل الإنتهاكات الجسيمة الموجهة ضد الإنسانية في النزاعات الداخلية التي عرفها المجتمع الدولي بعد نهاية الحرب الباردة، لتصبح هذه الأخيرة محل إهتمام دولي على أساس أن النزاع والحروب والمسلحة هي واقع معترف به لابد من توحيد الجهود الدولية لمواجهتها.

ومنه فمبرر الإهتمام الدولي بحقوق الإنسان هو أهمية إحترامها لتحقيق السلم الدولي، والسلم بهذا المعنى لا يتطلب إنعدام النزاع وإنما فقط غياب العنف وبالتالي حالة السلم من هذا المنظور لا تعني الإنسجام والتوافق التام لأن ذلك مخالف لطبيعة الإجتماع البشري وإنما تعني قدرة المجتمع على تسوية منازعاته من دون ان تصل إلى حد إستخدام العنف[3]

ومن هذا المنطلق برز مفهوم الأمن الإنساني الذي يقوم على نظرة شاملة للأمن تأخذ الفرد بدلا من الدولة كوحدة تحليل وكبديل لإقامة نظام دولي جديد مبني على السلم والأمن، حيث هناك سبع مستويات تشكل محتوى الأمن الإنساني وهي : الأمن الإقتصادي، الغذائي، الصحي، البيئي،

---

1 بيتس غيل ، "مقدمة الأمن الدولي والتسلح ونزع السلاح" ، في : ***التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي*** (معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2012) ، ص . 55 .

2 محمد يعقوب عبد الرحمان، ***مرجع سابق***، ص . 19 .

3 عمران عبد السلام الصفراني ، ***مرجع سابق*** ، ص . 141 .

الشخصي، الجماعي، السياسي.[1]

وبالتالي فالأمن الإنساني قد وسع من مفهوم الأمن فلم يعد التركيز فقط على التهديدات العسكرية والدولة كوحدة تحليل ، وإنما الإهتمام بالحاجات الأساسية للإنسانية للفرد كأساس لتحقيق السلم الدولي والوقاية من النزاعات عن طريق التنمية والتعاون الدولي.

ومنه يمكن القول أن المقاربة الإنسانية تدعوا إلى الوقاية من النزاعات الداخلية من خلال إحترام السلطات لحقوق الإنسان التي يتساوى فيه الفرد بغض النظر عن أي إختلافات عرقية أو دينية أو ثقافية، وأما في حالة إندلاع النزاعات المسلحة فإنه يبرر التدخل الدولي لوقف الإنتهاكات الموجهة ضد الإنسانية لتحقيق السلم الدولي.

بالإضافة إلى ذلك يرى أنصار هذا الإتجاه بشرعية التدخل الإنساني أحادي الجانب، بمعنى خارج المظلة الأممية وهو ما توضحه الفقرة **الرابعة من المادة الثانية:**

" يمتنع أعضاء الهيئة جميعا في علاقاتهم الدولية عن التهديد بإستعمال القوة أو إستخدامها ضد سلامة الأراضي أو الإستقلال السياسي لأي دولة أو على أي وجه لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة "

ومن هذا المنطلق التدخل الإنساني لا يتنافى ومقاصد الأمم المتحدة حيث أنه موجه لوقف إنتهاكات حقوق الإنسان وحماية الإنسانية بشكل عام، ومنه يعتبر التدخل الإنساني من أشكال التعاون مع المنظمة الأممية لتحقيق أهدافها وهو مشروع دوليا.

وبالتالي تقوم المقاربة الإنسانية للتدخل على تبرير الممارسات التدخلية للدول بالإستناد إلى مفهوم الحد الادنى لمعاملة الأفراد داخل الدولة والذي بمقتضاه تكون الدولة مسؤولة عن الإلتزام حماية بمستوى معين من المعاملة الإنسانية للأفراد وإذا ما أساءت ذلك يخول الدول الأخرى التدخل لإعتبارات إنسانية.[2]

- **المقاربة الواقعية**

تعود أطروحات المدرسة الواقعية إلى الفلسفة السياسية لكل من ميكيافيللي، توماس هويز...ولكن كنظرية في تفسير الظواهر السياسية ظهرت مع هانس مورغانثو، كرد فعل على المثالية التي تدعوا إلى تكريس المبادء القانونية وتشكيل حكومة عالمية، و من أهم المنطلقات الفكرية للواقعية في مجال التدخلات الإنسانية نذكر:

- ترى أن القائد السياسي يفكر ويتصرف طبقا للمصلحة التي هي مرادف للقوة، فكل سياسة خارجية أساسها البحث عن المصلحة الوطنية، وأفضلها هي من تحقق أقضى قدر من المكاسب بأقل تكلفة ممكنة على أساسا النموذج العقلاني rational actor .[3] بمعنى أنه ما

---

1 فريدة حموم ، ***مرجع سابق*** ، ص . 54 .

2 عمران عبد السلام الصفراني ، ***مرجع سابق*** ، ص . 118 .

3 عبد الناصر جندلي ، ***التنظير في العلاقات الدولية بين الإتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية*** (الجزائر، دار الخلدونية، ط.1 ، 2007)، ص . 144.

الذي يدفع بالدول إلى تحمل أعباء تجهيز جيوشها للمشاركة في عمليات عسكرية لحماية الإنسانية بعيدا عن تحقيق مصلحة معينة.

- يشكك الواقعيون فكرة وجود مبادئ أخلاقية عالمية، وهم يحذرون قادة الدول التضحية بمصالحها من أجل الالتزام ببعض مبادئ السلوك الأخلاقي بحيث يرفض مورغانثو تطبيق المبادئ الأخلاقية على سلوكيات الدول وأنشطتها وأن السياسة الدولية هي سياسة صراع من أجل القوة [1] وبالتالي تقوم الواقعية على إستعمال القوة لتحقيق المصلحة بالدرجة الأولى.

- إنتقائية التدخل الدولي الإنساني حيث ترى الواقعية أن الدول تمارس التدخل بشكل إنتقائي مما يؤدي إلى تناقض في السياسة، بمعنى أنها لا تتدخل عندما ترى بأنه لا يمس مصالحها، وتنشأ مشكلة الإنتقائية عندما تتعرض المبادئ الأخلاقية المتعارف عليها للخطر في أكثر من ظرف واحد ولكن المصلحة القومية تفرض تباينا في الإستجابة [2]

يقدم الواقعيون من خلال مفهوم الإنتقائية دليلا واضحا لتباين الإستجابة الدولية تجاه النزاعات الداخلية التي تحدث متزامنة وتعرف نفس مستوى التصعيد، وأحسن مثال على ذلك الأزمة الليبية والسورية 2011 في إطار ثورات الربيع العربي حيث تم التدخل السريع لحلف شمال الأطلسي تحت المظلة الأممية في ليبيا لحماية المدنيين وإمتنع عن ذلك في سوريا التي مازالت أوضاعها متأزمة وهنا تظهر الإزدواجية في التدخل.

وبالتالي تكييف التدخلات الإنسانية في مناطق معينة وفق مصالح الدول المتدخلة، وهو ما يقر به الإتجاه الواقعي في تفسيره للتدخل العسكري لأغراض إنسانية الذي يركز على أن الدولة فاعل عقلاني تهتم بتحقيق أقصى قدر ممكن من المكاسب بأقل التكاليف. وبالتالي تبقى مسألة حقوق الإنسان نسبية تخضع لمصالح الدول المتدخلة.

•تفعيل عملية التدخل العسكري الإنساني

نظرا لهذا الجدل النظري بين الإتجاه الذي يقر بشرعية التدخل العسكري لأغراض إنسانية في النزاعات الداخلية مادام أنه موجه لحماية الإنسانية من الأعمال العدوانية وهو مشرع حتى لوكان خارج المظلة الأممية. في مقابل ذلك نجد الطرح الواقعي المستمد من الواقع الدولي المبني على إزدواجية التدخل في مناطق معينة دون أخرى نظرا لإعتبارات المصلحة الوطنية.

ولتجاوز هذا النقاش إقترح مجموعة من العلماء من أمثال **كريس براون Kriss Brown** إجراءات للتدخل العسكري لأغراض إنسانية في إطار العمل المؤسسي ووفق مراحل واضحة، بطرح جملة من الأسئلة يمكن من خلالها تحديد الحالات التي تستدعي التدخل والطرف المعني بعملية التدخل [3]كما سنبينه في الجدول التالي:

---

1 عبد الناصر جندلي، ***مرجع سابق***، ص . 150 .

2 معمر فيصل خولي، ***مرجع سابق***، ص. 45 .

3 زيان زيداني، ***التدخل الدولي لحل النزاعات داخل الدول العاجزة : دراسة حالة دارفور***، مذكر ماجستير غير منشورة (جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2008 – 2009)، ص . 31 .

الجدول رقم 03 : إجراءات التدخل العسكري لأغراض إنسانية : بعض المقترحات المؤسساتية

المرحلة	القضية	المقترح
1	في أي حالة يمكن إعتبار التدخل ضروريا؟	العودة إلى لجنة القانون الدولي من أجل صياغة مسودة حول الأزمات التي تستحق أن يطلق عليها " حالات إنسانية مستعجلة" والتي تطلب تدخلا عسكريا ولو بدون رضا الحكومة الشرعية، ومن شأن الجماعة التصديق على الخطوط العامة للمسودة.
2	ما هي الجهة المخول لها إتخاذ القرار عندما تكون هناك حاجة للتدخل الإنساني؟	عند تفاقم الأزمة لتصبح" **حالة إنسانية مستعجلة"** يقوم مجلس الأمن الدولي بإستفتاء المحكمة الدولية حول ما إذا كان التدخل العسكري مبررا أم لا؟
3	كيف يمكن تقدير ضرورة التدخل؟	تشترك لجنة مشتركة من منظمات إنسانية مدنية وعسكرية لوضع الخطوط العامة حول الوسائل والكيفيات المعقولة لإستعمالها عندما يصبح التدخل ضروريا، ةتقدير فيما إذا كان التدخل ممكنا من الناحية الميدانية.
4	من سيتولى مهمة التدخل؟	إنشاء جيش إنقاذ يتشكل من جيوش، شرطة ومدنيين من حوالي 50 دولة تساهم كل منها بـ 1000 جندي 1000 مدني بحيث يجب نشرها في الوقت المناسب بطلب من الأمانة العامة.

المصدر: زيان زيداني، ***التدخل الدولي لحل النزاعات داخل الدول العاجزة*** *: دراسة حالة دارفور*، مذكر ماجستير غير منشورة (جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2008 – 2009).

وبالتالي تحاول هذه الدراسة الإحاطة بكل الإنتقادات الموجهة للتدخل العسكري الإنساني من حيث شرعية التدخل والفاعل الذي يقوم به وتقدير مستوى التحديات الإنسانية التي يبلغها النزاع بما يستدعي ضرورة التدخل عسكريا لوقفها، وأهم ملاحظة يمكن تقديمها على هذا الجدول أنه قلص من دور مجلس الأمن في تقدير الحالات التي تستوجب التدخل وتوسيع ذلك ليشمل الجمعية العامة ومحكمة العدل الدولية، ومن الممكن أن يكون ذلك بسبب حق الفيتو الذي يمثل عائقا على قيامه بمسؤولياته في حفظ السلم والأمن الدوليين.

وفي هذا الإطار دعت دراسة صادرة عن جامعة الأمم المتحدة في جامعة طوكيو حول التدخل الإنساني إلى منع إستخدام حق الفيتو عند نظر مجلس الامن في المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان حتى لا تستطيع أي دولة تعطيل دور الأمم المتحدة في مثل هذه الحالات بحيث يجب ان لا تكون المصالح الحيوية للدول دائمة العضوية هذا التدخل.[1]

1 محمد يعقوب عبد الرحمان، ***مرجع سابق***، ص. 162 .

خلاصة وإستنتاجات الفصل:

من خلال ما سبق نستنتج :

- التدخل الإنساني يتضمن التهديد أو الإستعمال المادي للقوة العسكرية بشكل منفرد أو جماعي لحماية حقوق الإنسان والإنتهاكات الموجهة ضد الإنسانية أثناء النزاعات المسلحة، وقد أثار جدلا كبيرا في الأوساط السياسية والقانونية، من حيث خرقه لأهم مبادئ الأمم المتحدة : إستعمال القوة في العلاقات الدولية، عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ومبدأ السيادة .

- نتيجة لتصاعد مستوى العنف في النزاعات الداخلية ، أصبح التدخل العسكري مبررا لوقف المعاناة الإنسانية بغض النظر عن المبادئ القانونية وخاصة مبدأ السيادة، بإعتباره إستثناءا عن إستعمال القوة والتدخل في الشؤون الداخلية للدول، ولكن تباين ردات الفعل الدولة تجاه النزاعات الداخلية بسبب عدم قدرة مجلس الأمن عن ممارسة حقه في التدخل العسكري (الفصل السابع) نتيجة الإستعمال المفرط لحق الفيتو، أثار جدلا حول موضوعية التدخل الذي يكون نتيجية للتوافق بين مصالح القوى الكبرى دون مراعاة الإنتهاكات الإنسانية (كوسوفو 1999) .

- فجاء في هذا السياق مفهوم مسؤولية الحماية الذي يجمع بين سيادة الدولة ومسؤوليتها في توفير الحماية لمواطنيها أما في حالة عدم قدرتها على ذلك أو هي المتسببة فيه، تأخذ المسؤولية المستوى الدولي بتدخل المجتمع الولي ليتولى مسؤولية الحماية.

- إن الإشكالية في التدخل العسكري الإنساني لا تكمن في المفهوم أو الخصائص حيث أن الهدف حماية الإنسانية بإستعمال القوة وإنما من حيث شرعيته ، وخاصة من حيث الهيئة التي تقوم به أو المخولة بذلك، وتحديد الوضع الذي يستلزم التدخل وهنا تظهر إشكالية الإنتقائية حيث نجد تدخلات في مناطق معينة دون أخرى بالرغم من توفر نفس المعطيات (النزاع في ليبيا – سوريا 2011) .

الفصل الثاني :

حلف شمال الأطلسي منظمة عسكرية في مواجهة التحديات الإنسانية

الفصل الثاني : حلف شمال الأطلسي منظمة عسكرية في مواجهة التحديات الإنسانية

بعد نهاية الحرب الباردة وزوال حلف وارسو، تصاعدت التوقعات بانتهاء حلف شمال الأطلسي كونه من مخلفات تلك الحرب إلا أن واقع وافرازات النظام الدولي الجديد وإنفراد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم في إطار القطبية الأحادية أعطت للحلف دورا جديدا خاصة في إدارة الأزمات والتدخل في النزاعات الداخلية لحماية حقوق الإنسان وتكريس قيم الديمقراطية .

المبحث الأول : التدخل في الإستراتيجية العسكرية للحلف إبان الحرب الباردة

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية تغيرت موازين القوى الدولية ببروز الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفييتي كقوتين عظمتين في إطار القطبية الثنائية، في مقابل ذلك تراجع دور الدول الأوروبية على الساحة الدولية والإقليمية وأصبحت مسرحا لصراع القوى الكبرى.

المطلب الأول: نشأة إتفاقية منظمة حلف شمال الأطلسي

لقد مثلت الأوضاع الدولية التي أفرزتها الحرب العالمية الثانية، بتوحيد جهود الدول الغربية لمواجهة المد الشيوعي والذي مثل تحديا للأمن الأوروبي نذكر منها:

- **الصراع الأمريكي – السوفييتي على أوروبا**

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية انتهج الإتحاد السوفييتي سياسة توسعية في دول وسط وشرق أوروبا لنشر الفكر الشيوعي وتشكيل حكومات شيوعية فيها، إعتبرته الولايات المتحدة الأمريكية تهديدا لمصالحها في المنطقة فسارعت بإحتواء أوروبا الغربية من خلال الإعلان عن مبدأ ترومان ومشروع مارشال سنة 1947 * اللذان مثلا الأداة غير العسكرية لسياسة الاحتواء الأمريكية لأوروبا الغربية لمنع انتشار الشيوعية فيها.

في 5 أكتوبر 1947 أنشأ جوزيف ستالين الكومنفورم Cominform (مكتب الأخبار الشيوعي) لتجسيد التعاون الاقتصادي بين دوله وتنسيق النشاطات السياسية للحركات الشيوعية في الدول المختلفة، كرد فعل على مشروع مارشال الذي كان يرى فيه هدفا أمريكيا لتقوية الدول الأوروبية وحثها على مقاومة النفوذ السوفيتي في القارة الأوروبية.[1]

---

* مساعدات إقتصادية قدمتها الولايات المتحدة الأمركية لدول أوروبا الغربية للنهوض بإقتصادها نتيجة للدمار الذي لحق بها بعد نهاية الحرب العالمية الثانية.

1 "منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) North Atlantique Treaty Organisation " في :

www.moqatel.com/.../NATO/sec01.doc_cvt.htm , (12-03-2014) , 14 : 23 .

ومنه فقد أدى هذا الصراع إلى تقسيم أوروبا على عدة مستويات: إيديولوجيا، إقتصاديا، وسياسيا حيث إعترف كل طرف ضمنيا بمجال نفوذ الآخر من خلال الإمتناع عن القيام بأي عمل مضاد وقد مثل هذا التقسيم بداية غير معلنة للحرب الباردة.[1] ومنه أصبحت أروربا مركزا لصراع الحرب الباردة تم تقسيمها إلى أوروبا الغربية الليبرالية الرأسمالية وأوروبا الشرقية الشيوعية الإشتراكية، وقد كانت ألمانيا أكثر بؤر التوتر بتقسيمها إلى ألمانيا الشرقية والغربية يفصلهما جدار برلين .

•بداية التقارب الأمريكي – الأوروبي لمواجهة المد الشيوعي

نتيجة للتواجد العسكري المكثف للإتحاد السوفييتي في أوروبا الشرقية، في 17 مارس 1948، سارعت فرنسا بالاتفاق مع بريطانيا إلى دعوة دول البنلوكس (هولندا، بلجيكا، لوكسمبورغ) إلى عقد اتفاقية سياسة عسكرية تم التوقيع عليها في بروكسل لمدة خمسين سنة تسمح ببناء نظام للدفاع الجماعي في حالة غزو عسكري لأوروبا وتقوية الروابط الاقتصادية والثقافية بينها.[2]

بعد توقيع معاهدة بروكسل، حاصر الاتحاد السوفيتي برلين الغربية ابتدءا من 24 جوان 1948 واستمر ذلك 323 يوما، نظم الغرب خلالها جسر جوي لإمداد المدينة باحتياجاتها، ومنه أيقنت الدول الغربية بضرورة الإسراع في تنظيم دفاع مشترك والتعاون فيما بينهم لمواجهة التهديد السوفييتي ، حيث أن أي مواجهة ستكون أوروبا ميدانا لها .وبالتالي فقد عجلت هذه الحادثة في حدوث التقارب الأمريكي الأوروبي لمواجهة الخطر الشيوعي.

ولكن سرعان ما تبين أن تلك الدول غير قادرة بمفردها على الوقوف في وجه التوسع السوفييتي دون مساعدة أمريكية ، فأصدر مجلس الشيوخ الأمريكي بناءا على طلب من النائب Vendenberg في 11 جوان 1948، القرار رقم 239 الذي يسمح للولايات المتحدة الأمريكية بإنشاء حلف عسكري في وقت السلم.

على أن تكون الإجراءات المتخذة في إطار الحلف تقتصر على حالة حدوث عدوان خارجي على أحد الدول الأعضاء وبموافقتها، وبهذا تكون الولايات المتحدة الأمريكية قد خرجت من سياسة العزلة لتنضم إلى حلف دائم مع الدول الأوروبية.[3]

---

1 طارق رداف ، ***الإتحاد الأوروبي: من إستراتيجية الدفاع في إطار حلف شمال الأطلسي إلى الهوية الأمنية الأوروبية المشتركة*** ، مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة منتوري قسنطينة، كلية الحقوق، 2004 – 2005) ، ص . 45 .

2 " L'OTON après la guerre froide" , la documentation française , sur :
http://www.ladocumentationfrancaise.fr/dossiers/otan/index.shtml , ***(15-03-2014) , 15 : 00*** .

3 ***les soixante ans de l'otan*** , ECPAD – pole des Archives , 2009 , p . 2 , sur :
www.ecpad.fr/wp-content/uploads/2010/06/otan.pdf, ***(03 – 04 – 2014), 16 : 04*** .

وقد كان دعم الولايات المتحدة الأمريكية دول أوروبا الغربية للتأسيس لمعاهدة بروكسل بهدف إتفاق هذه الدول على حد أدنى من التنسيق في قضايا الأمن والدفاع م للتمهيد نحو إقامة تحالف أمني أوسع تقوده هي عبر ضفتي الأطلسي لهذا جاءت صيغة الحلف أطلسية وليست اوروبية.[1] وبالتالي تمثل معاهدة بروكسل مرحلة أولية في طريق التحالف الأمريكي الأوروبي .

ولكن يمكن القول أن اهم محدد ساهم في التأسيس للحلف هو الرؤية الغربية الموحدة لعدو واحد والمتمثل في الإتحاد السوفييتي فكان الهدف الإستراتيجي المشترك هو منعه من التوسع في أوروبا كاملة.

فقد كان الأوروبيون مقتنعين أن هذا الخطر يتركز أ ساسا في أوروبا وأنهم المستهدفون منه، أما الأمريكيون فكانوا يتوقعون بروز قوة عظمى بعد الحرب تستطيع فرض سيطرتها على المراكز الحيوية في أوروبا وآسيا وتوظيفها لعزل الولايات المتحدة الأمريكية ونظروا إلى الإتحاد السوفييتي على هذا الأساس من واقع قدرته على جذب المراكز الصناعية في أوروبا وآسيا ودمجها داخل المنظومة السوفيتية. [2]

ومنه بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وظهور الاتحاد السوفييتي كقوة كبرى يسعى إلى فرض نفوذه خارج حدوده، أصبح يشكل تحدي للدول الغربية ، مما أدى بها إلى التحالف من أجل الدفاع الجماعي ضد أي عدوان شيوعي محتمل، خاصة بعد أن إستولى الشيوعيون على الحكم في تشيكوسلوفاكيا وألمانيا الشرقية، وثبت عجز هيئة الأمم المتحدة عن وقف الصراع بإعتبارها الهيئة الدولية المسؤولة عن حفظ السلم والأمن الدوليين.

وتجدر الإشارة إلى أنه لم يتأسس الحلف لردع العدوان السوفييتي ، وإنما أيضاء لإحتواء ألمانيا، وخاصة أنها كانت السبب في إندلاع الحربين العالميتين الأولى والثانية.

- **التوقيع على إتفاقية واشنطن 1949 لتأسيس منظمة حلف شمال الأطلسي**

نشأت منظمة اتفاقية حلف شمال الأطلسي OTAN / NATO بمقتضى معاهدة واشنطن في 4 أفريل 1949،. بين أعضاء معاهدة بروكسل ، الولايات المتحدة الأمريكية ، وتم دعوة خمس دول من أوروبا الشرقية (النرويج، إيطاليا، الدنمارك، إيسلندا ، البرتغال).[3] لتصبح سارية المفعول في أوت 1949

تعتبر المادة "51" من ميثاق الأمم المتحدة، الأساس القانوني لنشأة الحلف، التي تمنح للدول الحق في الدفاع الفردي أو الجماعي، وبالتالي فهو يتمتع بالشرعية الدولية للدفاع الجماعي عن الدول الأعضاء ضد أي عدوان خارجي . التي تنص على :

---

1 نزار إسماعيل الحيالي، ***دور حلف شمال الأطلسي بعد إنتهاء الحرب الباردة*** (أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط.1 ، 2003)، ص ص. 29 – 30 .

2 ***المرجع نفسه*** ، ص . 32

3 محمد عزيز شكري ***الأحلاف والتكتلات في السياسة الدولية***، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، (ع. 7)، تموز، 1978 ،ص 4 .

" ... ليس في هذا الميثاق ما ينقص أو يضعف الحق الطبيعي للدول فرادى أو جماعات، في الدفاع عن أنفسهم إذا إعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدولي ..."[1]

في عام 1952، إنضمت تركيا واليونان، **وفي عام 1955**، تم ضم ألمانيا الغربية بعد أن يئس الغرب من إمكانية توحيدها مع ألمانيا الشرقية وأدرك أن صيغة دفاعية أطلسية أوروبية من دون ألمانيا تمثل وهنا إستراتيجيا في وسط أوروبا.وقد مثل انضمام ألمانيا الغربية إلى الحلف تطورا مهما إلى حد جعل الاتحاد السوفييتي الذي كان القوة العظمى الأخرى في مرحلة الحرب الباردة يقوم بتشكيل **حلف وارسو** مع الدول الشيوعية في أوروبا الشرقية بما فيها ألمانيا الديمقراطية، ليتم انضمام ألمانيا الموحدة في 1990 .[2]

يضم حلف شمال الأطلسي حاليا 28 دولة وهي بالإضافة إلى الدول المؤسسة : جمهورية التشيك، المجر، بولندا و بلغاريا، إستونيا، لاتيفيا، ليتوانيا، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا وأخيرا في 2009 ألبانيا وكرواتيا. مع الإشارة إلى أنه تتطلع البوسنة والهرسك وجورجيا والجبل الأسود وجمهورية مقدونيا للانضمام إلى الحلف .[3]

فكان الهدف الأساسي من نشأة حلف شمال الأطلسي كمنظمة عسكرية للدول الغربية للدفاع الجماعي على أمن الدول الأعضاء في الحدود الجغرافية لأراضيها ضد أي عدوان خارجي محتمل داخل هذه الأراضي، في أوروبا وأمريكا الشمالية والمناطق الواقعة في شمال الأطلسي إضافة إلى تركيا واليونان.

ومنه تتحدد مهامه في المبادئ التالية:

- **الدفاع الجماعي** la défense collective : بمعنى أن أي اعتداء يقع على دولة من دول الحلف، يعتبر اعتداء على كافة الدول الأعضاء، وبالتالي يجب على هذه الدول أن تبادر إلى مساعدة الدولة التي تتعرض للعدوان، وهذا ما توضحه المادة الخامسة من معاهدة واشنطن 1949

" أي عدوان مسلح يقع على دولة من دول الحلف يعتبر عدوانا ضد كل الدول المتحالفة ويتعين على هذه الدول اتخاذ ما تراه ضروريا من تدابير جماعية لمقاومة العدوان بما في ذلك استخدام القوة المسلحة "[4]

---

1 المادة 51 ، من : "ميثاق الأمم المتحدة" ، ***مصدر سابق*** .

2 نزار إسماعيل الحيالي ، ***مرجع سابق*** ، ص . 33

3 الموقع الرسمي لحلف شمال الأطلسي، في :

http://www.nato.int/cps/en/natolive/topics_52044.htm ,(12-03-2014 , 12 : 30 .

4 المادة الخامسة من: " ***معاهدة حلف شمال الأطلسي*** " ، 4 ***أفريل*** 1949 ***واشنطن*** ، في :

http://www.f-law.net/law/threads/The-North-Atlantic-Treaty-Article ,(09-03-2014 , 16 : 06 .

- **توسيع التعاون المشترك :** بين الدول الأعضاء من أجل دعم القدرات الدفاعية للحلف.
- **التشاور** فيما بين الدول الأعضاء بشأن أي توتر دولي يمكن أن يؤثر في الموقف السياسي لأي من هذه الدول .[1]
- بالإضافة إلى مبادئ حل النزاعات بطرق سلمية، التعاون...

من خلال ما سبق نلاحظ أن حلف شمال الأطلسي في هذه الفترة كان محددا من حيث طبيعته **العسكرية** بالأساس ومهمته في **الدفاع الجماعي** عن **الدول الأعضاء** من خطر احتمال حدوث **عدوان خارجي** وتمثل **المنطقة الأورو-أطلسية (إقليم الدول الأعضاء)** نطاق عمله لتحقيق **الأمن الجماعي والمتضمن في المادة الخامسة من معاهدة التأسيس.**

المطلب الثاني : الإستراتجية العسكرية لحلف شمال الأطلسي إبان الحرب الباردة

إذا كان حلف شمال الأطلسي تأسس نتيجة لطبيعة النظام الدولي القائم على القطبية الثنائية، للمحافظة على توازن القوى الدولي، فإن إستراتيجيته العسكرية تقوم بالأساس على الدفاع الجماعي لتحقيق أمن الدول الأعضاء بمقتضى المادة الخامسة.

وهذا ما يدفعنا إلى التساؤل عن هل تضمنت إستراتيجية الحلف في هذه الفترة مفهوم التدخل في النزاعات الداخلية وإدارة أزمات الحرب الباردة ؟ أم إقتصر عمله فقط على حماية أمن أعضائه من الخطر الشيوعي ضمن النطاق الجغرافي المحدد له في معاهدة واشنطن 1949 ؟

في البداية تجدر الإشارة إلى أنه قد عرف حلف شمال الأطلسي خلال هذه الفترة أربعة مفاهيم إستراتيجية أساسية وهي :

1. "**المفهوم الإستراتيجي للدفاع عن منطقة شمال الأطلسي** " :

يعتبر أول وثيقة إستراتيجية للحلف تمت المصادقة عليها من قبل مجلس حلف شمال الأطلسي في 6 جانفي 1956، وهو عبارة عن مفهوم إستراتيجي شامل **concept stratégique global** لأهداف ومهام الحلف الأساسية في إفشال أي عدوان محتمل على الدول الأعضاء، ومساهمة كل دولة عضو في مجال الدفاع بحسب إمكانياتها العسكرية والجغرافية، السياسية...وكذلك وضع آليات للتعاون من أجل الاستغلال الأمثل لمواردها في الدفاع.[2]

---

1 محمد عزيز شكري، ***مرجع سابق***، ص . 24 .

2 "le concept stratégique" , sur :

www.nato.int/cps/fr/natolive/topics_56626.htm , (02-01-2014) , 22: 00 .

2. الحرب الكورية وثاني مفهوم إستراتيجي للحلف :

لقد شكل غزو كوريا الجنوبية من قبل كوريا الشمالية إدراك لدى الحلف بتبني إستراتيجية التقدم إلى الأمام **stratégie vers l'avant** ،وتعني أن تمتد القوات الدفاعية للحلف نحو شرق أوروبا قدر الإمكان إلى حدود الستار الحديدي .[1]

3. إستراتيجية الانتقام الشامل Représailles massives :

مضمونها مقابلة التهديدات السوفيتية مهما كان حجمها ونوعية الأسلحة المستخدمة بـ**الرد النووي والفوري والشامل** لكن التطورات الجذرية التي طرأت على القدرات النووية السوفييتية باختراع التقنية الخاصة بالصواريخ العابرة للقارات والتصاعد المذهل للطاقة التدميرية لأسلحته النووية ، أدت بأمريكا إلى العدول عنها تجنبا لحرب نووية تكون مدمرة للطرفين .فأصبح التخوف عن التدمير المتبادل destruction mutuelle.[2]

ومنه لم تعد إستراتيجية الردع النووي قابلة للتطبيق، سعت واشنطن حل هذه المعضلة عبر إستراتيجية **الحرب النووية المحدودة Limited Wars** ،التي تمكنها من استخدام أسلحة نووية تكتيكية على مستوى العمليات العسكرية لمواجهة التفوق التقليدي لحلف وارسو من جهة وحصر الحرب في نطاق محدود من جهة أخرى، لكن السوفييت رفضوا هذا المبدأ واعتبروه خدعة غربية تستهدف إنهاك قواهم في معارك جانبية محدودة .[3]

4. إستراتجية الرد المرن la riposte graduée :

تم صياغة هذه الإستراتيجية من قبل لجنة خطط الدفاع comité des plans des défenses DPS في 16 جانفي 1968 بعد انسحاب فرنسا من المجلس العسكري للحلف 1966.

جوهرها أن الرد الأطلسي ينبغي أن يتسم بالمرونة وحسب نوعية العدوان السوفييتي ومستواه، فإذا كان العدوان تقليديا فالرد تقليدي، وإذا كان نوويا فالرد يكون نووي وبالتالي يكون الرد بالمثل وهكذا تتصاعد الخيارات الإستراتيجية لدى الحلف وتتقلص لدى خصمهّ، ومنه تجمع هذه الإستراتيجية بين ميزتين أساسيتين : المرونة Souplesse والتصعيد Escalade.[4]

---

1 Michael aclantara , ***concept de stratégie de l'OTAN***, NATO joint warfare centre , Norvège , p .2 .

2 "le concept stratégique" ,***op.cit***, sur *:*

www.nato.int/cps/fr/natolive/topics_56626.htm , (02-01-2014) , 22: 00 .

3 نزار إسماعيل الحيالي،***مرجع سابق***، ص. 34 .

4 "le concept stratégique" ,***op.cit***, sur *:*

www.nato.int/cps/fr/natolive/topics_56626.htm , (02-01-2014) ,22: 00 .

وتقوم على ثلاثة خطوات للاستجابة العسكرية ضد أي هجوم :

أولا – الدفاع المباشر : من خلال مواجهة الهجوم في المستوى الذي إختاره العدو.

ثانيا – التصعيد المقصود: بتصعيد مستوى اللجوء إلى القوة النووية حسب ما تقتضيه درجة خطورة الأزمة.

ثالثا – الرد النووي : باعتباره خيار الردع الأخير.[1]

بمعنى أن تكون الإستراتيجية تقوم على أساس رد الفعل في مستوى التصعيد الذي إختاره الخصم وبالتدرج من دون الإستعمال الفوري للقوة، على ان يكون اللجوء إلى القوة النووية الخيار الأخير.

ومنه فقد ركز المفهوم الإستراتيجي للحلف على **طبيعته العسكرية** وهدفه الأساسي بال**دفاع الجماعي ضد أي هجوم** سوفييتي على الدول الأعضاء **ضمن النطاق الأورو-أطلسي** مع **تجنب أي تصعيد نووي** مدمر للطرفين.

ومنه نستنتج أن التدخل ضمن إستراتيجية الحلف الأطلسي في هذه الفترة قد اقتصر على الدول الأعضاء وفي حالة واحدة وهي حدوث عدوان خارجي فيكون التدخل بالدفاع الجماعي لتحقيق الأمن الجماعي في إطار ما تنص عليه المادة الخامسة من المعاهدة.

أما فيما يخص التدخل في النزاعات الداخلية وإدارة أزمات الحرب الباردة فقد اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية على إستراتيجية الحرب بالوكالة أو بالنيابة **Proxy War**،- وهي حرب تنشأ عندما تستخدم القوى المتحاربة أطرافا أخرى للقتال بدلا عنها بشكل مباشر تفاديا للمواجهة المباشرة بينهما التي تكون مكلفة للطرفين، وهذا ما حدث خلال الحرب الأهلية بين الكوريتين الشمالية والجنوبية 1950 حيث أن تدخل الإتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية لتدعيم أطراف النزاع ، لإدارة مسار النزاع وحماية مصالحهما الإستراتيجية في المنطقة.

بالرغم من التحديات التي واجهت الحلف منذ نشأته والتي أثرت على مسار تطوره، نذكر منها:

- **النزعة الاستقلالية الفرنسية :** في سبتمبر 1958، إعترض الجنرال ديغول على كيفية اتخاذ القرارات المهمة في الحلف حيث إقترح على أن تكون قيادة الحلف ثلاثية بين فرنسا، بريطانيا، والولايات المتحدة لكن هذه الأخيرة عارضت ذلك باعتبارها القوة النووية الإستراتيجية في الحلف وأن نفوذها المطلق هو الثمن الذي ينبغي أن تقبل به أوروبا الغربية مقابل الحماية من الخطر السوفييتي، و في 1960، إمتكلت فرنسا السلاح النووي لتعلن

1 " le concept stratégique " , ***op,cit*** ,

في مارس 1966 انسحابها من المجلس العسكري للحلف على أن تبقى موجودة داخل الجناح السياسي .[1]

يهدد الإنسحاب الفرنسي الحلف من حيث التقليل من فرص التوصل إلى إستراتيجية نووية أطلسية موحدة يمكن تطبيقها في مواجهة الإستراتيجية السوفيتية - حلف وارسو.

- تقسيم الأعباء الدفاعية بين أعضائه بسبب التورط الأمريكي في حرب فيتنام والخسائر المادية والبشرية الكبيرة التي تعرضت لها القوات الأمريكية بحيث أصبحت عاجزة عن تحمل كل أعباء الدفاع عن حلفائها في الناتو دون أن يتحملوا قسطا منها .[2]

إلا أنه بقي متماسكا واستطاع النجاح في المهمة التي أنشئ من أجلها المتمثلة في الدفاع الجماعي ضد العدوان السوفييتي واحتواء أوروبا الغربية من الخطر الشيوعي وكذلك تحقيق توازن إستراتيجي دولي مع حلف وارسو، والدليل على ذلك هو انتهاء الحرب الباردة بانهيار حلف وارسو وتفكك الإتحاد السوفييتي.

ومنه فقد تمكن حلف شمال الأطلسي من تحقيق التوازن الاستراتيجي والعسكري القائم بين حلفي وارسو والناتو خلال الحرب الباردة، والفضل الأكبر في كبح جماح أي إنفجار عسكري عالمي. غير أن المحافظة على هذا التوازن، أدى في المقابل إلى سباق للتسلح الدولي، شمل كل نظم التسلح التقليدية وغير التقليدية.[3]

من أهم العوامل التي ساعدت على نجاح الحلف في آداء مهامه هو أنه، لم يتم الدفاع الجماعي على أساس عملياتي جغرافي بحت، وإنما على أساس جيواستراتيجي يطوق الخطر الشيوعي أينما حاول الامتداد.[4] بمعنى أن حلف شمال الأطلسي منذ تأسيسه قد جعل مبدأ الدفاع الجماعي مرتبط ببتحقيق أهداف سياسية تتمثل في نشر الديمقراطية، إقتصاد السوق... حتى تترسخ القيم الغربية في كل دولة .

ومنه المفاهيم الأساسية للحلف التي حددت مهامه خلال هذه الفترة : الردع، الإحتواء، الدفاع الجماعي، الآليات تقليدية عسكرية

وبالتالي فقد تميزت العلاقات الدولية في هذه الفترة بالمواجهة الثنائية شرق – غرب وسيطرة التوتر الشديد باحتمال قيام حرب نووية مدمرة للبشرية ،هذه الوضعية أدت إلى التسابق نحو التسلح

1 طالب حسين حافظ، **" الأدوار الجديدة لحلف شمال الأطلسي بعد نهاية الحرب الباردة "** ، في : ***دراسات دولية***، (ع.28)، ص ص ، 137 – 138 .

2 نزار إسماعيل الحيالي،***مرجع سابق*** ، ص.30 .

3 أحمد علو، **"ماهو دور حلف شمال الأطلسي وما هو مستقبله"**، في : ***مجلة الجيش***، (ع. 315) ، 2011، في : ***http://www.lebarmy.gov.lb/ar/news/?29129#.U3dDZn_g0no*** , (17 – 04 – 2014) , 18:05

4 محمد حسون، "إستراتيجية حلف الناتو الشرق أوسطية بعد إنتهاء الحرب الباردة"، في : ***مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية*** ، (م. 24)، (ع.1)، 2008 ، ص . 500 .

بين القطبين وتوازن قوى الرعب النووي مما أدى إلى تحقيق إستقرار إستراتيجي طيلة فترة الحرب الباردة.

المطلب الثالث : نهاية الحرب الباردة وتأثيرها على بقاء الحلف

لقد عرفت نهاية الحرب الباردة، عدة تحولات شكلت مرحلة أساسية في تطور الحلف ومن بينها نذكر:

• إنهيار الإيديولوجية الشيوعية في شرق ووسط أوروبا، ومن ثم تفكك الاتحاد السوفيتي في ديسمبر 1991، زوال حلف وارسو، حبث بدأ التكلم حول تبلور ملامح نظام دولي جديد بل النظام الدولي السابق القائم على الثنائية القطبية وثنائية الأحلاف (وارسو، الحلف الأطلسي)[1]

• اختفاء التناقضات والانقسامات السياسية والإيديولوجية والاقتصادية والعسكرية في أوروبا والتي وكانت السبب المباشر لنشأة الحلف ، وخاصة بعد سقوط جدار برلين وتوحديد الألمانيتين.

• تحسن الوضع الأمني لدول غرب أوروبا بعد اختفاء المواجهة العسكرية التقليدية والنووية مع الشرق نتيجة لإنهيار حلف وارسو والإتحاد السوفييتي، بالإضافة إلى أن روسيا الاتحادية لم تعد تشكل بنظر الأوروبيين ذلك التهديد الذي كان يمثله الإتحاد السوفييتي سابقا بسبب تركز اهتماماتها على حل قضاياها الداخلية. [2]

من الناحية النظرية تنتهي الأحلاف العسكرية عندما تحقق أهدافها وذلك أن النصر أو الخسارة يفقدها مبرر وجودها فعندما يختفي التهديد يختفي معه أيضا الرابط الذي كان يجمع الدول المتحالفة، وهو ما حدث للحلف بعد نهاية الحرب الباردة بزوال اللخطر الشيوعي الذي كان يجمع الدول الأعضاء.

وفي هذا الإطار يقترح **Mongrenier** ثلاث اتجاهات حول مستقبل الحلف في هذه الفترة وتتمثل في :

• **الأول** : يقر بأن انتهاء المواجهة بين الشرق والغرب سوف تؤدي تلقائيا إلى تفكك الحلف لزوال مبرر وجوده ونجاحه في تأدية مهمته المتمثلة في الردع والتوازن الإستراتيجي.

• **الثاني** :يرى بتكوين بنية جديدة بالتعاون مع منظمة الأمن والتعاون الأوروبية لخلق سياسة مشتركة في إطار الشرعية الدولية. **الثالث :** الذي يقر بعولمة Globalisée الحلف لمواجهة التهديدات الجديدة بحيث يجب توسيع مهامه ومجاله الجغرافي [3]

---

1 بلال قريب، ***السياسة الأمنية للإتحاد الأوروبي من منظور أقطابه***، مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة الحاج لخضر ،كلية الحقوق ، 2010 – 2011) ، ص. 77 .

2 نزار إسماعيل الحيالي ، ***مرجع سابق*** ، ص . 31 .

3Ibrahim Saidy , ***op.cit*** , p . 4 ,

ولكن بعد نهاية الحرب الباردة وزوال الخطر الشيوعي بإنهيار الإتحاد السوفييتي وتفكك حلف وارسو، مثل إنتصار لحلف شمال الأطلسي، مما أدى إلى تباين مواقف الدول الأعضاء داخل الحلف الذي أصبح يعرف مرجلة إنتقالية بين بقائه أو زواله لإختفاء ميررات وجوده ، حيث ظهر توجهين :

- الأول : تتزعمه بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، يدعوا إلى تدعيم الأمن الأوروبي في إطار حلف شمال الأطلسي والعلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية حيث يكون الحلف هو الإطار الوحيد للأمن والدفاع الأوروبيين، وأن أي آلية أخرى لا يجب أن تكون منفصله عنه، كما يرفض أي تقارب مع المعسكر الشرفي [1]
- الثاني : يدعوا إلى تشكيل نظام أمني أوروبي مستقل عن الولايات المتحدة الأمريكية وحلف الأطلسي، تتزعمه فرنسا وألمانيا على أساس أن النظام القائم لا يشكل حماية لأوروبا لأنه يزيد من حدة التوتر مع الإتحاد السوفييتي مما يزيد من حجم التهديد للأمن الأوروبي .[2]

وبإعتبار أن حلف شمال الأطلسي هو الرابط الأمريكي بأوروبا، فرأت واشنطن بضرورة إقناع الدول ألأعضاء بإستمراريته من خلال المبررات التالية :

- جعل القوة النووية الروسية ومن الأسلحة الاستراتيجية داخل الجمهوريات المستقلة تهديدا على امن الحلفاء من دون وجود نظام أمني صارم يضبطها [3]

- نهاية الحرب الباردة خلفت بيئة أمنية أوروبية ودولية مختلفة تحمل أشكالا جديدة من المخاطر على الأمن والاستقرار الدولي تستوجب توحيد الجهود الدولية لمواجهتها تتمثل مصدرها في :

- اللا إستقرار في وسط وشرق أوروبا نتيجة للفراغ الجيو- سياسي والأمني الذي تركه الانهيار السوفييتي، نظرا لما تعرفه من نزاعات حدودية، بين المجموهات ، وخاصة أنها تعرف مرحلة إنتقالية لتغيير أنظمتها السياسية والاقتصادية وفق النموذج الغربي.

- الإرهاب والإ نتشارالواسع لأسلحة الدمار الشامل.

وقد كان الهدف الإستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية في البقاء على الحلف بالدعوة إلى تكييف مهامه مع متغيرات البيئة الدولية الأمنية الجديدة في ظل النظام الدولي الجديد مايلي :

---

1 طارق رداف، ***مرجع سابق*** ، ص .42 .

2 Hofmann Stephanie , **" OTAN : vers un nouveau concept stratégique ?"** , ***Politique étrangère***, 2008/1 Printemps, p.106 .

3 محمد حسون ، ***مرجع سابق*** ، ص.502 .

- تحقيق المصلحة استراتيجية لواشنطن إذ تشكل أوروبا أهميّة تجارية بارزة لها.
- الإبقاء على الحلف يؤدّي إلى الاستمرار في ردع روسيا.
- الإبقاء على الوجود العسكري الأميركي في أوروبا من خلال الحلف.

وبالتالي يمكن تحديد الأسباب الأساسية التي قربت وجهات النظر بين الدول الأعضاء لتبني قرار الإبقاء على الحلف وتكييف مهامه مع البيئة الدولية الجديدة وهي :

- الرغبة في إحتواء النفوذ الألماني، أمام القلق الأوروبي الذي يرى أن ألمانيا بإقتصادها وصناعتها المتعددة قادرة على فرض هيمنتها على أوروبا في حاة تحولها إلى قوة عسكرية، وهكذا سيكون الناتو كابحا لألمانيا ومقيدا لحركتها .[1]

- القلق الكبير تجاه مستقبل روسيا الإتحادية وخاصة إذا حاولت الهيمنة من جديد على وسط وشرق أوروبا ، وبالتالي يكون بقاء الناتو وتوسعه هو ضمان لبقاء روسيا ضمن حدودها التي رسمت لها منذ تفكك الإتحاد السوفييتي وملأ الفراغ الأمني في دول المعسكر الشرقي سابقا .[2]

فقد توصلت الدول الأعضاء في الحلف إلى حل مشترك يفضي إلى بقاء الحلف كركيزة أساسية للأمن الأوروبي لتحقيق الإستقرار الأوروبي ومحافظة الولايات المتحدة الأمريكية على وجودها في المنطقة، ومنه ضرورة إعادة صياغة مهام الحلف بما يتماشى و معطيات البيئة الأمنية الدولية الجديدة.

وبالتالي عوضا عن الزوال والإختفاء إثر نهاية الحرب الباردة، تأقلم حلف شمال الأطلسي مع الواقع الجديد مشكلا إستثناءا على نظرية الأحلاف العسكرية .

1 نزار إسماعيل الحيالي ، ***مرجع سابق*** ، ص .22 .

2 طالب حسين حافظ ، ***مرجع سابق*** ، ص . 140 .

المبحث الثاني : التدخل في إستراتيجية حلف شمال الأطلسي بعد نهاية الحرب الباردة

بعد نهاية الحرب الباردة، عرف حلف شمال الأطلسي تطورا على ثلاثة مستويات أساسية، مستوى وظيفي من حيث المهام والأدوار الجديدة للتكيف مع تحولات البيئة الأمنية الجديدة للحفاظ على وجوده، وعضوي من خلال توسيع عدد أعضائه نحو أوروبا الشرقية وإقامة علاقات في إطار الشراكة والحوار وكذلك عملياتي للاستجابة بشكل فعال وسريع في إدارة الأزمات ومسائل حفظ السلم والأمن الدوليين، ومنه سنحاول من خلال هذا المبحث التركيز على ظاهرة التدخل في النزاعات الداخلية ضمن مسار التطور الإستراتيجي للحلف .

المطلب الأو ل : قمة روما 1991 .

تعتبر **قمة لندن في جويلية** 1990**،** القمة الأطلسية الأولى بعد نهاية الحرب الباردة، كرد سريع على التحولات التي عرفتها أوروبا نتيجة إنهيار المعسكر الشرقي مما استوجب إعادة بلورة إستراتيجية جديدة، فجاء **إعلان لندن حول تحالف متجدد Déclaration de Londres sur un Alliance Rénové** في 16 جويلية 1990 كامتداد لاجتماع مجلس حلف شمال الأطلسي في **تيرنبري Turenberry** – **أسكتلندا** يوم 7 – 6 – 1990 . [1] الذي يدعوا إلى بناء علاقات تعاون بين الحلف ودول المعسكر الشرقي سابقا لتجديد مهام الحلف.

خلال هذا الإجتماع تم صياغة تصور حول إستراتيجية جديدة للحلف للاستجابة للتحديات الجديدة لفترة ما بعد الحرب الباردة ، والتي تتمثل خاصة في :

الأزمات والصراعات التي يحتمل قيامها نتيجة انهيار الشيوعية في شرق ووسط أوروبا والقوقاز ووسط آسيا بصفة خاصة وبعض مناطق العالم الأخرى والتي حسب منظور الحلف تشكل تهديدا للأمن الأوروبي، ومنه تقلصت المهمة التقليدية للحلف القائمة على أساس فكرة "الدفاع الجماعي" إلى تبني مهام جديدة إرتكزت على مفاهيم جديدة مرتبطة بمخاطر الصراعات الإقليمية والإثنية. [2]

بعد عامين من إنهيار جدار برلين، تم **انعقاد قمة لندن 1991** في 7 – 8 نوفمبر 1991 حول التعاون والسلام، التي تركز على مفهوم التعاون بدلا من المواجهة مع الدول المعادية و تحسين وتوسيع الأمن ليشمل أوروبا قاطبة .[3]

---

1 Nils Andersson , " le nouveau concept stratégique de l'OTAN : assurer la défense des sociétés modernes " , p. 165 . sur : http://france.attac.org/archives/IMG/pdf/Nouveau_concept_strategique_de_l_OTAN.pdf , (18 – 04 – 2014) , 16 : 02 .

2 حسن أبو طالب ، "توسيع الناتو ومستقبل الأمن الأوروبي" ، في : ***مجلة السياسة الدولية*** ، يونيو 1997 ، في : ***http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=218850&eid=1499*** , (12 – 03 – 2014) , 14 :30 .

3 Ibrahim Saidy , ***op.cit*** , p . 4 ,

تضمن هذا الإعلان التأكيد على تغير طبيعة المخاطر الأمنية وأنه على الحلف أن يتبنى إستراتيجية جديدة لمواجهتها وتتمثل هذه المخاطر في :

لم يعد التهديد محصورا في الهجمات من اتجاه واحد كما كان مقدرا خلال فترة الحرب الباردة والمتمثل أساسا في : المعسكر **الشرقي ذات طابع عسكري – تقليدي نووي، بل** أصبحت الهجمات ذات اتجاهات متعددة، يصعب التنبؤ بها أو توقعها.

- ظهور **مخاطر** جديدة على أمن الدول الأعضاء، أصبحت تهدد استقرارها الداخلي والمتمثلة في الأوضاع الداخلية لدول أوروبا الوسطى والشرقية المتدهورة اقتصاديا، اجتماعيا وسياسيا.[1]

- الصراعات العرقية والحدودية في دول وسط وشرق أوروبا بعد إنهيار الشيوعية وتفكك الإتحاد السوفييتي.

وهذا ما توضحه الفقرة التاسعة من إعلان روما :

« **...المخاطر التي يتعرض لها أمن الحلفاء أصبحت تجد مصادرها (...) في ما ينتج عن الصعوبات الخطيرة الإقتصادية والاجتماعية والسياسية بما في ذلك الصراعات الاثنية والخلافات الحدودية التي تعرفها دول عديدة في أوروبا الوسطى والشرقية، إن التوترات التي يمكن أن تنتج في حالة بقائها ليس من شأنها أن تهدد مباشرة الأمن والسلامة الترابية للدول الأعضاء في الحلف ولكن يبقى احتمال أن تتحول هذه النزاعات إلى أزمات تعصف بالاستقرار في أوروبا وتؤدي إلى نزاعات مسلحة تؤدي إلى تدخل قوى أجنبية أو أن تنعكس على الدول الحلفاء وبالتالي يصبح لها تأثيرا مباشرا على أمن الحلف.** .»[2]

ومنه فقد تبنى الحلف نظرة موسعة للأمن تشمل كل الجوانب السياسية، الإقتصادية، الاجتماعية.. من دون التركيز على وجود عدو محدد كالذي مثله الإتحاد السوفييتي أثناء الحرب الباردة وإنما تهديدات على الأمن مصادرها غير واضحة وغير محددة ويصعب التنبؤ بها، وبالتالي فقد مثلت مهمة الدفاع الجماعي والمحافظة على أمن الدول الأعضاء من الثوابت في إستراتيجية الحلف في هذه الفترة.

---

1 بلال قريب ، ***مرجع سابق*** ، ص . 85 .

2 " **The alliance's new stratégic concept** " , agreed by the leads of state and government participating in the meeting of the north Atlantic Council , Rome : 8 November 1991, sur :
http://www.nato.int/docu/basictxt/b9111080.htm , (15-03- 2014) .

ولكن أهم تغير في المفهوم الإستراتيجي للحلف هو :

إحلال صيغة "**المصالح الأمنية**"محل"**أمن دول الأعضاء**"، والمقصود من ذلك تغليب وجهة النظر الأمريكية على الأوروبية، فتفكك الإتحاد السوفيتي وانتهاء حلف وارسوا ورغبة روسيا الاتحادية ودول وسط وشرق أوروبا في الاندماج مع دول أوروبا الغربية، ينهي فكرة التهديد الأمني ينهي فكرة التهديد الأمني حسب التهديد الأمريكي ، ويصبح تعبير المصالح الأمنية التعبير الأصح لوظيفة الحلف الأطلسية في البيئة الجديدة، [1] بمعنى ان الولايات المتحدة الأمريكية سعت إلى إقناع الاوروبيين لوجود مخاطر أمنية تهدد مصالح الدول الأعضاء، فتمت صياغة هذا المفهوم الإستراتيجي لضمان بقاء الحلف الركيزة الأساسية للأمن الأوروبي للحيلولة دون أن يقوم تحالف أوروبي – روسي وبالتالي تراجع الدور الأمريكي في المنطقة.

ويحدد المفهوم الجديد المخاطر لجديدة التي قد تمس بالمصالح الأمنية لدول الحلف وتتمثل في :

- نشوء أزمات إقليمية قابلة للتطور السريع في المناطق المطلة على دول الحلف، وقد تكون النزاعات الداخلية التي تعرفها دول أوروبا الوسطى والشرقية لأبعاد عرقية وإثنية...
- انتهاك حقوق الإنسان.
- الإرهاب الدولي.
- انقطاع وصول الموارد الحيوية.[2] بمعنى ضمان طرق مواصلات النفط والموارد.

بالإضافة إلى تبني منطق التعاون وتفادي المواجهة مع دول المعسكر الشرقي سابق بدعم عمليات التحول السياسي والاقتصادي في دول المعسكر الشرقي السابق لمنع إنتشارها إلى دول الحلفاء .

من الملاحظ أنه خلال هذه الفترة لم تتبلور فكرة التدخل في النزاعات الداخلية ضمن إستراتيجية الحلف و يمكن أن يرجع ذلك إلى أنه كان في مرحلة إعادة البناء للتكيف مع متغيرات البيئة الدولية الجديدة لفترة ما بعد الحرب الباردة، وكان هدفه الأساس نشر النظام العالمي الجديد في أوروبا كاملة لما يوفره من مزايا الإستقرار .[3]

ولكن تجدر الإشارة إلى أنه معظم دول أوروبا الوسطى والشرقية تعاني من نزاعات داخلية في هذه الفترة ، ومنه يجب أن يكون وجود الحلف حاميا لأمنها ومدعما لتحولها السياسي

---

1 حسن أبو طالب ، ،***مرجع سابق*** .

2 بلال قريب ، ***مرجع سابق***، ص . 80 .

3 Nils Andersson , " le nouveau concept stratégique de l'OTAN : assurer la défense des sociétés modernes " , p. 167 . sur : h***ttp://france.attac.org/archives/IMG/pdf/Nouveau_concept_strategique_de_l_OTAN.pdf***, (18 – 04 – 2014) , 16 : 02 .

والاقتصادي وتحقيق أمنها لكسب ثقتها والشعور بالحماية ،وبالتالي تدخله لن يكون إلا في حالة حدوث عدوان خارجي في إطار مهمته الرئيسية (الدفاع الجماعي) لتقديم الدعم مما قد يشكل دافعا قويا لانضمام أعضاء جدد وتوسيعه نحو الشرق .

المطلب الثاني : قمة واشنطن 1999.

لقد مثل التدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي في كوسوفو 1999 أول تجربة للحلف في حفظ السلم وإدارة الازمات وأول عملية لنشر قوات الحلف خارج حدود أعضائه، والتي أثارت إنتقادات كثيرة .

ومنه يعتبرالنزاع في كوسوفو 1999، أول عملية عسكرية يقوم بها حلف شمال الأطلسي لمواجهة النزاعات العرقية والإقليمية خارج نطاق دول الحلف، مثيرا المخاوف الدولية من أن الحلف يتجه لإحلال نفسه محل مجلس الأمن الدولي واعتبار نفسه محددًا للشرعية الدولية بالطريقة التي تحدد مصالحه بالأساس .[1] وبالتالي تجسد هذه الأزمة أول تدخل عسكري لأغراض إنسانية خارج المظلة الأممية. وهنا يبرز بشكل واضح التغير في طبيعة مهام الحلف من الدفاع عن أمن الدول الأعضاء إلى التدخل لحماية مصالحها.

وعلى هذا الأساس خلال قمة مدريد جويلية 1997 ، أشار الحلفاء إلى أن المفهوم الجديد لـ 1991، بحاجة إلى المراجعة لتكييفه مع الأوضاع الأمنية الجديدة في أوروبا التي عرفت تحولات منذ قمة روما، لمناقشتها في قمة واشنطن التي انعقدت بتاريخ 23 – 26 أفريل 1999 (الذكرى الخمسون لتأسيس الحلف) لتحديد مهام الحلف الجديدة للقرن الواحد والعشرين.

لقد أكدت قمة واشنطن على استمرارية مفهوم 1991 بتفعيل الآليات السياسية والعسكرية والتركيز على التعاون مع دول أخرى تتقاسم أهداف الحلف، وقد جاء هذا المفهوم نتيجة لتطور السياسة الأمنية والدفاعية للإتحاد الأوروبي بالدرجة الأولى التي تشكل تهديدا لبقاء الحلف الفاعل الأول في الأمن الأوروبي .[2]

وفي هذا الإطار تم تحديد **خمس مهمات أطلسية** للقرن الواحد والعشرون وتتمثل في :

أولا - خلق بيئة ومحيط أطلسي مستقر في المنطقة الأورو- أطلسية.

ثانيا - توفير إطار أطلسي مهم يسمح للدول الحليفة بالتشاور حول جميع القضايا المرتبطة بمصالحهم الحيوية.

ثالثا - ممارسة وظيفة الردع والدفاع ضد أي اعتداء أو خطر أو تهديد يستهدف الدول الأعضاء

---

1 محمد أسامة عبد العزيز، **" الاستراتيجية الجديدة لحلف الناتو "** ، في : ***السياسة الدولية*** ، أكتوبر 2001 ، في :

2 " L'otan après la guerre froide" , la documentation française, ***op.cit*** .

رابعا - الاستعداد في جميع الحالات والأحوال ومن خلال وفاق تام للمشاركة في مهمة وقاية فعالة من النزاعات والمشاركة في إدارة الأزمات.

خامسا - ترقية علاقة واسعة للشراكة والتعاون والحوار مع دول أخرى في المنطقة الأورو-أطلسية في إطار تدعيم الشفافية والثقة المتبادلة والقدرة على التحرك الجماعي في إطار الحلف.[1]

ومنه نلاحظ ان الحلف قد وسع من مهامه العسكرية الدفاعية إلى إهتمامات فيما يخص المشاركة في الوقاية من النزاعات والأزمات الدولية وخاصة بعد النجاح الذي حققه في البوسنة 1995 بالتوقيع على إتفاقية دايتون للسلام وإنهاء النزاع وكوسوفو.

لقد حدد هذا المفهوم الإستراتيجي لقمة روما 1999، في المحافظة من خلال آليات سياسية وعسكرية على الحرية والأمن لأمريكا الشمالية وأوروبا، بمعنى أن يصبح الأداة العسكرية للمصالح الغربية إقتصاد السوق ، بحيث لم يعد دوره محدود في المنطقة الأورو – أطلسية .[2]

وعلى هذا الأساس وضع هذا المفهوم آليات لمهام الحلف الجديدة وتتمثل في :

المحافظة على الرابطة عبر الأطلسية : بالتأكيد على أن أمن أمريكا الشمالية وأوروبا غير قابل للتقسيم وتطوير الهوية الأوروبية للأمن والدفاع في إطار الحلف.

بناء قدرات عسكرية فعالة : بالتركيز على أهمية قوات عسكرية فعالة في كل الظروف الممكنة تقوم بوظيفة الردع والدفاع الجماعي وعمليات الرد السريع.

الشراكة،الحوار والتعاون : مع كل الدول الديمقراطية في المنطقة الأور-وأطلسية بتأسيس مجلس الشراكة الأورو-أطلسي conseil de Partenariat Euro-Atlantique ، الشراكة من أجل السلام، الحوار الأطلسي...[3]

وبالتالي من خلال هذا المفهوم الذي تبناه الحلف خلال قمة واشنطن، قد غير من مهامه من حيث أنه :

- إنتقل من مهمة الدفاع عن الفضاء الأورو-أطلسي كمجال جغرافي رئيسي للحلف، إلى

---

1 زهير بوعمامة، ***أمن القارة الأوروبية في السياسة الخارجية الأمريكية*** (الجزائر : دار الوسام العربي للنشر والتوزيع، ط. 1 ، 2011) ، ص . 281 .

2 Nils Andersson , " le nouveau concept stratégique de l'OTAN : assurer la défense des sociétés modernes ", ***op.cit*** , p. 168 .

3 " L'otan après la guerre froide " , la documentation française, ***op.cit*** .

تحالف دفاعي عن مصالح شركاء وأعضاء الحلف عبر العالم كله .

• عدم تقييد تحركات الحلف بقرارات من مجلس الأمن، حيث يمكن أن يعمل في أي مكان من العالم دونما الحاجة إلى قرار أممي .[1]

• أصبح **من حق الحلف التدخل** خارج محيطه الجغرافي والقيام بعمليات تتجاوز الحدود الإقليمية لأعضائه وهو ما أصطلح على تسميته بعمليات خارج المنطقة **Hors zone**، وهذا ما يمثل تطورا نوعيا مع المفهوم الإستراتيجي السابق الذي كان لا يسمح للناتو بالقيام بعمليات خارج المنطقة المحمية **Zone Protégée**(المنطقة التي تغطي أقاليم دول اتفاقية واشنطن 1949) .[2]

• التدخل في حالة حدوث تهديد على أمن الدول الأعضاء والمتمثلة في :

• احتمال انقطاع الإمدادات الحيوية كالنفط.

• وقوع أعمال إرهابية من بلد خارج الحلف واستفحال الجريمة المنظمة.

• انتهاك واسع لحقوق الإنسان.

• احتمال وصول أسلحة الدمار الشامل إلى بلد غير مرغوب.

• نشوء حركة تشريد أو هجرة جماعية من منطقة ما [3]

<u>قمة براغ 2002 :</u>

عقدت قمة براغ لحلف شمال الأطلسي في 21 و 22 نوفمبر 2002 ،. وشهدت تحو لا نوعيا في استراتيجية الحلف حتى يكون قادرا على الرد على التهديدات الجديدة ، التي طرأت بعد احداث 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية، فعل الحلف المادة الخامسة من المعاهدة التي تقوم على أساس الدفاع الجماعي، فأصبح الحلف ملزما بتنفيذ توجهات ورغبات واشنطن التي اعلنتها من خلال إستراتيجية الحرب على الإرهاب، وبذلك وجد الحلف المبرر السياسي وآلية الإنتقال الإستراتيجية من المسرح الأوروبي .[4]

---

1 محمد سحنون، ***مرجع سابق*** ، ص . 503 .

2 زهير بوعمامة، ***مرجع سابق*** ، 278 .

3 محمد سحنون، ***مرجع سابق*** ، ص . 505 .

4 مركز الجزيرة للدراسات ، ***حلف شمال الأطلسي في عامه الستين نظرة إستشرافية وموقع العالم الإسلامي منها***، يوليو 2009، ص .20 .

وللإستجابة السريعة لهذه التهديدات تم إنشاء قوة عسكرية خاصة للحلف تسمى "**قوات حلف الناتو للرد السريع**"، حيث يكون لها القوة والقدرة على الانتشار السريع في كافة أرجاء العالم يراد بها التعامل بفعالية وسرعة أكبر مع كل أنواع المهمات العسكرية سواء حرب أو عمليات حفظ السلام، دون تحديد جغرافي لعملياتها التي يجب أن تكون سريعة ومحدودة.[1]

ومما سبق نلاحظ أن المفهوم الإستراتيجي للحلف قد ركز على مهامه الجديدة للقرن الواحد والعشرون والمتمثلة في المشاركة في الوقاية من النزاعات وإدارة الأزمات بتفعيل قدراته العسكرية من أجل الاستجابة السريعة للأزمات في كل الظروف وخارج مسرح عملياته التقليدية، خاصة بعد أن تعرضت الولايات المتحدة الأمريكية للهجمات الإرهابية .

المطلب الثالث : قمة لشبونة 2010

بعد عشرون سنة من نهاية القطبية الثنائية بدأ الحديث عن أزمة وجودية حادة للناتو *crise existentielle grave* ، حيث تعرض لفقدان معنى *Perte de sens* قد يؤدي إلى تفككه على المدى البعيد وخاصة أمام ظهور تهديدات جديدة تحتاج إلى نقاشات ومشاورات لوضع إستراتيجية قوية لمواجهتها [2]

على أسلس أنه قد حدثت عدة تغييرات منذ إعتماده على مفهوم *١٩٩٩* خلال قمة واشنطن، وتتمثل في:

- توسيع عضوية الحلف من 16 إلى 28 دولة عضو وفتح المجال أمام الشراكة حيث أصبح عدد الشركاء أكبر من الدول الأعضاء.
- تقليص شامل للتواجد العسكري الأمريكي في أوروبا والتوجه نحو آسيا والشرق الأوسط.
- الظهور القوي للسياسة الأوروبية للدفاع والأمن والإتحاد الأوروبي كفاعل إستراتيجي.
- عودة فرنسا إلى المجلس العسكري للحلف 2009 .
- تدخل الناتو في أفغانستان والعراق بعد تفجيرات 11 سبتمبر 2001. [3]

ونتيجة لذلك تم إنعقاد **قمة ستراسبورغ كل Strasbourg-Kehl** ، لمناقشة ضرورة صياغة مفهوم إستراتيجي جديد للحلف :

---

1 محمد سحنون، ***مرجع سابق*** ، ص . 506 ,

2 Sophie Dagand et Oriane Reynaud , "l'**avenir de l'OTAN**: **les regards académiques**", (fiche de l'irsem , n°3, mai 2010), p p. 2 – 3.

3 ***Ibid*** , p . 4 .

- **قمة ستراسبورغ كل Strasbourg-Kehl**

تم إنعقاد قمة ستراسبورغ بمناسبة مرور ٦٠ سنة من نشأة الحلف ، في ٣- ٤ أفريل ٢٠٠٩، حيث تم إجتماع الدول الأعضاء لهدف رئيسي وهوالإتفاق على وضع تصور واضح عن الدور الذي يجب أن تضطلع به المنظمة الأطلسية في السنوات المقبلة.[1]

وفي هذا الإطار قدم الأمين العام لحلف شمال الأطلسي Jaap de Hoop Shefer خلال هذه القمة بطرح تصوره عن دور الحلف في 2020، بحيث يجب أن يشمل ثلاثة جوانب أساسية :

أولا - " ناتو أكثر تكاملا في المؤسسات الدولية، تطوير مقاربتع العالمية": حيث يجب تطوير المبادرة المشتركة بين الحلف وهيئة الأمم المتحدة التي تم التوقيع عليها مع الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون Ban Ki Moon في 28 سبتمبر 2008 تحدد الدور التكاملي بين الطرفين، وبالتالي فقد دعا الأمين العام إلى إبرام إتفاقية أخرى تعطي للحلف مكانة تجعله مسؤولا عن حفظ السلم والأمن الدوليين.

ثانيا - التأسيس لحلف يملك قدرات عسكرية متعددة capacités militaires transformées ، تمكنه من المشاركة بفعالية في مهام حفظ السلم والأمن الدوليين.

ثالثا - ضرورة توسيع دول أعضاء الحلف وعقد شراكات جديدة مع العالم الثالث .[2]

وعلى هذا الأساس طلبت الدول المجتمعة من الأمين العام للحلف **Anders Fogh Rasmussen** تشكيل لجنة من خبراء متخصصين في مجالات مختلفة لوضع المرتكزات الأساسية لمفهوم إستراتيجي جديد يوجه مهامه مستقبلا.

بدأت هذه اللجنة أعمالها في سبتمبر ٢٠٠٩ لتقدم تقريرها النهائي في ٢٤ نوفمبر من نفس السنة يتضمن توصيات لصياغة مفهوم إستراتيجي جديد لطرحه على رؤساء دول وحكومات الحلف خلال قمة لشبونة في 2010 للمصادقة عليه من قبل الدول الأعضاء.[3]

تتكون هذه اللجنة من 12 خبير من مختلف التخصصات برئاسة مادلين ألبرايت *Madelein Albright**، حيث أن الهدف من هذا التقرير هو تقديم دراسة تحليلية علمية موضوعية للتهديدات الجديدة التي تواجه الحلف، مهامه الجديدة وكيفية التعامل معها، الشراكات المحتملة...

الهدف من هذا التقرير هو مساعدة الدول الأعضاء على صياغة مفهوم جديد للتكيف مع تغييرات البيئة الأمنية الجديدة بعيدا عن تضارب رؤى ومواقف الحكومات فيكون دور هذه

---

1 Jacques le dauphin, **le sommet de Strasbourg–Kehl**: **une nouvelle ère pour l'OTAN** , (recherches internationales, n° 48, Octobre – décembre 2008) ,p . 21 .

2 Jacques le dauphin , ***op.cit*** , p. 22 .

3 Brahim saidy , ***op.cit*** .p. 4 .

* كاتبة الدولة الامريكية في عهد الريس الأمريكي بيل كلينتون في بداية التسعينيات.

الأخيرة سوى مناقشة التوصيات المتضمنة في التقرير والمصادقة عليها. [1] و إعادة صياغة مفهوم جديد للحلف من خلال تقرير لجنة علمية ذات اختصاصات متعددة تساعد على إعادة توازن الحلف وتحديد طبيعته، أهدافه، مهامه...حول تباين مواقفها تجاه القضايا التالية :

- الإعتماد على إستراتيجية الدفاع الجماعي défense collective أو العمل Action (الهجوم) .
- التهديدات التقليدية والجديدة .
- حلف سياسي عالمي أو حلف عسكري ذو تخصص إقليمي.
- بين إستراتيجية الردع النووي dissuasion nucléaire أو نزع التسلح désarmement
- العلاقة بين حلف شمال الأطلسي وشركائه : الإتحاد الأوروبي ، روسيا . [2]

ومنه يتمثل الهدف من هذا التقرير هو استمرار الحلف القيام بدوره المتمثل في الدفاع والأمن المشترك، بوضع مفهوم جديد يسمح له بأن يظل فاعلا في عالم متغير، ضد التهديدات المتجددة من خلال تحسين قدراته و توسيع شركائه، فجاء التقريربعنوان :

"حلف شمال الأطلسي عام 2020 ضمان الأمن والمشاركة الفاعلة " :

بعد سلسلة من النقاشات قدمت اللجنة تقريرها إلى الأمين العام للحلف بعنوان : "**حلف شمال الأطلسي عام 2020 ضمان الأمن والمشاركة الفاعلة** " حيث حدد التهديدات الأمنية التي سيواجهها الحلف حتى عام 2020 والتي من شأنها التأثير على أمن الحلفاء في ما يلي :

- الانتشار السريع لأسلحة الدمار الشامل مما يشكل تهديد على الاستقرار الدولي.
- اكتساب الحركات الإرهابية القدرات النووية والتقنيات الحديثة مما يزيد احتمال الهجمات الإرهابية.
- الأنشطة غير المشروعة العابرة للحدود كالتجارة بالأسلحة، المخدرات والبشر.
- تأثير الهجمات الإلكترونية على الإدارات الحكومية، الاقتصاد وشبكة الاتصالات وغيرها من البنى التحتية الحساسة التي يمكن أن يكون مصدرها قوات مسلحة أو أجهزة أجنبية، الجريمة المنظمة أو جماعات إرهابية.
- تعتمد معظم دول الحلف بدرجات متفاوتة على قطاعات الاتصالات والنقل الحيوية التي

1 Sophie Dagand et Oriane Reynaud , ***op.cit*** , p . 5 .

2 Camille grand, ***vers un nouveau concept stratégique de l'OTAN***, act II , fondation pour la recherche scientifique, p. 3.

ترتكز عليها التجارة الدولية وأمن الطاقة وبالتالي لابد من الترقب لأي هجمات أو محاولات تعطيلها.

- الزيادة الديمغرافية التي يمكن أن تؤدي إلى تفاقم مشاكل الفقر، الهجرة غير الشرعية، المجاعة.. والتغييرات المناخية.[1]

ومنه نلاحظ أن اللجنة قد تبنت مقاربة الأمن الشامل بحيث وسعت من نطاق الإهتمامات الأمنية إلى الأمن البيئي، الطاقة... وهي نظرة شاملة للتهديدات على جميع مستوياتها.

كما اشتملت الوثيقة على مجموعة من التوصيات لصياغة المفهوم الإستراتيجي الجديد لعام 2010 وتتمثل أساسا فيما يلي:

- الغرض الرئيسي للحلف الأطلسي هو حماية حرية و أمن جميع أعضائه بالوسائل السياسية والعسكرية.

- يجسد الحلف الأطلسي العلاقات الوثيقة عبر الأطلسي لأنه يربط أمن أمريكا الشمالية وأمن أوروبا بصورة دائمة

- أمن الحلف غير قابل للتجزئة فالاعتداء على أية دولة بالحلف يعد اعتداء على دول الحلف كافة.

- ينبغي على القوات العسكرية الأطلسية المشتركة، أن تكون قادرة على الرد على أي اعتداء محتمل على الحلف.

- التعاون مع الدول والمنظمات الأخرى للمساعدة في منع وإدارة الأزمات.[2]

ومنه فقد قدمت الوثيقة التهديدات التي يواجهها الحلف والتي تشكل خطرا على أمن أعضائه، ومن ثم قدمت توصيات حول كيفية مواجهتها، حيث ركزت على الشراكة مع فواعل إسترتيجية وتطوير القدرات العملياتية.

- **<u>قمة لشبونة 2010</u>**

خلال قمة لشبونة في 20 نوفمبر 2010، تبنى الحلفاء المفهوم الإستراتيجي الجديد للحلف بعنوان **" المفهوم الإستراتيجي للدفاع والأمن للدول الأعضاء في إتفاقية حلف شمال الأطلسي"**

---

1 **" OTAN 2020 : une sécurité assurée : un engagement dynamique, analyse et recommandation du groupe d'experts pour un nouveau concept stratégique de l'OTAN "**, 17 mai 2010 , p. 3 . sur : ***www.iris-france.org/docs/kfm_docs/docs/2010-06-asdi2.pdf*** , (13-02-2014) , 09:23 .

2 ***Ibid*** , p. 5.

لإستمرارية فعالية حلف شمال الأطلسي في مواجهة التهديدات متجددة في عالم متغير.

وعلى هذا الأساس تم تحديد المهام الجديدة للحلف في :

• أولا -**الدفاع الجماعي** la défense collective : يبقى مبدأ التصدي الجماعي للتهديد بالعدوان أو التحديات الأمنية الجديدة على الدول الأعضاء الركيزة الأساسية لنشاط الحلف بمقتضى المادة الخامسة من معاهدة التأسيس واعتباره منتدى أطلسي للتشاور بشأن كل المسائل التي تؤثر على استقلالية وأمن أعضائه عملا بالمادة الربعة بهدف تبادل وجهات النظر واتخاذ مقاربات مشتركة تجاه قضايا أمنية ذات الاهتمام المشترك.

• **ثانيا - إدارة الأزمات** la gestion des crises: بما أن الحلف يملك القدرات العسكرية والسياسية الفعالة للتعامل مع كل أنواع الأزمات فلابد من توظيفها لإدارة الأزمات التي من شأن استمرارها التأثير على امن الحلفاء عبر مراحلها الثلاث سواء المساهمة في عدم تصعيدها أو إيقافها أو من خلال تعزيز الاستقرار في مرحلة ما بعد النزاع.

• **ثالثا - الأمن التعاوني** la sécurité coopérative: من خلال الارتقاء بالأمن الدولي عبر شراكات مع الدول ذات الصلة وغيرها من المنظمات الدولية للمساهمة في الحد من انتشار التسلح مع إمكانية انضمام الديمقراطيات الأوروبية التي تستوفي معايير الانضمام إلى الحلف.[1]

نلاحظ أن الحلف قد حافظ على مهمته الأساسية في الدفاع الجماعي ولكن، نظرا للتهديدات الأمنية الجديدة ، قد وسع من مهامه لتشمل التعاون مع فواعل جديدة والمشاركة في إدارة الأزمات لإحتوائها نظرا لما تشكله من تهديد لأمن الدول الأعضاء.

بالإضافة إلى ذلك تضمن المفهوم الجديد **المقاربة الأطلسية في إدارة الأزمات :**

تشكل الأزمات التي تحدث بالقرب من دول الحلف تهديدا لأمنه وعلى هذا الأساس يتدخل الحلف في إدارة الأزمات إذا أمكنه ذلك لتحقيق الأمن من خلال تبني فكرة **la sécurité par la gestion des crises** ،. على أساس انه يمكن للنزاعات والأزمات التي تحدث خارج حدود الحلف أن تشكل تهديدا مباشرا لأمنه وعليه فإنه سيعمل حيثما أمكن على إدارة الأزمات واستقرار أوضاع مناطق ما بعد النزاع و دعم إعادة بنائها .

تقوم مقاربة حلف شمال الأطلسي في إدارة الأزمات على الإحاطة بالجوانب السياسية، المدنية والعسكرية الشاملة من أجل إدارة فعالة للأزمات.حيث يؤكد أعضاء الحلف على أن الوسيلة الأمثل لإدارة نزاع تكمن في تفادي حدوثه، وبالتالي تتجلى مهام الحلف في إدارة الأزمات عبر ثلاثة مراحل أساسية وهي:

---

1 OTAN , "***Concept stratégique pour la défense et la sécurité des membres de l' OTAN à Lisbonne : engagement actif, défense moderne"*** , 2010 , p . 4 . ***sur :www.iemed.org/observatori-fr/arees-danalisi/arxius.../Aliboni_fr.pdf,*** (15 – 03 – 2014) , 12 : 34 .

• **المرحلة الأولى** : مهمة مراقبة وتحليل الإطار العام للساحة الدولية بهدف استباق حدوث الأزمات أو اتخاذ خطوات فعالة للحد من انتشارها عند الحاجة إلى ذلك.

• **المرحلة الثانية:** في حالة فشل هذه الجهود للوقاية من اندلاع النزاع يكون حلف شمال الأطلسي جاهزا وقادرا على التعامل مع الأعمال العدائية باستعمال القوات العسكرية للحلف

• **المرحلة الثالثة:** مع أنه بعد إنتهاء النزاع المسلح يجب على المجتمع الدولي تقديم الدعم المتواصل لخلق ظروف الاستقرار الدائم بالمساهمة في تحقيق الاستقرار وإعادة البناء من خلال التعاون والتشاور أو مع فواعل دولية أخرى إن أمكن ذلك .[1]

بناءا على ما سبق نلاحظ أن الحلف قد تبنى إستراتيجية متكاملة في إدارة الأزمات في إطار ثلاثة مراحل أساسية (مرحلة ما قبل النزاع، مرحلة النزاع، وما بعد النزاع) : فالأساس هو الوقاية بقدر الإمكان من حدوث الأزمات عبر مراقبة البيئة الدولية واتخاذ إجراءات إستباقية لمنع اندلاعها، ولكن في حالة تصعيدها وفشل إجراءات الوقاية يكون الناتو مستعدا للتدخل العسكري، وفي مرحلة ما بعد النزاع يساهم في إعادة بناء السلام في منطقة النزاع لتحقيق الاستقرار وتثبيت السلام.

وفي إطار **<u>تفعيل دور الحلف في إدارة الأزمات</u>** تم تحديد الإجراءات التالية :

• تعزيز تبادل المعلومات الإستخبراتية داخل الحلف للتنبؤ بالمناطق التي يحتمل أن تنشب فيها الأزمات والوسيلة المثلى لمنع نشوبها.

• تطوير القدرات العسكرية لعمليات الانتشار السريع.

• تعزيز مخططات التكامل المدني – العسكري على مسار مراحل الأزمة.

• تطوير القدرات على التدريب وبناء قوات محلية في مناطق الأزمات لتتمكن السلطات المحلية في أسرع وقت ممكن من الحفاظ على الأمن دون المساندة من جانب قوات دولية.

• اختيار وتدريب خبراء مدنيين من الدول الأعضاء وتجهيزهم ليكونوا على استعداد للمشاركة في عمليات انتشار سريعة ضمن بعثات محددة للحلفاء للعمل مع وحدات عسكرية وخبراء مدنيين من مؤسسات ودول شريكة .[2]

---

1 *OTAN , **"Concept stratégique pour la défense et la sécurité des membres de l' OTAN à Lisbonne : engagement actif, défense moderne"** , 2010 , **op.cit** , p . 7 .

2 ***Ibid*** .

المبحث الثالث: الآليات السياسية لحلف شمال الأطلسي في حفظ السلم والأمن الدوليين

في إطار مشاركة حلف شمال الأطلسي في حفظ السلم والأمن الدوليين، بدأ الحلف بالتوسع نحو الشرق من خلال برنامج الشراكة من أجل السلام وأقام شراكات إستراتيجية مع فواعل إستراتيجية (الإتحدا الأوروبي، روسيا، شركاء الميدان)أو منظمات دولية (منظمة الأمن والتعاون الأوروبية، منظمة الأمم المتحدة) والتوجه نحو الجنوب والشرق الأوسط من خلال الحوار الأطلسي والشراكة المتوسطية. مما يدل عل توسيع الحلف وإتجاهه نحو العالمية alliance globalisée

المطلب الأول : توسع الحلف نحو أوروبا الشرقية

- **برنامج الشراكة من أجل السلام PPP**

في قمة براغ 1992، أبدت دول أوروبا الشرقية رغبتها في الانضمام إلى الحلف خصوصا كل من بولونيا، المجر، سلوفاكيا، وجمهورية التشيك، حيث أنها رفضت الاقتراح الروسي لمفهوم الضمان المزدوج La Double Garantie القائم على تعهد كل من روسيا ودول أوروبا الغربية بضمان أمن منطقة أوروبا الوسطى والشرقية.[1]

ولكن من المؤكد أن توسيع الحلف نحو أوروبا الشرقية لا يمكن أن يتم من دون موافقة روسيا وخاصة أنها تعتبر منطقة نفوذ للإتحاد السوفييتي سابقا مما جعل الإدارة الأمريكية تواجه إشكالية التوفيق بين مصالحها الإستراتيجية في أوراسيا وعلاقاتها الدبلوماسية مع روسيا .

وعلى هذا الأساس تبنت الإدارة الأمريكية إتجاها وسطا يجمع بين المخاطر التي يمكن أن يؤدي إلبها التوسيع السريع وبين المحافظة على المصالح الأمريكية في المنطقة، وبعد نقاش حاد تم تبني مشروع "الشراكة من أجل السلام " ، في قمة بروكسل يومي 10 – 11 جانفي 1994 التي تقوم على الأسلوب التدريجي للتوسع.[2]

بمعنى أن هذه الشراكة المقترحة تجعل إنضمام دول جديدة في مسار تدريجي مرتبط بمدى إستعداد هذه الدول على التكيف مع شروط الحلف : الديمقراطية، المشاركة في إدارة الأزمات...

يتضمن هذا المسار التدريجي في عملية الشراكة من أجل السلام انضمام أعضاء جدد وفق ثلاثة مراحل أساسية :

- **أولا** – مشاركة دول أوروبا الوسطى والشرقية في آليات التشاور السياسي وفي المجلس البرلماني للحلف.

---

1 زهير بوعمامة، ***مرجع سابق***، ص . 394 .

2 ***المرجع نفسه*** ، ص. 396 .

• **ثانيا** - إشراك قوات من هذه الدول الشريكة مع قوات حلف الناتو في مهام حفظ السلام تحت إشراف الهيئة الأممية ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

• **ثالثا** - وتمثل المرحلة الأخيرة وهي قبول العضوية الكاملة لتلك الدول التي تكون قد أثبتت الجدارة والكفاءة في المرحلتين الأولى والثانية وتكون قد استكملت مؤهلات العضوية.[1]

.وبالتالي فإن برنامج الشراكة من أجل السلام يجسد مبدأ الانضمام التدريجي لدول أوروبا الوسطى والشرقية، التي تستفيد من خبرة الحلف في تجاوز مشكل الأقليات والعمل على ترسيخ قيم الديمقراطية فيها... لتهيئتها إلى الانضمام بصورة كلية عبر المراحل الثلاثة السابقة الذكر ومنه تشكل الشراكة نقطة انطلاق مبدئية وتحضيرية لهؤلاء نحو اندماج كلي في المنظمة الأطلسية .

وعلى هذا الأساس تم التوسع على ثلاثة مراحل وهي : في 1997 _ 1999 (بولندا والمجر وجمهورية التشيك.)، وفي 1999 _ 2003 ، تم فيها انضمام (رومانيا، بلغاريا، ألنمسا، سلوفينيا وألبانيا.)، وفي 2003 _ 2010، تم فيها انضمام (دول البلطيق الثلاث فنلندا والسويد ودول رابطة الدول المستقلة وجمهوريات يوغسلافيا السابقة). وهو أكبر توسيع عضوي عرفه الحلف منذ نشأته .

إن الهدف من التوسع هو التدخل لاحتواء النزاعات الإقليمية التي تشكل خطرًا على أمن الدول الغربية والأمن العالمي، والحيلولة دون قيام أنظمة شمولية معادية للديمقراطية تهدد السلام الأوروبي ونظم الحياة في الغرب، والوقوف أمام الخطر الروسي في حالة سقوط روسيا في يد نخبة سياسية قومية متطرفة تعمل على إعادة إحياء دورها السابق .

وأما الأهداف الإستراتيجية فهي :

- تكريس الزعامة الأمريكية، ومن ثم محاولة الولايات المتحدة محاصرة أي دور عالمي أو حتى إقليمي لروسيا. كما أن الاستراتيجية الأمريكية، من خلال توسيع الناتو، تسعى للوصول إلى أبواب الصين ومحاصرتها والحيلولة دون إمكانية نشوء تحالف روسي صيني، ولاسيما بعدما شهدته علاقات البلدين من تحسن ملحوظ وإبرامهما عددًا من اتفاقيات التعاون.

- السيطرة على مناطق البترول في جمهوريات آسيا الوسطى ومحاصرة النفوذ الإيراني، بما يمكنها من إقامة جدار قوي للسيطرة على الأوضاع في الخليج والمنطقة العربية عامة.[2]

---

1 نزار إسماعيل الحيالي ، ***مرجع سابق*** ، ص . 32 .

2 محمد سحنون ، ***مرجع سابق*** ، ص . 505 .

- **سياسة الباب المفتوح la politique de la porte ouverte**

تبنى الحلف في نفهومه الإستراتيجي الجديدة **سياسة الباب المفتوح** ، تقوم على توسيع نطاقه الجغرافي بالدعوة إلى ضم أعضاء جدد من أوروبا تتقاسم مبادئ الحلف في إطار المادة العاشرة من معاهدة واشنطن للهيمنة على أوروبا كاملة وتطويق روسيا، وقد جسد ذلك من خلال إستراتيجية الباب المفتوح la politique de la porte ouverte المتضمنة في المفهوم الإستراتيجي لقمة لشبونة 2010 حيث نصت على ما يلي :

"لقد ساهم توسع حلف شمال الأطلسي بصورة جوهرية في ضمان أمن التحالف، كما أن آفاق تحقيق المزيد من الأمن التعاوني ساعدت في تقدم خطى الاستقرار في أوروبا من منظور أوسع (...) سيظل باب عضوية الحلف مفتوحا على مصراعيه أمام كل الديمقراطيات الأوروبية التي تشاطر قيم تحالفنا وترغب في تحمل مسؤوليات والتزامات العضوية ويساهم انضمامها في تحقيق الأمن والاستقرار المشترك بصفة عامة." [1]

نلاحظ من نص الفقرة أن الحلف يدعوا لإنضمام دول جديدة تتقاسم القيم الغربية من الديمقرطية وحقوق الإنسان... للوقاية من النزاعات وتحقيق السلم والأمن في أوروبا وهذا ما أثبتته التجربة تاريخيا إبان فترة الخرب الباردة، حيث بقي متماسكا وتمكن من مواجهة حلف وارسو وتفادي حرب مدمرة للطرفين.

المطلب الثاني : الشراكة مع الفواعل الإستراتيجية

سنحاول التطرق إلى سلسلة التوازنات الدولية التي أقامها الحلف مع الفواعل الإستراتيجية وهي روسيا للتوسع في وسط وشرق أوروبا، والإتحاد الأوروبي للحيلولة دون بناء هوية أوروبية للدفاع والأمن مستقلة عن المظلة الأطلسية.

- **أولا ـ حلف شمال الأطلسي وروسيا** :

من المؤكد أن توسيع الحلف نحو أوروبا الشرقية موجه في أحد جوانبه إلى روسيا، حيث أن الولايات المتحدة تتخوف من تطلعات روسية لإعادة أمجاد الإتحاد السوفييتي لاسيما بعد وصول " فلاديمير بوتين " إلى السلطة، وهو ما يتجسد حاليا في جزيرة القرم وكأن "بوتين" بدأ في إعادة إسترجاع جمهوريات الإتحاد السوفييتي سابقا.

وفي مقابل ذلك تعارض روسيا توسيع الحلف نحو أوروبا الشرقية معتبرة ذلك تهديدامباشرا لمصالحها .

---

1 *OTAN , "Concept stratégique pour la défense et la sécurité des membres de l' OTAN à Lisbonne : engagement actif, défense moderne"* 2010 , ***op.cit*** , p .5 .

فجاءت وثيقة الأمن القومي الروسي تؤكد على أن أهم التهديدات التي يواجهها الأمن القومي الروسي على الصعيد العالمي هو توسيع الناتو نحو الشرق وتتهم فيها الولايات المتحدة الأمريكية بأنها تسعى لإقامة خط جديد لتقسيم أوروبا. وما يزيد من الشكوك الروسية أن هذا التوسيع موجه لعزلها هو التدخل الأمريكي المباشر في يوغسلافيا سابقا وإثارتها قضية انتشار السلاح النووي في إيران فضلا عن وجودها في بحر قزوين كقوة منافسة على ثرواتها لاسيما النفط. [1]

وكان رد الفعل الروسي على خيار توسيع الحلف بالعمل على خلق توازن إستراتيجي عالمي عن طريق عقد اتفاقيات مع قوى إقليمية أو دولية تعارض هيمنة الغرب على النظام الدولي مثل إيران(المفاعل النووي في بوشهر)، سوريا (تزويدها بصواريخ مضادة للدروع) والصين، كوريا الشمالية، كوبا والعراق. مما اعتبرته الولايات المتحدة الأمريكية تهديدا لمصالحها الإستراتيجية في هذه المناطق الحيوية. مع الصين فقد قامت روسيا بالتوقيع على" **وثيقة التفاهم الإستراتيجي للقرن الحادي والعشرون**" في 1996 [2]

نتيجة لذلك اضطر الناتو إلى تنظيم علاقاته بموسكو بالتوقيع على **العقد المؤسس حول العلاقات والتعاون والأمن بين حلف الأطلسي وفدرالية روسيا** في 27 مارس 1997 بباريس الذي تضمن تنازلات متبادلة في العديد من المسائل الإستراتيجية أهمها توسيع الحلف، الذي أدى إلى تأسيس مجلس مشترك يجمع الطرفين "**المجلس المشترك الدائم للناتو وروسيا**" مهمته أن يبلغ كل طرف الطرف الآخر عن التهديدات التي تواجهه والإجراءات التي سيتخذها في ذلك والتشاور في وقت الأزمات أو أي تهديد للأمن والاستقرار في أوروبا أو العالم .[3]

شكلت قمة الحلف في لشبونة في نوفمبر 2010 مرحلة مهمة في إعادة إحياء العلاقات بين الطرفين خاصة بعد أزمة جورجيا 2008. فقد ركز المفهوم الاستراتيجي الجديد لحلف شمال الأطلسي على الأهمية الإستراتيجية للتعاون بين الناتو وروسيا، مما يساهم بتحقيق السلام والاستقرار من خلال توحيد الجهود لمحاربة الإرهاب والقرصنة ، وما ساعد على تحسين العلاقات بين الطرفين التدابير التي قدمتها روسيا لتسهيل نقل القوات الدولية للمساندة الأمنية إلى أفغانستان .

على صعيد مكافحة الإرهاب، قام الحلف وروسيا في جوان بمناورات "السماء اليقظة 2011 " للاستجابة إلى محاكاة اختطاف طائرة من قبل إرهابي. وكانت هذه المناورة الأولى من نوعها وتشكل جزءًا من مبادرة المجال الجوي التعاوني، وهو مشروع ذات أولوية بالنسبة لمجلس الناتو وروسيا، من أجل تأسيس صورة رادار مشتركة عن حركة الخطوط الجوية تتيح الإنذار المسبق في حال حصول نشاطات جوية مشبوهة. ويأتي ذلك بالإضافة إلى مبادرات تعاون أخرى

1 أحمد باسل البياتي، ''موقف جمهورية روسيا الإتحادية من توسيع حلف شمال الأطلسي''، ***دراسات إقليمية***، (ع.4) ، أكتوبر 2005 ، ص . 32 .

2 ***المرجع نفسه*** ، ص .35 .

3 نزار إسماعيل الحيالي ، ***مرجع سابق*** ، ص . 33 .

لمكافحة الإرهاب كمشروع "ستاندكس" لكشف المتفجرات المحمولة من قبل الانتحاريين عن بعد [1] ومنه نلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية قد تمكنت من إحتواء روسيا وضمان دور لحلف شمال الأطلسي في آسيا واوروبا الشرقية للمحافظة على مصالحها في المنطقة.

- **ثانيا ـ حلف شمال الأطلسي والإتحاد الأوروبي UE:**

إن الهدف من دراسة العلاقة بين حلف شمال الأطلسي والإتحاد الأوروبي هو الرهان الإستراتيجي الذي يشكله الإتحاد الأوروبي للولايات المتحدة ، من حيث أن دول الإتحاد الأوروبي هي أعضاء في الناتو وتشكل واحد وعشرون من أصل ثمانية وعشرون وهي: فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، بريطانيا، إسبانيا، البرتغال، الدنمارك، جمهورية التشيك، المجر، بولندا و بلغاريا، إستونيا، ، ليتوانيا، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا ، ألبانيا،ألنمسا، فنلندا، السويد. فإذا نجحت في تشكيل هوية أوروبية مشتركة للدفاع والأمن فهذا يعني انسحابها منه وبالتالي تفكك الناتو وهو أمر لا تقبله الولايات المتحدة وخاصة بعد جهودها الكبيرة بعد نهاية الحرب الباردة للإبقاء عليه كركيزة أساسية للأمن الأوروبي

- **السياسة الأوروبية للدفاع والأمن : PESD**

بعد نهاية الحرب الباردة وزوال الخطر الشيوعي، كان على الدول الأوروبية العمل وبشكل جدي على إيجاد منظمة عسكرية مستقلة تتولى الاضطلاع بأمن القارة الأوروبية وتجسد ذلك مع معاهدة ماستريخت 1992، التي أعطت دفعا جديدا لإتحاد غرب أوروبا وعلاقاته مع الإتحاد الأوربي حيث وافقت دول الإتحاد على إسناد مهمة الدفاع والأمن لإتحاد أوروبا الغربية، بإعتباره الإطار الدفاعي لأوربا في حالة انتهاء حلف شمال الأطلسي وحله [2] وكذلك ركزت على تبني سياسة خارجية وأمنية مشتركة كخطوة أولى نحو تبني سياسة دفاعية وأمنية مشتركة التي ستقود إلى بناء دفاع مشترك ومستقل .

تأسس إتحاد أوروبا الغربية بمقتضى معاهدة بروكسل 1948، ليتم تحديد مهامه في 19 جوان 1992 خلال مجلس الوزراء بيترسبرغ – بون كجزء من تدخلات الاتحاد الأوروبي في المستقبل للبعثات الإنسانية وحفظ السلام ويصبح "الجناح المسلح "الاتحاد الأوروبي. ومع معاهدة أمستردام 2 أكتوبر 1997 أصبح بإمكان الإتحاد الأوروبي إجراء عمليات عسكرية، إجلاء الرعايا والمشاركة في عمليات فرض، حفظ وبناء السلام في إطار مهام بترسبورغ Petersberg،

---

1 " علاقة روسيا بحلف شمال الأطلسي بعد عشرون عاما من على سقوط الإتحاد السوفيتي " ، في :

http://www.nato.int/docu/review/2011/NATO_Russia/Resuscitating-partnership/AR/index.htm , (14 – 04 – 2014) , 13 :22

2 إبراهيم السعد شاكر الفزاني، ***العلاقة بين الإتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي في مجال الأمن والدفاع*** ،رسالة ماجستير غير مشورة (جامعة الجزائر – 3 : كلية العلوم، السياسية والإعلام ، 2005 – 2006) ، ص . 80 .

بمقتضى المادة 23 من هذه الاتفاقية بحيث يكون قرار تشكيل هذه القوات بإجماع الدول الأعضاء [1] وهي تمثل بعثات إنسانية للقيام بمهام حفظ السلم وإدارة الأزمات وقد تم اعتمادها في حرب يوغسلافيا

وفي اجتماع إتحاد أوروبا الغربية في لشبونة ماي 1995، اتفقت كل من فرنسا، إسبانيا، البرتغال وإيطاليا على تشكيل وحدتين عسكريتين الأوروفور(قوة أوروبية للإنتشار السريع Eurofor) والأورومارفور(القوة البحرية الأوروبية Euromarfor) تندرجان ضمن هيكل واحد وهو أوروفورس Euroforce تزويد أوروبا بقدرة عسكرية خاصة للانتشار السريع، والمساهمة في عمليات حفظ السلام تحت قيادة إتحاد أوروبا الغربية في إطار المنظمات الدولية كالهيئة الأممية أو منظمة الأمن والتعاون في أوروبا . [2]

- **الإستراتيجية الأوروبية للأمن** ESS

في أكتوبر 2008، تبنى المجلس الأوروبي إستراتيجية أمنية شاملة، تضع مبادئ وأهداف لتعزيز المصالح الأمنية للاتحاد الأوروبيّ، فقد حددت التهديدات الأمنية التي يواجهها الإتحاد في : الانتشار الواسع لأسلحة الدمار الشامل، الإرهاب والجريمة المنظمة، أمن الفضاء الإلكتروني، أمن الطاقة، تغير المناخ، الأمن الأوروبي من الجهة الشرقية نتيجة لما يسمى بالنزاعات المجمدة وخاصة أزمة جورجيا 2008 ، البرنامج النووي الإيراني، القرصنة...

لمواجهة هذه التحديات، تم تبني مقاربة أمنية تقوم على أساس أن النزاع يرتبط عادة بضعف الدولة مثلا عدم الاستقرار في الصومال هو نتيجة لإدارتها الضعيفة مما جعلها تدخل دائرة النزاع المتجدد .وبالتالي ستتركز الجهود الأوروبية بتقديم المساعدة المتعلقة بالتنمية وإصلاح القطاع الأمني ونزع السلاح، وإعادة الدمج هو جزء مهم من عملية تثبيت السلام وإعادة بناء ما بعد النزاع...[3]

فتح المجال أما الشراكة مع دول جنوب المتوسط ، بتبني سياسة الجوار الأوروبي ، الاتحاد من اجل حوض البحر الأبيض المتوسط،2008 فيما يتعلق بالأمن البحري، الطاقة، الماء والهجرة. غير الشرعية، الإرهاب بهدف تقوية ازدهار واستقرار هذه البلدان، وبالتالي أمن الاتحاد الأوروبي، بحيث تكون هذه العلاقات مبنية على أساس إحترام قيم الإنسانية، الديمقراطية .. لتحقيق

1 ***Les grandes étapes de l'Europe de la défense"***, sur :
http://www.ladocumentationfrancaise.fr/dossiers/europe-defense/grandesetapes.shtml , (14-02-2014) , 10:30 .

2 عبد النور بن عنتر، ***البعد المتوسطي للأمن الجزائري الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي*** (الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة، النشر والتوزيع، 2005) ، ص . 65 .

3"**Reporte of the implementation oft he European Security strategy: providing security in a changing world**", 2008 , sur:
http://www.eeas.europa.eu/csdp/about-csdp/european-security-strategy , (02-03-2014) , 13 : 34 .

المصالح والأهداف المشتركة.[1]

وبالتالي نلاحظ أن الإتحاد الأوروبي يعتمد على مقاربة الأمن والتنمية في إدارة النزاعات الداخلية ومواجهة التهديدات الأمنية ، وهذا التصور يمثل نقطة الإختلاف مع التصور الأطلسي - الأمريكي، فبينما تنظر الولايات المتحدة الأمريكية إلى العالم على أسس تقليدية "واقعية" في معظمها، وتركز على التهديدات أو المخاطر العسكرية، فإن حلفاءها الأوروبيين قد تمكنوا من صياغة رؤية عصرية للعالم وركزوا على المقاربات غير العسكرية في الاعتبارات الأمنية.[2]

نذكر على سبيل المثال نظرة كل منهما إلى ظاهرة الإرهاب وفي كيفية معالجة الأزمات الداخلية والدولية حيث يرى الأوروبيون أن المعالجة الحقيقة للإرهاب، بمعرفة أسبابه ومحاولة معالجتها، وليس باستخدام القوة العسكرية المباشرة بمفهوم واقعي تقليدي يرى الأوروبيون، بينما تتبنى الولايات المتحدة الأمريكية إستراتيجة الحرب على الإرهاب،وهي نظرة عدوانية.[3]

- **قمة لشبونة والشراكة بين الإتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي**

ونظرا لإدراك حلف شمال الأطلسي بأهمية الدفاع الأوروبي جاءت قمة لشبونة كإطار عمل لتحدد معالم شراكة إستراتيجية بين حلف شمال الأطلسي و الاتحاد الأوروبي وتوحيد جهودهم الأمنية تقوم على المبادئ التالية:

- تعزيز بشكل كامل الشراكة الإستراتيجية مع الاتحاد الأوروبي ، وذلك في إطار من الشفافية والتكامل و احترام الاستقلالية و النزاهة المؤسسية للمنظمتين .

- التعاون الميداني في عملية إدارة الأزمات عبر مراحلها المختلفة .

- توسيع المشاورات السياسية لتشمل جميع القضايا ذات الاهتمام وتنمية القدرات لتحقيق أقصى قدر من الفعالية بأقل تكلفة.[4]

و في قمة شيكاغو ماي 2012 ، تم التأكيد على أن منظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي تتقاسم قيما والمصالح الإستراتيجية المشتركة، وعلى أنه شريك فريد و أساسي للحلف خاصة في ظل الأزمة الإقتصادية الحالية [5]

1‘**Reporte of the implementation oft he European Security strategy**: **providing security in a changing world**“, 2008 , ***op.cit*** .

2 " **فرنسا والسياسة الأمنية الأوروبية في مجالي الأمن والدفاع**"،في : ***مجلة الجيش***، (ع 02) ، أفريل 2002 ، لبنان، في : ***http://www.lebanesearmy.gov.ib/article.htm*** , (18 – 04 – 2014) , 22 : 34 .

3 "**L'OTAN après la guerre froide**" , la documentation française , ***op.cit*** .

4 " **Concept stratégique pour la défense et la sécurité des membres de l' OTAN à Lisbonne** : **engagement actif**, **défense moderne** ***", 2010 , op.cit*** , p . 3 .

5 " **OTAN–UE** : **un partenariat stratégique**" , sur : ***http://www.nato.int/cps/fr/natolive/topics_49217.htm*** . ***(11–03–2014) , 23 : 45*** .

ومن خلال ما سبق نلاحظ الحرص الشديد للولايات المتحدة الأمريكية على أن لا تكون السياسة الأوروبية للدفاع والأمن مستقلة عن المظلة الأطلسية للمحافظة على بقاء الحلف الركيزة الأساسية للدفاع الأوروبي من جهة وأن لا يكون الإتحاد الأوروبي فاعلا إستراتيجيا يهدد المصالح الأمريكية واحتوائه بتجسيد التعاون الإستراتيجي بين الطرفين لتفادي إمكانية تحالفه مع روسيا خاصة بعد أزمة جورجيا وتحكم روسيا في خطوط مواصلات النفط الأوروبي.

المطلب الثالث : حلف شمال الأطلسي والمنظمات الدولية

سنحاول في هذا المطلب التطرق إلى علاقة حلف شمال الأطلسي بكل من مجلس الأمن بإعتباره الهيئة الدولية المسؤولة عن حفظ السلم والأمن الدوليين والتدخل عسكريا في النزاعات الداخلية مقتضى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبية.

- **حلف شمال الأطلسي ومجلس الأمن**

ما نريد توضيحه في هذه النقطة هو كيف أن الدور المتزايد لحلف شمال الأطلسي في التدخل عسكريا في إدارة الأزمات خارج نطاق معاهدة التأسيس Hors zone، يمكن أن يؤثر على دور مجلس الأمن بإعتباره الهيئة الأمنية الدولية الوحيدة التي لها صلاحية إستخدام القوة العسكرية لحل النزاعات الدولية بمقتضى أحكام الفصل السابع من الميثاق الأممي.

في البداية تجدر الإشارة أنه قد تأسس الحلف الأطلسي بمقتضى المادة 51 من الميثاق للدفاع الجماعي، ولكن بعد نهاية الحرب الباردة وتحول طبيعة التهديدات الأمنية ذات طبيعة لاتماثلية وجدت واشنطن ذريعة للإبقاء على الحلف لمواجهتها وتكييف مبادئه على هذا الأساس.

فبمقتضى إستراتيجيته الجديدة وخاصة خلال قمة واشنطن 1999 بعد إدارته أزمة كوسوفو أصبح له حق التدخل في إدارة الأزمات خارج نطاقه الجغرافي لحماية الأقليات وحقوق الإنسان المنتهكة أثناء النزاعات المسلحة.

وقد عبرت عن ذلك **"مادلين أولبرايت"** في قمة بروكسل 1998 :

"واشنطن ترغب في وضع مفهوم إستراتيجي جديد للحلف مع مطلع القرن الواحد والعشرون يجعل الحلف مستقلا تمام عن هيئة الأمم المتحدة ويعطيه صلاحية التدخل السريع في الأزمات الدولية التي تمس مصالح الدول الأعضاء " [1]

وبعد التفجيرات الإرهابية في 11 سبتمبر 2001، تبنت واشنطن إستراتيجية الحرب على الإرهاب وأصبح الناتو الأداة العسكرية، من خلال تطوير القدرات العسكرية للحلف للتدخل السريع لمحاربة نشاط التنظيمات الإرهابية بفعالية وفي وقت قياسي .

1 شاكر الفزاني، ***مرجع سابق*** ، ص . 100.

ولتبرير التدخلات العسكرية للحلف يتم إدراجها على أساس أنها تدخلات لحماية الإنسانية بالأساس ووقف الانتهاكات الموجهة ضد المدنيين في وقت النزاعات وهي ضمن مهامه الجديدة نظرا للتحديات الإنسانية التي تطرحها الطبيعة الجديدة لنزاعات ما بعد الحرب الباردة فمن بين 96 نزاع اندلع في الفترة ما بين 1989 - 1996 فإنه 91 نزاع اندلع داخل الدول لأسباب اثنية تأخذ شكل حروب أهلية أو حركات انفصالية.. تعرف استعمالا واسعا للعنف مما يؤدى إلى تورط المدنيين وفواعل خارجية خاصة المرتزقة والجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة.[1]

وبالتالي تتميز هذه النزاعات بتصاعد مستوى العنف الموجه ضد الإنسانية وتتمثل في اغتيال الأشخاص المدنيين والسياسيين، رفض أطراف النزاع المساعدات الإنسانية، انتهاكات جسيمة ضد الإنسانية في الميدان... بالإضافة إلى سبب رئيسي وهو غياب توافق دولي على حل هذه النزاعات في إطار مجلس الأمن لما تمثله من مناطق نفوذ وهو ما جسدته أزمة كوسوفو مما يطرح ضرورة التدخل المنفرد للحلف.[2]

كذلك يقر هذا الإتجاه المؤيد لدور الناتو الفعال في حل النزاعات الداخلية أنه لا يواجه إشكالية استعمال الفيتو بمعنى يوجد حد أدنى توافق بين أعضائه ، ولكن تثبت تجربة العراق 2004 تضارب مواقف أعضائه ومظاهر انقسام آرائها حيث دعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تدخل الناتو بشكل أعمق وهذا ما عارضته فرنسا وألمانيا بشدة.

ومنه واقعيا يمكن الإقرار بهذا الإتجاه وهو أن الإستعمال المفرط لحق الفيتو هو أهم عائق لدور مجلس الأمن في حل النزاعات وإدارة الأزمات ، فمنذ نشأة الأمم المتحدة 1945، نشب ما يزيد عن مائة نزاع فعلي في العالم تسبب في مقتل عشرين مليون نسمة تقريبا، أ ظهر خلالها مجلس الأمن عاجزا أمام العديد من هذه النزاعات بسبب الفيتو الذي أستعمل 279 مرة في وجه قراراته. [3]

وقد حاولت بعض الدول منع الاعتراض(الفيتو) لأنه يخل بمبدأ المساواة الذي تستند إليه المنظمة الدولية نذكر منها : ليبيا، إيران، البنين...

•حلف شمال الأطلسي ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبية OSCE

تعتبر منظمة الأمن والتعاون الأوربية، استمرارا لمؤتمر الأمن والتعاون الأوربي CSCE في 3 – 7 - 1973 بهلسنكي – فنلندا، بحضور ممثلي كل الدول الأوربية (عدا ألبانيا)، إضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والاتحاد السوفييتي، وفي عام 1994 تم تغيير اسم المؤتمر إلى

---

1 Fred Dufour, "*Parmi les nouvelles missions dévolues à l'OTAN: le traitement de l'aide humanitaire", p. 3 sur : www.nato.int/acad/fellow/99-01/dufour.pdf*, (15-03-2014) , 09 : 00 .

2 Fred Dufour, "***Parmi les nouvelles missions dévolues à l'OTAN: le traitement de l'aide humanitaire",op.cit,*** p. 4 .

3 جمال علي محي الدين، ***دور مجلس الأمن في تحقيق السلم والأمن الدوليين*** (الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، ط . 1 ، 2013)، ص. 189 .

منظمة الأمن والتعاون الأوربي[1]

لا تقوم على معاهدة دولية، مثل غيرها من المنظمات، بل على عمل تشاوري غير تعاقدي بين الدول المعنية. تهدف إلى تحقيق الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان، حلّ النزاعات بين الدول الأطراف بطريقة سلمية و تعميق مفهوم الأمن الأوربي بمعناه الواسع؛ ليشمل دولاً من القارة الأمريكية ودولاً آسيوية.

وبالتالي تمثل منظمة الأمن والتعاون الأوروبية أكبر منظمة أمنية جهوية ذات طابع سياسي في الأساس، تضم دول من أمريكا الشمالية، أوروبا، ولديها طموحات للتوسع نحو المناطق الآسيوية يتمثل نشاطها في تقديم المساعدات الإنسانية، حماية اللاجئين، تشجيع التحول الديمقراطي وقيم حقوق الإنسان والرأسمالية وخاصة في الدول التي تعرف مراحل انتقالية بالإضافة إلى تحقيق الأمن البيئي. [2]

تنظم العلاقات السياسية بين الناتو ومنظمة الأمن والتعاون "منهاج الأمن التعاوني" plate forme de sécurité coopérative التي أطلقتها المنظمة في قمة اسطنبول 1999، من مظاهر التعاون بين المنظمتين في إدارة الأزمات وحماية الأمن الأوروبي نذكر أزمة البوسنة والهرسك في عام 1996، ففي أعقاب اتفاقات دايتون بناءا على القرار 1031 من مجلس الأمن وضع حلف شمال الأطلسي ومنظمة الأمن والتعاون جدول أعمال مشترك للبوسنة الهرسك. بحيث وفرت قوة التنفيذ المتعددة الجنسيات IFOR وقوة تثبيت الاستقرار SFOR، للناتو دعما أساسيا لتنفيذ الجوانب المدنية من اتفاقات السلام. بينما تركزت مهام منظمة الأمن والتعاون في الحد من التسلح وتدابير استعادة الثقة والأمن وتسليم المساعدات الإنسانية،إجراء انتخابات تحت إشراف منظمة الأمن والتعاون. [3]

وفي إطار المفهوم الإستراتيجي الجديد للحلف خلال قمة لشبونة 2010 ،أثار الحلفاء أهمية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا كمنظمة للأمن الإقليمي وكمنتدى للحوار حول القضايا المتعلقة بالأمن الأوروبي الأطلسي، انطلاقا من دورها في إدارة أزمة جورجيا 2008 من خلال عملية كورفو.

---

1 *" منظمة الأمن والتعاون الأوروبي "، في :*

http://www.arab-ency.com/index.php , (13 – 04 – 2014) , 13 : 45 .

2 " OSCE en position difficile " , ***politique de sécurité : analyses du css center for security studies*** , n° 110 , mars 2012 , p. 1 .

3 "Les relations entre l'OTAN et l'OSCE*", sur :*

http://www.nato.int/cps/fr/natolive/topics_49911.htm , (14- 03- 2014) , 15 : 00 .

وعلى هذا الأساس تم الإقرار أنه في في مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة يتعاون حلف شمال الأطلسي ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبية بوضع خطط سياسية وعملياتية من أجل تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة الأورو- الأطلسية بالتركيز على مهام : الوقاية من النزاعات وحلها، مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة، وعمليات إعادة البناء بع نهاية النزاع.[4]

وبالتالي منظمة الأمن والتعاون الأوروبية هي منظمة أمنية سياسية لا تتدخل عسكريا في النزاعات الداخلية أو الدولية ، وإنما يتجلى دورها في إعادة البناء للدول في مرحلة ما بعد النزاع من خلال الإشراف على العملية الانتخابية و آليات استرجاع الاستقرار والأمن الداخلي فيها، وبالتالي نشاطها موجه لإعادة تشكيل مؤسسات الدولة والمجتمع المدني والهيئات المكلفة بالأمن والدفاع الداخلي في حين أن الحلف منظمة عسكرية تتدخل لفرض السلام عندما يبلغ النزاع المسلح ذروته، ليتأتي بعد ذلك دور هذه المنظمة في إعادة بناء مخلفات التدخل من خلال قيامها بنشاطاتها المذكورة سابقا ولكن في حدود سيادة الدولة ومنه فهي علاقة تكامل .

4 **" Concept stratégique pour la défense et la sécurité des membres de l' OTAN à Lisbonne : engagement actif, défense moderne"**, 2010, ***op.cit*** , p . 7 .

خلاصة وإستنتاجات :

- لقد تغيرت طبيعة منظمة حلف شمال الأطاسي منذ تأسيسها في 1949 بمقتضى إتفاقية واشنطن، إبان وبعد نهاية الحرب الباردة، نتيجة للتغيرات الدولية التي أفرزتها كل مرحلة.

- وفي هذا السياق يمكن القول أن حلف شمال الاطلسي إبان الحرب الباردة كان عبارة على منظمة عسكرية مهمتها الدفاع على أمن الدول الأعضاء ضد أي عدوان خارجي، معتمدا في ذلك على إستراتيجيات الإحتواء، الردع، والدفاع الجماعي، بحيث لا تخرج مهامه عن الحدود الجغرافية للدول الأعضاء.

- في حين بعد نهاية الحرب الباردة، وزوال الخطر الشيوعي إستطاع الحلف الاطلسي البقاء بالرغم من زوال مبررات وجوده، حيث قام بصياغة إستراتيجية جديدة للتكيف مع تحديات البيئة الدولية الجديدة ومن بينها الإنتشار الواسع للنزاعات الداخلية التي تهدد أمن الدول الأعضاء.

- وعلى هذا الأساس تجسدت إستراتيجية الحلف في التدخل عسكريا في النزاعات الداخلية منذ أزمة كوسوفو 1999، فجاءت قمة واشنطن 1999 لتقنن دوره في إدارة الأزمات والوقاية من النزاعات خارج نطاق اقاليم الدول الأعضاء، ليتجسد ذلك في قمة لشبونة 2010، الت تجعل من الحلف منظمة أمنية من خلال تبني إستراتيجية تحقيق الأمن عن طريق إدارة الأزمات وبالتالي بمقتضى هذا المفهوم له أن يشارك في إدارة الأزمات في أي منطقة من العالم، ومنه فإن الحلف لا يعتبر ذلك تدخلا وإنما مشاركة في تحقيق الأمن الدولي .

- وبالتالي يمكن القول أن أهم تحول طرأ على الحلف بخصوص ظاهرة التدخل في إستراتيجيته قبل وبعد نهاية الحرب الباردة هو أنه :

قبل نهاية الحرب الباردة كان التدخل للدفاع عن الدول الأعضاء بمقتضى المادة الخامسة من المعاهدة لأغراض الامن الجماعي لا يخرج عن النطاق الجغرافي للمنطقة الأورو أطلسية وفي حالة واحدة وهي العدوان الخارجي .

بعد نهاية الحرب الباردة ، أصبح يتدخل لأغراض إنسانية في النزاعات الداخلية التي تشكل إنتهاكات صارخة لحقوق الإنسان (يوغسلافيا) أو لأغراض أمنية (بعد أحداث 11 سيتمبر في أفغانستان 2001 والعراق 2003) ومنه تغير دوره من الدفاع إلى الهجوم، معتمدا على مفاهيم إدارة الأزمات والوقاية من النزاعات.

- ولتكريس دوره عالميا في حفظ السلم والأمن الدوليين ، عقد الحلف شراكات مع كل من روسيا والإتحاد الأوروبي، ليتمكن من التوسع إستراتيجيا في أوروبا الشرقية وأن يبقى الركيزة الأساسية للأمن الأوروبي والمحافظة على المصالح الامريكية في المنطقة.

الفصل الثالث :

دراسة مقارنة لتدخل حلف شمال الأطلسي في كل من كوسوفو وليبيا

الفصل الثالث : دراسة مقارنة لتدخل حلف شمال الأطلسي في كل من كوسوفو وليبيا

سنقوم في هذا الفصل بالتطرق إلى دراسة مقارنة للتدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي في النزاع في كل من كوسوفو 1999 وليبيا 2011، بالإعتماد على أربعة متغيرات أساسية للمقارنة وهي:

1. مقارنة حدة للنزاع
2. مقارنة الشرعية الدولية للتدخل
3. مقارنة موقف الدول الأعضاء في الحلف من التدخل
4. مقارنة نتائج التدخل.

المبحث الأول : حدة للنزاع

سنحاول من خلال هذا المبحث تفسيرشكل التدخل وعلاقته مع مستوى التصعيد الذي بلغه النزاع في الحالتين، من خلال محاولة الإجابة على التساؤل هل بلغ النزاع في كل من كوسوفو وليبيا مستوى التصعيد المناسب لتدخل أطراف خارجية بإستعمال القوة العسكرية؟ وفي تحديد ذلك سنعتمد على مؤشرين أساسيين وهما : **الإستعمال الواسع للعنف من قبل أطراف النزاع ، عدم قبول الأطراف بجهود التسوية السلمية .**

المطلب الأول : النزاع في كوسوفو 1999

يطرح النزاع في كوسوفو أهم ظاهرتين ميزت العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة وهي: النزاعات العرقية ، قضايا الإنفصال وتفكك الدول ، وبما أن النزاع في كوسوفو هو قضية إنفصال إقليم ، فمن الضروري تحديد وضعه السياسي قبل وصول النزاع إلى ذروته في 1999.

- **الوضع السياسي لإقليم كوسوفو قبل إندلاع النزاع :**

يندرج إقليم كوسوفو ضمن فيدرالية يوغسلافيا سابقا، تتكون من ستة جمهوريات وهي : كرواتيا، الجبل الأسود، مقدومنيا، سلوفينيا، صربيا، البوسنة والهرسك . بالإضافة إلى إقليمين يتمتعان بالحكم الذاتي: كوسوفو ذو الأغلبية الألبانية في الجنوب وإقليم فوجفودينا Vojvodina ذو الأقلية البلغارية في الشمال .[1]

---

[1] أحمد داود حميد العيساوي، " إستقلال كوسوفو: التحول الجيو – إستراتيجي في السياسة الدولية "، في : ***مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسلنية*** ، (ع.1)، 2011، ص .2 .

الشكل رقم 02 : خريطة توضح جمهوريات يوغسلافيا – إقليم كوسوفو

source : le monde diplomatique .

يقع إقليم كوسوفو في الجزء الجنوبي من فيدرالية يوغسلافيا سابقا و في الجزء الجنوبي من جمهورية صربيا، له حدود مع صربيا، الجبل الأسود، ألبانيا ومقدونيا، تبلغ مساحته 11 ألف كلم²، من مساحة يوغسلافيا، يحتوي على ثماني جنسيات والخلاف الأساسي بين الصرب الذي يمثل 13,2% والألبان 77,4%(وفق إحصائيات 1981) التي تشكل أغلبية بالمقارنة مع المجموعة الصربية، [1] وهو ما توضحه الخريطة التالية :

1 أحمد داود حميد العيساوي، ***مرجع سابق*** ، ص .3 .

الشكل رقم 03: خريطة تمثل التركيبة الإثنية لإقليم كوسوفو

source : le monde diplomatique .

يتميز المجتمع اليوغسلافي بالتعددية العرقية، حيث أنه تشكل بفعل موجات بشرية متعاقبة استقرت في المنطقة الغربية لشبه جزيرة البلقان في أزمنة مختلفة، ومع إعلان الفدرالية اليوغسلافية من قبل الجنرال " جوزيف بروز تيتو" ركز على إيجاد حل للمسالة القومية اليوغسلافية من خلال سياسة تقوم على الإعتراف بالاختلافات القومية وإنشاء جمهوريات ذات استقلال ذاتي مرتبطة ببعضها البعض في نظام فيدرالي يهدف الى بناء يوغسلافيا الجديدة بعيدا عن الهيمنة الصربية .[1] حيث ان التركيبة المعقدة للمجتمع اليوغسلافي تجعله عرضة للنزاعات ومنه فقد إعتمد "تيتو " على طريقيتين لتجاوز ذلك من خلال :

- **إصدار** دستور سنة 1946 يتضمن التمثيل المتساوي والتقسيم العادل للسلطة بين المجموعات العرقية المختلفة بالتمييز بين **الأمم المؤسسة**: وهي الجماعات الإثنيه التي تعيش جميعها أو الجزء الأكبر منها داخل الحدود اليوغسلافية، تم منحها وضع جمهوريات في إطار الاتحاد الفدرالي اليوغسلافي والأقليات بمنحها أقاليم حكم ذاتي [2] وبناء هوية عبر قومية بناءا على فكرة الأخوة والوحدة للقوميات[3]

---

1 عبد شاطر عبد الرحمان، " تفكك يوغسلافيا وإنهيار مشروع صربيا الكبرى " ، في : ***دراسات إقليمية*** ، ص .17 ، في :
www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=29445 , (***12 – 04 – 2014***) , ***12 : 34*** .

2 ***المرجع نفسه*** ، ص . 19 .

3 رابح مرابط، ، ***أثر المجموعة العرقية على استقرار الدول دراسة حالة كوسوفو***، رسالة دكتوراه غير منشورة (جامعة الحاج لخضر، قسم العلوم السياسية، 2008 – 2009)، ص . 66 .

وباالتالي فقد كان إقليم كوسوفو في هذه الفترة يتمتع بحكم ذاتي له صلاحيات إتخاذ قرارات بشكل مستقل ، إصدار دستور خاص، المشاركة في رئاسة الحكومة الفيدرالية والتصويت على القرارات...وهو ما نص عليه الدستور اليوغسلافي 1974.[1]

ومنه يمكن ملاحظة أن إقليم كوسوفو في ظل التنظيم السياسي لفيدرالية يوغسلافيا كان يتمتع بحكم ذاتي واسع النطاق حيث أنه موازي لصلاحيات الجمهوريات الأخرى، بإستثناء حقه في الإنفصال أوتكوين جمهورية .

- **<u>إندلاع النزاع في كوسوفو</u>**

بعد وفاة الجنرال "تيتو" في شهر ماي 1980 ، بدأت تظهر المشاكل العرقية وخاصة طموحات القومية العرقية الصربية والتي تمثلت في تأسيس دولة صربيا الكبرى أو على الأقل صربيا ضمن حدود يوغسلافيا الفيدرالية.[2]

وفي هذا السياق طالب ألبان كوسوفو بتحويل الإقليم إلى جمهورية في حين نظمت الأقلية الصربية في كوسوفو مظاهرات إمتدت إلى العاصمة الصربية بلغراد في مارس 1987 تطالب بإعادة النظر في نطاق الحكم الذاتي الممنوح للإقليم ووقف أنشطة القوميين الألبان ضد الأقلية الصربية مما دفع بهم إلى الهجرة، فقامت الحكومة الصربية على إثر ذلك بتسليح الاقلية الصربية مما جعل التوترات العرقية تتحول إلى إشتباكلت مسلحة وإتهام الألبان يالتواني عن حماية الأقلية الصربية والعمل على الإنفصال عن صربيا للإندماج في ألبانيا.[3]

أثارت هذه الإضطرابات تخوف الصرب من فقدان إقليم كوسوفو بإعتباره يمثل "المهد التاريخي للأمة الصربية ليظهر "سلوبودان ميلوزيفيتش" الذي استمد شعبيته من الإجراءات التي اتخذها لتقويض حقوق الألبان في كوسوفو،فقام بإلغاء الحكم الذاتي للإقليم في 26 جوان 1990 ورسميا في 28 سبتمبر 1990.[4]

وكرد فعل على ذلك أعلنت كوسوفو إستقلالها من خلال إجراء إستفتاء أدى إلى الإعلان عن قيام "République souveraine yougoslave du Kosovo" "جمهورية كوسوفو اليوغسلافية في 22 جويلية 1990 ، ولكن لم تعترف بها أي دولة ورفضتها الحكومة الصربية، وقامت بوضع قوانين مست العديد من القطاعات و إلغاء التعليم باللغة الألبانية وطرد العمال الألبان..[5] وبالتالي فهي كلها إجراءات تمييزية تهدف إلى تهجير الألبان من الإقليم لتغيير التركيبة السكانية .

---

1 خالد الغنيمي، ***الصراع الدولي بعد الحرب الباردة*** (سوريا : دار كيوان للنشر والتوزيع، ط. 1 ، 2009) ، ص ص . 194 – 195 .

2 رابح مرابط ، ***مرجع سابق*** ، ص . 60 .

3 خالد الغنيمي ، ***مرجع سابق*** ، ص . 197 .

4 حسين بهاز ، ***الأبعاد الإقليمية والدولية للصراع اليوغسلافي 1990 – 1995***، مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر 3 ،كلية العلوم السياسية والإعلام ، 2005 – 2006) ، ص . 85 .

5 ***المرجع نفسه*** ، ص . 86 .

في حين إنتهج الألبان في البداية سياسة سلمية تقوم على مبدأ " النظام الموازي" بمعنى إقامة مؤسسات بديلة عن المؤسسات الصربية في كوسوفو،[1] حيث كان الهدف من هذه الإستراتيجية هو الاستقلال من دون إستعمال العنف وإثارة إهتمام المجتمع الدولي.

إلا أنها فشلت نتيجة لعدم اهتمام المجتمع الدولي بقضية كوسوفو الذي كان يرى حلها في إسترجاع الإقليم للحكم الذاتي، بالإضافة إلى أن مؤتمر دايتون للسلام 1995 ناقش قضية البوسنة والهرسك من دون التعرض إلى قضية كوسوفو الذي إعتبرها شأن داخلي لصربيا، مما أدى إلى إقتناع ألبان كوسوفو بضرورة المقاومة المسلحة و أنه ما يترتب عنها من مجازر سيؤدي إلى تدويل القضية لأن حرب البوسنة بينت ذلك.[2]

ومن هنا بدأ يطرح العنف كوسيلة للتغيير لمواجهة السياسة العنصرية" لميلوسفبيتش " والحصول على الإستقلال ، فتم تشكيل جيش تحرير كوسوفو ليقود المقاومة المسلحة ، الذي قام في جوان 1997 باحتلال أهم منجم للفحم في شمال غرب مدينة كوسوفو، يعتبر أهم محطة لتوليد وتزويد الكهرباء ليوغسلافيا، مما يدل على أن الحركة أصبحت تمثل تهديدا للمواقع الإستراتيجية في البلاد.[3]

نتيجة لذلك ، قررت القوات الصربية شن هجوم واسع النطاق ضد جيش تحرير كوسوفو، الذي تميز بالاستعمال المفرط للقوة ودون تمييز ما بين المدنيين والمقاتلين .

ومنه فقد طبق ميلوسيفيتش سياسة صارمة تجاه ألبان كوسوفو ، حيث تم تهجير ربع مليون ألباني وتدمير 170 قرية، - الكوسوفيين خلال الفترة 1993 - 1998 واشتدت أعمال العنف في 28 فيفري 1998 عندما بدأت القوات الصربية بقمع الألبان مما أدى إلى نزوح أكثر من 300 ألف من ألبان كوسوفو حسب المفوضية العليا لشؤون اللاجئين.[4]

ونتيجة لتفاقم الوضع الأمني في إقليم كوسوفو جاءت محاولات التسوية السلمية للنزاع ، حيث أنه في البداية أكد المجتمع الدولي على ضرورة احترام حدود الفيدرالية اليوغسلافية والتمسك بالوحدة الترابية لجمهورية صربيا، وبالتالي فقد إعتبر حل المشكل بين الألبان وصربيا هو إعادة الحكم الذاتي الذي كان مطبقا في السابق على إقليم كوسوفو، على أساس أن مبدأ تقرير المصير ينطبق على الأمم التي كانت تشكل الجمهورية اليوغسلافية الاشتراكية السابقة عملا بالدستور اليوغسلافي.

---

1 رابح مرابط ، ***مرجع سابق*** ، ص . 117 .

2 عبد شاطر عبد الرحمان ، ***مرجع سابق*** ، ص . 19 .

3 رابح مرابط ، ***مرجع سابق*** ، 125 .

4 معاوية عودة السوالفة، ***مرجع سابق*** ، ص . 140 .

ومنه سنركز في هذا السياق على **مفاوضات رامبوييه** :

قامت بها مجموعة الاتصال الدولية (الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، ألمانيا، فرنسا، بريطانيا وإيطاليا)، وقد ارتكزت هذه التسوية على شقين سياسي وعسكري، وتمت خلال جولتين:

تضمن الجانب السياسي منح إقليم كوسوفو حكماً ذاتيا ديمقراطيا، وإعطاء الإقليم حرية كافية لإدراة شؤونه، ثم يُجرى استفتاء بعد ثلاث سنوات لتقرير مصيره، **أما الشق العسكري يقوم على** تهيئة قوات لحفظ السلام لضمان التطبيق، تضم 28 ألف رجل، من قوات حلف شمال الأطلسي، تمول من قبل الدول الأوروبية .

ومع مرور أسبوع من دون التوصل إلى نتائج إيجابية لجأت مجموعة الاتصال الدولية إلى منح الوفدَين مهلة إضافية حتى 23 فيفري 1999، التي انتهت إلى اتفاق مؤقت على الجانب السياسي فقط (وهو الخاص بالحكم الذاتي للإقليم) على أن يلتقي الطرفان من جديد في فرنسا بعد ثلاثة أسابيع (15 مارس 1999) لاستكمال المفاوضات .[1]

ونتيجة للوضع المتدهور في الإقليم ، منح المجتمع الدولي للطرفين فرصة أخرى لحل النزاع سلميا من خلال التظيم لجولة أخرى.

الجولة الثانية : في 15 مارس 1999، أظهر فيها الجانب الألباني موقفاً إيجابياً على الاتفاق، في حين أن الوفد الصربي أكد معارضته لنشر أي قوة متعددة الجنسيات في كوسوفو، بإعتباره انتهاكا للسيادة الوطنية لصربيا . **فكانت ردود الأفعال الدولية تتمثل في :**

تصاعد التحذيرات الغربية لصربيا ، بتوجيه الناتو لضربات جوية إلى الأهداف الصربية في كوسوفو، وتحميل الجانب الصربي المسؤولية الكاملة عن فشل محادثات السلام في رامبوييه، فكان رد فعل الحكومة الصربية "ميلوسفيتش" في حشد ما بين 30 و 40 ألف جندي، استعداداً لشن حرب على حلف شمال الأطلسي ونشر بعضهم في إقليم كوسوفو نفسه.

ومنه بعد ان باءت مفاوضات الجولة الثانية بالفشل، بادرت واشنطن بإطلاق تهديد فحواه أن "تردد الصرب في توقيع الإتفاق بعني بدأ حلف شمال الأطلسي غاراته الجوية على يوغسلافيا" ومن هنا توقفت المفاوضات في 19 مارس 1999، ليتدخل الحلف بعد ذلك بشن غاراته الجوية والبحرية على أهداف عسكرية وإستراتيجية يوغسلافية ولمدة تسعة وسبعين يوما متواصلة، ومن دون تفويض من مجلس الأمن الدولي إلى أن أصدر قراره بتأييد التدخل في 10 جوان 1999.[2]

و بالتالي يمكن القول أن تصلب مواقف الطرفين في القبول بجهود التسوية السلمية ومقترحات خطة رامبوييه للسلام، امام تصاعد أعمال العنف من الطرفين جعلت من تدخل طرف ثالث عسكريا ضروريا، ومنه فقد وصلت أطراف النزاع إلى درجة التصعيد للتدخل العسكري

---

1 "كوسوفا التاريخ ....والمصير "، في :

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/Kosovo/sec04.doc_cvt.htm , (19-04-2014) , 10 : 08 .

2 اجمال منصر ، ***لتدخل العسكري الإنساني من فترة ما بعد الحرب الباردة من قوة التحالف الدولي إلى فجر الأوديسا*** ، مرجع سابق ، ص . 77 .

نتيجة لعدم القبول بأي تسوية سلمية أمام إرتفاع الإنتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان.

المطلب الثاني : النزاع في ليبيا 2011

يندرج النزاع في ليبيا ضمن موجة " الربيع العربي" التي عرفتها المنطقة العربية منذ 2010 نتيجة لأوضاعها الإقتصادية والإجتماعية والسياسية، ومنه سنحاول التطرق إلى النزاع في ليبيا 2011 الذي يتميز عن هذه الثورات العربية بالتدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي.

تحتل ليبيا موقعا متوسطا في شمال إفريقيا، تجاورها تونس، الجزائر، النيجر، تشاد، السودان ومصر ، تبلغ مساحتها حوالي 1,760,000 كيلومتر مربع وعدد سكانها ست ملايين تقريبا حسب إحصائيات 2010، ذات اقتصاد ريعي يعتمد على عائدات البترول بالدرجة الأولى ،وذلك لما يمتاز به النفط الليبي من حيث أنه يعتبر من أجود أنواع النفط العالمي ومعظم الآبار النفطية متركزة في مناطق قريبة من موانئ التصدير على الساحل وبالتالي قربه من أكبر أسواق الاستهلاك وخاصة ألمانيا وإيطاليا، مما يقلل تكلفة نقله.[1]

الشكل رقم 04 : خريطة توضح الموقع الجغرافي لليبيا

source : Delphine houba , ***etat de la question d'intervention militairee en libye*** , (institut emile vandervelde , novembre 2011) , p. 10 .

1 علاء الدين زردومي ، ***مرجع سابق*** ، ص . 96 .

يتميز المجتمع الليبي بالتعدد القبلي وتمثل القبيلة أساس النظام السياسي الذي يقوم على التحالفات القبلية ، وقد حرص معمر القذافي بعد توليه الحكم على إقامة تحالفات مع قبيلة القذاذفة الصغيرة التي ينتمي إليها والقبائل الأخرى الأكثر تعدادا: الورفلة، الحساونة، المقارحة، ترهونة...[1] لكسب تأييدها .

وقد استمرت القبلية فى التأثير على العملية السياسية فى ليبيا، حيث كانت الساحة السياسية تعرف فراغًا كبيرًا نتيجة غياب الدستور و دولة القانون و انعدام القدرة على تكوين الأحزاب والنقابات وهو ما جعل القبيلة هي المظلة الوطنية الرئيسية ، وأحيانا الوحيدة ، التى يستطيع المواطنون من خلالها ممارسة أوجه النشاط العام بصورة شبه مستقلة. [2]

في 1 سبتمبر 1969، وصل الملازم الأول معمر القذافي إلى الحكم عبر انقلاب عسكري للإطاحة بالمملكة الليبية المتحدة للملك "إدريس السنوسي" في إطار تنظيم "مجموعة الضباط الوحدويين الأحرار"، شغل منصب القائد على القوات المسلحة ورئيس مجلس قيادة الثورة، ليصبح رئيس للدولة وينشأ منذ ذلك الحين نظام **"حكم الرجل الواحد".** [3]

وفي عام 1977 ، غير القذافي اسم ليبيا إلى الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، فقد أقام القذافي نظام سياسي فريد من نوعه يقوم على أفكاره المستمدة من :

• **الكتاب الأخضر** : ألفه القذافي 1975 ، يعرض فيه أفكاره حول أنظمة الحكم وتعليقاته حول الإشتراكية والحرية والديمقراطية، وجعله دستورا للجماهيرية الليبية.

• **النظرية العالمية الثالثة :** نظرية سياسية في الحكم تقوم على سلطة الشعب عن طريق الديمقراطية المباشرة من خلال المؤتمرات الشعبية كأداة للتشريع واللجان الشعبية كأداة للتنفيذ، إعتبرها القذافي تجاوزا للماركسية والرأسمالية، تستند إلى حكم الجماهير الشعبية.

• **وثيقة الشرعية الثورية** : تم إصدارها في 11 مارس 1990 التي تؤكد على حصر الشرعية في شخص القذافي ومن خلال صلاحياته الثورية أعطى لنفسه حق ممارسة التوجيه الثوري.[4]

---

1 عبد القادر حجازي ، مذكرة حول ***نظام الحكم في ليبيا وملامح إنهياره*** ، 7 مارس 2011 ، ص . 2 .

2 " تأثير القبلية على العملية السياسية فى ليبيا " ، ***ديمقراطية ويب*** ، في :

http://demokratiaweb.org/drupal/content/, (23 – 05 – 2014) , 12 : 45 .

3 المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان والمنظمة العربية لحقوق الإنسان ومجموعة المساعدة القانونية الدولية، " تقرير بعثة المجتمع المني لتقصي الحقائق في ليبيا " ، (يناير 2012)، ص .11

4 علاء الدين زردومي ، ***مرجع سابق*** ، ص .103 .

ومنه نلاحظ أن الجماهيرية الليبية تشكل دولة فريدة من نوعها وضع معالمها معمر القذافي، وفق تصوره الخاص تفتقر إلى كل مظاهر التنظيم السياسي الذي تقوم عليه الدولة القومية، نظرا لغياب كل معالم الدولة من دستور ينظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم، المؤسسات الثلاث : التنفيذية، التشريعية والقضائية..بالإضافة إلى مؤسسات المجتمع المدني، جيش نظامي.. وبالتالي على مدار 42 عاما، أقام العقيد القذافي نظاما استبداديا لحكم الفرد الواحد مع تفويض صلاحيات إلى كيانات يقودها أفراد عائلته أو المقربون منه، وهو صاحب السلطة المطلقة.

- **إندلاع النزاع :**

في 15 فيفري 2011، خرج الليبيون في ثاني أكبر المدن الليبية " بنغازي " إلى الشوارع للمطالبة بسقوط نظام القذافي ، وخلال أيام إنتشرت إلى سائر أنحاء الشرق وبعض أجزاء الغرب، حيث تم تنسيقها من خلال مواقع التواصل الإجتماعي للتظاهر في يوم "17 فيفري" التي أطلقت عليه المعارضة بـ " يوم الغضب " [1] انطلقت في يوم 15 فبراير اثر اعتقال محامي ضحايا سجن أبوسليم " فتحي تربل" في مدينة بنغازي فخرج أهالي الضحايا ومناصريهم لتخليصه وذلك لعدم وجود سبب لاعتقاله .

حيث كانت مدفوعة بالغضب الشعبي ضد النظام الليبي وسيطرة الشعور بالإحباط والحرج من أن القذافي قد حول دولتهم إلى محل سخرية ومن عدم التمتع بمستوى معيشي متساوي بالمقارنة مع دول أخرى غنية بالنفط. [2] وغياب العدالة الإجتماعية بين القبائل المختلفة.

ولكن قوبلت هذه الإحتجاجات بمستوى متصاعد من العنف حيث إستخدمت الحكومة الغاز المسيل للدموع لتفريق المحتجين، ومع حلول يوم 16 فيفري تم إستخدام الأسلحة الصغيرة وفيما بعد الأسلحة الثقيلة بما في ذلك الرشاشات الثقيلة والأسلحة المضادة للدبابات. [3]

كانت الثورة في البداية عبارة عن مظاهرات واحتجاجات سلمية، لكن مع تطور الأحداث وقيام الكتائب التابعة لمعمر القذافي باستخدام الأسلحة النارية الثقيلة والقصف الجوي لقمع المتظاهرين العزّل، تحولت إلى ثورة مسلحة تسعى للإطاحة بمعمر القذافي الذي قرر القتال حتى اللحظة الأخيرة.

فقد بدأت في شكل إحتجاجات سلمية تطالب برحيل النظام القائم لمعمر القذافي بعد سنوات من الحكم دامت 42 سنة، إلا أن مواجهة النظام لها جعلتها تتحول من طابعها السلمي إلى نزاع مسلح غير دولي ليتم تدويله بتدخل حلف شمال الأطلسي بمقتضى قرار مجلس الأمن رقم 1973 .

وفي تقرير قدمته منظمة العفو الدولية في 2011 حول جرائم الإنسانية التي إرتكبها الطرفان خلال فترة النزاع ، تؤكد على أنه :

---

1 مجموعة الأزمات الدولية حول الشرق الأوسط / شمال إفريقيا : ***"تقرير حول الإحتجاجات الشعبية في شمال إفريقيا والشرق الأوسط : فهم الصراع في ليبيا"*** ، (رقم 107 ، 6 حزيران 2011)، ص . 4 .

2 ***المرجع نفسه*** ، ص . 10 .

3 " تقرير بعثة المجتمع المني لتقصي الحقائق في ليبيا " ، ***مرجع سابق*** ، ص .9 .

قد واجهت الحكومة الليبية الإحتجاجت بالعنف قبل بدايتها في محاومة إحتوائها حيث عمدت السلطات الليبية إلى القبض على عشرات الناشطين والكتاب قبل حلول "يوم الغضب" 17 فيفري ، وفي سياق الاضطرابات التي وقعت وما تلاها من نزاع مسلح ، ارتكبت قوات القذافي انتهاكات خطيرة للقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك جرائم الحرب وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان تشمل :

العنف ضد الحياة والأشخاص، والمعاملة المهينة ، والهجوم المتعمد على الأشخاص والهياكل المدنية، والوحدات الطبية فقد تم القتل العمدي لعشرات المحتجين العزّل من السلاح؛ الاختفاء القسري والتعذيب ، وتم الإعتقال التعسفي لعشرات المدنيين.[1] وشن هجمات عشوائية وهجمات استهدفت مدنيين في مسعاها إلى استرداد السيطرة على مصراتة وعلى مناطق أخرى في الشرق، هجمات بالمدفعية والصواريخ ضد مناطق سكنية.[2]

وفي مقابل ذلك ارتكب أعضاء ومؤيدو المعارضة الممثلة في "المجلس الوطني الانتقالي"، والذي اتخذ من بنغازي مقراً له طوال فترة النزاع، انتهاكات لحقوق الإنسان ترقى إلى مستوى جرائم الحرب، وإن كانت على نطاق ضيق. حيث أطلقت مجموعات من المؤيدين "لثورة 17 فبراير" النار وشنقت وقتلت على طريقة الغوغاء عشرات الجنود والأشخاص"ممن اشتبه بأنهم "مرتزقة" مأجورون للعقيد القذافي.[3]

ومنه فقد أجمعت المواقف الدولية على تازم الأوضاع في ليبيا وتجريم ما يقوم به القذافي من أعمال عنف ضد الإنسانية، بالإضافة إلى تعنت هذا الأخير وعدم قبوله بمحاولات التسوية السلمية فقد كان خيار اللجوء إلى القوة العسكرية لابد منه وهو ما تجسد في قرار مجلس الأمن رقم 1973 الذي أجاز بالتدخل عسكريا لحماية المدنيين من إضطهاد الحكومة الليبية.

---

1 مجلس حقوق الإنسان ، **" تقرير لجنة التحقيق الدولية المعنية بالتحقيق في جميع إنتهاكات القانون الدولي المدعى وقوعها في الجماهيرية العربية الليبية"** ، (الدورة السابع عشر، 1 جوان 2011) ، ص . و .

2 منظمة العفو الدولية ،**" المعركة على ليبيا القتل والاختفاءوالتعذيب"** ، (رقم الوثيقة 19 / 025 / 2011 ، سبتمبر 2011)، ص . 8 .

3 ***المرجع نفسه*** ، ص . 9 .

المطلب الثالث : إستنتاجات

من خلال ما سبق يمكن إستنتاج أه المتغيرات التي أدت إلى التدخل العسكري كخيار لحل النزاع ، وتتمثل أوجه الشبه بين النزاعين من حيث مستوى التصعيد الذي بلغه النزاع أدت إلى إمكانية الدتخل العسكري لطرف ثالث وهي :

- يصنف النزاعين هلى أنهما نزاعات داخلية بين الحكومة القائمة وجماعة معارضة ، في كوسوفو بين الحكومة الصربية (بلغراد) وإقليم كوسوفو الممثل بجيش تحرير كوسوفو الذي يطالب بالإنفصال عن جمهورية صربيا بعد إلغاء الحكم الذاتي الذي أقره سلوبودان ميلوسفيتش سنة 1989، أما في ليبيا تتمثل في ثورة شعبية يقودها المجلس الوطني الإنتقالي الذي يطالب بإسقاط النظام القائم لمعمر القذافي بعد 42 سنة من الحكم الدكتاتوري.

- تأثر كلا النزاعين يالمحيط الإقليمي ، حيث أنه في كوسوفو، تأثرت حركة المقاومة ضد النظام القائم بإنفصال كل من كرواتيا، سلوفينيا، وخاصة البوسنة والهرسك عن فيدرالية يوغسلافيا ونتائج مؤتمر دايتون للسلام 1995 ، في حين أن الشعب الليبي فقد تأثر بموجة الربيع العربي التي عرفتها الدول العربية للإطاحة بالأنظمة الدكتاتورية، فقد تم إسقاط نظام زين العابدين بن علي في تونس : 14 جانفي، ومصر: إسقاط نظام حسني مبارك في 17 فيفري ،وليبيا بدأت الإحتجاجات في 17 فيفري وهو ما يعرف بتأثير الدومينو **Effet domino** [1] بمعنى قيام حدث معين في دولة يؤثر على بقية الدول المجاورة.

ومنه فقد ساعدت هذه الأوضاع الإقليمية على تشكل شعور لدى الشعب الليبي وألبان كوسوفو ، بمحاكاة تجارب الدول المجاورة لتحقيق مطالبهم المتشابهة وأنه لابد من الإعتماد على العنف كوسيلة للتغيير، بالإنفصال عن صربيا في كوسوفو عن طريق المقاومة المسلحة التي يقودها جيش تحرير كوسوفو، أو تغيير النظام في ليبيا عن طريق الثورة التي ينظمها المجلس الوطني الإنتقالي الليبي.

- تعتبر السياسة القمعية والرد العدواني للنظام القائم أهم عامل أدى إلى تصعيد حدة النزاع في كل من كوسوفو وليبيا ، حيث أنه في كوسوفو 1999، كان نتيجة لسياسة من تراكمات الحكومة الصربية التي ترغب في السيطرة على الإقليم والتوسع لتكوين جمهورية صربيا الكبرى، إعتمدت في ذلك على سياسة عنصرية قمعية ضد ألبان كوسوفو لتهجيرهم من الإقليم، أما في ليبيا فتتمثل في الحكم الدكتاتوري للقذافي لمدة 42 سنة من الحكم تم خلالها إلغاء كل أشكال الديمقراطية وقمع المعرضة إن وجدت من خلال التأسيس لنظام فريد من نوعه مستمد من إيديولجيته في الكتاب الأخضر.

1 Salah abukar , ***la révolution en Libye : causes et objectifs*** , d'après gérard buffet sur europe1 . fr , p. 2 .

- فشل كل الجهود الدولية لمحاولة التسوية السلمية للنزاع في كل من كوسوفو وليبيا ، نتيجة لتصلب مواقف أطراف النزاع وتمسكها بمطالبها من دون إبداء أية إرادة سياسية في التنازل أو القبول بالمساومات المقترحة في المفاوضات: مفاوضات رامبوييه من طرف مجموعة الإتصال في كوسوفو ، أو خارطة الطريق المقترحة من طرف الإتحاد الإفريقي في ليبيا.

- إرتفاع وتيرة أعمال العنف المتبادل في كل من كوسوفو،(من طرف الحكومة الصربية والسياسة العنصرية لميلوسفيتش أو جيش تحرير كوسوفو)، وليبيا (الرد العنيف للقذافي في محاولته القضاء على المعارضة، وأعمل العنف التي قام بها المجلس الإنتقالي ضد من يشتبه بهم مواليين للنظام أو من ضمن كتائب القذافي).

- الإستعمال الواسع للعنف بين الطرفين أدى إلى إنتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان والمدنيين في كل من كوسوفو 1999، وليبيا 2011 من أعمال القتل القسري، التشريد، ..تصل إلى درجة جرائم الحرب ، أدت بصدور مذكرات من المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة كل من معمر القذافي ـ وسلوبودان ميلوسفيتش.

وبالتالي يمكن القول أن المتغير الأول من المقارنة " مستوى التصعيد الذي بلغه النزاع" يتوفر في كلا الحالتين بدرجة متشابهة سواء من حيث إستعمال العنف الواسع النطاق أو عدم قبول الأطراف بمقترحات الحل السياسي، مما أدى إلى ضرورة تدخل طرف ثالث بإستعمال القوة العسكرية لوقف الإنتهاكات الموجهة ضد الإنسانية نتيجة لفشل كل محاولات التسوية السلمية للنزاع.

ومنه تعتبر المتغيرات السابقة الذكر أهم الأسباب التي أدت إلى طرح الحل العسكري كخيار لابد منه لوقف النزاع ، والذي نفذه حلف شمال الاطلسي في كل من الحالتين.

المبحث الثاني : الشرعية الدولية للتدخل

سنحاول من خلال هذا المبحث دراسة التدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي في كل من كوسوفو 1999 وليبيا 2011 من حيث : مدى مطابقته مع ميثاق الأمم المتحدة – الفصل السابع بمعنى هل جاء بتصريح من مجلس الأمن ؟ على أساس أنه يمثل الهيئة الدولية الوحيدة المسؤولة عن حفظ السلم بالتدخل عسكريا في النزاعات الداخلية التي من شأن إستمرارها تهديد السلم والأمن الدوليين ، ولتحديد ذلك سنعتمد على معيارين : **دور مجلس الأمن في حل النزاع ، المفهوم الإستراتيجي لحلف شمال الأطلسي خلال فترة التدخل.**

المطلب الأول : دور مجلس الأمن في حل النزاع

أولا - النزاع في كوسوفو :

أمام تصلب مواقف أطراف النزاع وتفاقم الإنتهاكات الإنسانية فقد أدرج المجلس قضية كوسوفو ضمن الفصل السابع من الميثاق للتعامل مع الأزمة، على أساس أن الوضع يمثل تهديدا للسلم والأمن الدوليين وبالتالي تكون قراراته ملزمة للتنفيذ.

وفي هذا السياق قد أصدر مجلس الأمن القرارات التالية :

• **القرار رقم 1160 ،.** المؤرخ في 31 مارس 1998 : أدان القرار كافة الأعمال العدائية التي تنفذها القوات اليوغوسلافية ضد المدنيين في الإقليم، و العمليات المسلحة لجيش تحرير كوسوفو، وأكد على السيادة والوحدة الاقليمية للاتحاد اليوغوسلافي، مع تأييده لمنح الإقليم درجة أكبر من الاستقلالية والإدارة الذاتية، وفرض حظرًا على تزويد يوغوسلافيا بالسلاح وطالب منها السماح بدخول مجموعة الاتصال الدولية، و منظمة الأمن والتعاون الأوروبية ومقر الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمنظمات الإنسانية إلى إقليم كوسوفو، وهدد المجلس باتخاذ إجراءات إضافية في حال فشل المساعي إلى التوصل إلى حل سلمي للموقف في كوسوفو .[1]

وبسبب تصاعد أعمال العنف أصدر مجلس الأمن :

• القرار 1199 المؤرخ في 23 سبتمبر 1998،. دعا إلى وقف إطلاق النار بين أطراف الأزمة، وأكد على التوصل إلى تسوية سلمية من خلال فتح حوار مباشر غير مشروط من الأطراف، كما أعرب المجلس عن قلقه حول الاستخدام المفرط والعشوائي للقوة من قبل وحدات الجيش اليوغسلافي، واعتبر أن الصراع الألباني، الصربي ، يمثل تهديدًا للسلم والأمن في المنطقة.[2]

---

1 أمينة زغيب ، ***إستراتيجيات المنظمات الدولية في إعادة الإعمار– نموذج كوسوفو*** ، مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق، 2011 – 2012) ، ص . 79 .

2 ***المرجع نفسه*** ، ص . 89 .

نلاحظ من خلال هذين القرارين، أنه بالرغم من أن مجلس الأمن قد عالج الأزمة في إطار الفصل السابع من الميثاق، فإن دوره قد إقتصر على إعتبار أن الموقف يهدد السلم والأمن الدوليين في المنطقة مع التهديد بإتخاذ إجراءات إضافية في حالة إستمرار النزاع ولكن من دون تحديد طبيعتها.

إلا أن مجلس الأمن لم يستطع إتخاذ خطوات أخرى بسبب الموقفين الروسي والصيني الرافضين لإستخدام القوة العسكرية لفرض التسوية السياسية، ونطرا لأنه لم يكن هناك أي تدخل من المجلس دفع حلف شمال الأطلسي بالتدخل عسكريا ومن دون تصريح منه مما أثار إشكالا قانونيا من حيث عدم مشروعية عملية التدخل العسكري للحلف لأنها كانت خارج المظلة الأممية.

من خلال ما سبق يمكن القول أن تدخل حلف شمال الأطلسي كان أحادي الجانب من دون تصريح مباشر من مجلس الأمن الدولي وهو غير مشروع دوليا، والأكثر من ذلك أنه لم يصدر أي قرار فيما بعد لإدانة الحلف فقد إستمر بضرب يوغسلافيا بشكل متواصل لمدة 74 يوما..

وبالتالي يمثل هذا التدخل سابقة في العلاقات الدولية حيث أثار العديد من التساؤلات حول مدى شرعيته، وفي هذا السياق قدم حلف شمال الأطلسي مبررات سياسية وأخلاقية لتبرير تدخله تتمثل في :

• الدوافع الإنسانية والقانونية مثلت الدافع الرئيسي لتحرك الحلف ،الأعمال العدائية التي نفذتها السلطات اليوغسلافية بقيادة "ميلوسيفيتش"، والتي أدت إلى كارثة إنسانية متمثلة بجرائم الإبادة الجماعية وجرائم التمييز العنصري.

• لم يهدف عند استخدامه القوة العسكرية إلى المساس بمبدأ السلامة الاقليمية ليوغوسلافيا، وإنما بمهمة إحياء مقاصد ميثاق منظمة الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان والأمن الدولي، ولتجنب نشوب حرب إقليمية في أوروبا الشرقية.[1]

• عدم إذعان السلطات اليوغسلافية إلى مطالب المجتمع الدولي وعدم إتخاذ أي إجراءات نحو تسوية الأزمة ، كما أن مجلس الأمن قد أيد من خلال قراره رقم 1160 جهود حلف شمال الأطلسي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا التي سبقت العمل العسكري .[2] ومنه فقد أعطى مجلس الأمن للحلف موافقة ضمنية للتدخل عسكريا.

• إقتناع حلف شمال الأطلسي بأن اللجوء لمجلس الأمن للحصول على تفويض منه للتدخل العسكري سيكون مستحيلا في ظل الرفض الروسي والصيني لأي عملية تدخل عسكري، بالإضافة إلى أن تدخل الحلف لم يكن أحاديا وإنما جماعيا قامت به منظمة إقليمية تضم ثلاثا من

1 معاوية عودة السوالفة ، ***مرجع سابق*** ، ص . 146 .

2 خالد الغنيمي ، ***مرجع سابق*** ، ص . 216 .

الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن .[1]

ثانيا – النزاع في ليبيا 2011:

على غرار النزاع في كوسوفو نجد أن الحالة الليبية قد تمكن مجلس الأمن من إتخاذ قرار يجيز بالتدخل العكسري للدول الأعضاء في ليبيا 2011، مما ساهم في إضفاء الشرعية على التدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي من خلال إصدار قرارين :

أولا - القرار رقم 1970 : الصادر في 26 فيفري 2011 والمتضمن :

أن مجلس الأمن يعرب عن قلقه إزاء الوضع في الجماهيرية الليبية ويدين العنف وإستخدام القوة ضد المدنيين، حيث قرر :

- إحالة الوضع القائم في الجماهيرية العربية الليبية إلى المحكمة الجنائية الدولية .
- حظر الأسلحة وإتخاذ جميع التدابير اللازمة لمنع توريد جميع أنواع الأسلحة إلى الجماهيرية الليبية.
- حظر السفر: يتم منع سفر 16 شخص من ليبيا وهم القذافي و أبنائه .
- تجميد الأصول: إذ تقوم الدول الأعضاء دون إبطاء بتجميد جميع الأموال و الأصول المالية و الموارد الإقتصادية الأخرى الموجودة في أراضيها و التي تملكها أو تتحكم فيها
- بصورة مباشرة أو غير مباشرة عائلة القذافي.[2]

ثانيا - القرار رقم 1973 : الصادر في 17 مارس 2011 :

صدر بأغلبية 10أصوات (فرنسا، لبنان،الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، البرتغال، إفريقيا الجنوبية، البوسنة والهرسك، كولومبيا، نيجيريا، الغابون)، وإمتنعت كل من روسيا والصين وألمانيا والهند والبرازيل حيث يتضمن :

- فرض منطقة حظر جوي ليبيا واتخاذ كافة **الإجراءات الضرورية** لحماية المدنيين .
- حظر كل رحلات الطيران فوق الأجواء الليبية بهدف حماية المدنيين، على أن تستثنى رحلات الإمدادات الإنسانية.
- مطالبة كل الدول الأعضاء بعدم السماح لأي طائرة ليبية -بما في ذلك الرحلات التجارية- بالهبوط أو الإقلاع من أراضيها.

---

1 جمال منصر ، ***التدخل العسكري الإنساني في فترو ما بعد الحرب الباردة من قوة التحالف إلى فجر الأوديسا*** ، مرجع سابق ، ص .88 .

2 مجلس الأمن، **قرار رقم 1970** ، (الجلسة رقم 2491 ، المنعقدة في 26 فيفري 2011) .

•ضمان "مرور سريع وبدون عراقيل للمساعدات الإنسانية".

•دعوة كل الدول الأعضاء إلى **"اتخاذ كافة الإجراءات الضرورية"** لحماية المدنيين والمناطق السكنية التي تواجه تهديدا في ليبيا بما في ذلك بنغازي

تجدر الإشارة إلى أن استخدام عبارة **"كافة الإجراءات الضرورية"** تنطوي على القيام بإجراء منفرد من جانب دولة أو بالتنسيق مع منظمات، بما في ذلك استخدام القوة العسكرية لحماية المدنيين. [1] ومن الملاحظ أنه يسمح القرار للدول بالتدخل من أجل حماية السكان والمناطق المدنية المهددة- بغض النظر عن القوة الخارجية التي ستقوم به وفي أي جزء من الإقليم الليبي.[2]

وعلى إثر ذلك بدأ حلف شمال الأطلسي في شن ضرباته الجوية على ليبيا في 31 مارس تحت إسم " protecteur unifié الحامي الموحد"، ونلاحظ من ذلك أنه قد تم تنفيذ **إتخاذ التدابير اللازمة** في وقت قياسي (17 مارس – 31 مارس) ، حيث أن الحالة الليبية قد توفرت على الشروط التي جعلت التدخل ممكنا وشرعيا وهي :

•طلب داخلي من المعنيين انفسهم، حيث أن الشعب الليبي طلب المساعدة الدولية لإنقاذه من المجازرالتي كان نظام القذافي يقترفها في حقه لإخماد الإنتفاضة الشعبية وإبقاء نظامه.

•وجود شرعية دولية عبر قرار مجلس الأمن الذي أضفى الشرعية على التدخل لحماية المدنيين وبالتالي تحرك الحلف في إطار الشرعية الدولية. [3]

• قرار رقم 7298 الصادر عن الجامعة العربية بتاريخ 2 مارس 2011 بشأن الطلب من مجلس الأمن تحمل مسؤولياته إزاء تدهور الأوضاع في ليبيا وإتخاذ الإجراءات الكفيلة بفرض حظر جوي وإقامة مناطق آمنة في الأماكن التي تتعرض للقصف .[4]

ومنه يمكن ملاحظة ان التدخل في ليبيا إستوفى الشروط القانونية المتمثة أساس في : وجود طلب دولي، عربي، داخلي، ولكن بالرغم من ذلك فقد أثار هذا التدخل إشكال قانوني يتمثل في :

•أن مضمون قرارات مجلس الأمن 1970 و 1973 ،أشار إلى فرض حظر جوي على حركة الطيران العسكري الليبي كإجراء وقائي لتوفير الحماية للشعب الليبي وتقديم المساعدات الإنسانية العاجلة، ولكن مهمة الناتو قد تجاوزت ذلك من خلال قصف مواقع مدنية ومقرات حكومية تابعة للرئيس الليبي .

---

1 مجلس الأمن، قرار رقم : 1973 ، الصادر: في 17 مارس 2011، ***وثيقة من وزارة الشؤون الخارجية لجزائرية*** ، المديرية العامة للبلدان العربية ، مكتب ليبيا .

2 Delphine houba , ***etat de la question d'intervention militairee en libye*** , (institut emile vandervelde , novembre 2011) , p. 4 .

3 عبد النور بن عنتر ، ***" الحلف الأطلسي والدول المغاربية : توازنات جديدة"*** ، تقارير مركز الجزيرة ، ص . 3 .

4 أشرف محمد كشك ، ***مرجع سابق*** ، ص .6 .

• لم يتشر قرارت مجلس الأمن إلى الأطراف المنوطة بالعمليات في ليبيا سوى بالقول "يؤذن للدول الأعضاء التي أخطرت الأمين العام (...) بإتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية المدنيين وإبلاغ الأمين العام بها " [1]

ومن الملاحظ أيضا أن قرارات مجلس الأمن لم تتضمن أية إشارة إلى دعوة الأطراف إلى التسوية السلمية للنزاع .

المطلب الثاني : المفهوم الإستراتيجي للحلف

<u>أولا - النزاع في كوسوفو 1999 :</u>

لقد بدأت الضربات الجوية لحلف شمال الأطلسي على صربيا في 24 مارس 1999، قبل 10 أيام من مصادقة الحلفاء على المفهوم الإستراتيجي في قمة واشنطن 4 أفريل 1999.

ومنه سنحاول في هذا السياق إستنتاج التطابق بين تدخل الحلف ومهامه وفق مفهومه الإستراتيجي لعام 1991 بمقتضى قمة روما.

كما سبقت الإشارة في الفصل الثاني ، عند التطرق إلى التدخل ضمن إستراتيجية حلف شمال الأطلسي في المفهوم الإستراتيجي لعام 1991، لقد تضمن النزاعات العرقية والإثنية في شرق ووسط أوروبا ضمن المستجدات الأمنية التي تهدد أمن الدول الأعضاء وهي من ضرورات بقائه وإعادة تكييفه مع معطيات البيئة الدولية الجديدة لعالم ما بعد الحرب الباردة.

ومنه يمكن القول بأن التدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي في كوسوفو 1999 كان خارج نطاق مهامه المتضمنة في مفهومه الإستراتيجي لعام 1991 وذلك للأسباب التالية :

• التدخل ضمن إستراتيجية الحلف كان محدد ضمن المادة الخامسة في حالة عدوان خارجي للدول الأعضاء، ونطاق عمله لا يتجاوز المنطقة الأورو – أطلسية المحددة له في معاهدة واشنطن وهي أقاليم الدول الأعضاء، وبالتالي كانت مهمته الأساسية الدفاع عن أمن الدول الأعضاء في حالة عدوان ، وصربيا ليست من بين الدول الأعضاء في الحلف.

وبالتالي يمكن القول أن تدخل حلف شمال الأطلسي في كوسوفو 1999 ، نتج عنه تبنى الحلف لمفهوم إستراتيجي يتضمن تغيير المبدأ العسكري الرئيسي للحلف من الدفاع عن الدول الأعضاء إلى حماية مصالحها خارج حدودها الجغرافية مع إعطاء الحق الكامل في إستخدام القوة العسكرية في أي منطقة في حالة خطر على أمن أوروبا أو إستقرارها ومن بينها النزاعات العرقية

1 أشرف محمد كشك ، ***مرجع سابق*** ، ص . 7 .

والدينية.[2]

وتجدر الإشارة إلى أن التدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي في النزاع في كوسوفو 1999، قد أثار جدلا بين القانونيين والسياسيين من حيث مدى شرعيته مع المواثيق الدولية، حيث أنه يمثل :

•مرحلة محورية في تطور إستراتيجية الحلف ومشاركته في إدارة الأزمات وحفظ السلم والأمن الدوليين التي وضع أسسها في قمة واشنطن 1999 بعد تدخله في كوسوفو.

• تحول في القانون الدولي من حيث أنها تجسد شكل جديد من أشكال التدخل عسكريا لأغراض إنسانية نتيجة لأعمال الإبادة والتطهير العرقي الواسع النطاق في كوسوفو بين المجموعات العرقية الصربية والألبانية.

وبالتالي فالتدخل في كوسوفو كان خارج الشرعية الدولية ولكنه فتح أفاقا جديدة وتغييرات جوهرية في مفاهيم السيادة ، الإهتمام الدولي بحقوق الإنسان، ومهام الحلف الجديدة .

ثانيا- النزاع في ليبيا 2011

على غرار تدخل الناتو في كوسوفو الذي كان خارج الإطار المحدد لمهام الناتو hors zone ، في المنطقة المحددة في معاهدة واشنطة التي تشمل أقاليم الدول الأعضاء، فإنه في ليبيا 2011 تمثل أول عملية للحلف في إدارة الأزمات في حدود مهامه الأساسية بعدما تبنى مفهومه الإستراتجي الجديد خلال قمة لشبونة 2010، حيث تم إدراج إدارة الأزمات من بين مهامه للقرن الواحد

والعشرون وذلك نظرا لما تشكله النزاعات الداخلية من خطر على أمن الدول الأعضاء، من خلال إستراتيجية إدارة الأزمات لتحقيق الأمن والتي تقوم على تدخل الحلف في النزاع عبر مراحله المختلفة، وبالتالي يمكن القول أن التدخل في ليبيا كان ضمن مهامه الجديدة التي تضمنها المفهوم الجديد خلال قمة لشبونة 2010.

2 محمد يعقوب عبد الرحمان ، ***مرجع سابق*** ، ص .236 .

المطلب الثالث : إستنتاجات

لقد حاولنا من خلال هذا االمحث مقارنة متغير الشرعية الدولية في تدخل الناتو في كل من كوسوفو 1999، ليبيا 2011، بالنظر إلى وجود قرار أممي يصرح بذلك ، ومدى تطابقه مع مهام الحلف المتضمنة في المفهوم الإستراتيجي للحلف ، نستنتج :

عدم شرعية التدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي في كوسوفو و شرعية التدخل في ليبيا :

حيث أنه في كوسوفو 1999 لم يكن له أساس قانوني ، نظرا لأنه لم يكن بمقتضى قرار من مجلس الأمن ، ومنه فهو يمثل خرقا للمادة 53 الفقرة 1 من الميثاق التي تنظم عمل مجلس الأمن مع المنظمات الإقليمية والتي تنص على :

المادة 53 الفقرة 1 :

" يستخدم مجلس الأمن تلك التنظيمات والوكالات الإقليمية في أعمال القمع كلما رأى ذلك ملائما، ويكون عملها حينئذ تحت مراقبته وإشرافه ، أما التنظيمات والوكالات نفسها فإنه لا يجوز يمقتضاها أو على يدها القيام بأي عمل من أعمال القمع بغير إذن من المجلس.. "[1]

ولكن بالنظر إلى المبررات السياسية والأخلاقية التي قدمها الحلف على أساس الإنتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان وإستعمال الفيتو الروسي – الصيني الذي حال دون قيام مجلس الأمن بدوره المنوط به في حفظ السلم والأمن الدوليين بالإضافة إلى تصلب مواقف الأطراف والإنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان قد جعلته شرعيا وحضي بقبول دولي. فقد تم إعتباره لضرورة إنسانية " urgence humanitaire " ، حيث أن الأمين العام للأمم المتحدة " كوفي عنان" قد إعترف بشرعية هذا التدخل ، وأقر بأنه شكل جديد للتدخل في حالة الإنتهاك الخطير للأفليات والقانون الدولي الإنساني .[2]

وبالتالي يمكن القول بأن تدخل حلف شمال الأطلسي في كوسوفو 1999 كان خارج المظلة الأممية وهو غير مشروع دوليا، بمقتضى الفقرة الأولى من المادة 53 من ميثاق الأمم المتحدة ، بما يشكل خرقا للسيادة والإستقلال السياسي لصربيا، ولكنه في سياق التبريرات المقدمة وخاصة إستعمال حق الفيتو وأعمال الإبادة والعنف المتبادل بين الطرفين واسع النطاق قد أضفت الشرعية الدولية على هذا التدخل على أساس أنه تدخل موجه بصفة اساسية لحماية الإنسانية.

في حين أن التدخل في ليبيا كان مستوفي الشروط القانونية من تصريح من مجلس الأمن لوقف الإنتهاكات الإنسانية، و طلب من الجامعة العربية ، ولكن تجوزت الضربات العسكرية التي شنها الناتو حماية المدنيين إلى الإطاحة بنظام القذافي مما أثار إنتقادات كثيرة حول مدى شرعيته وبأنه يستهدف إسقاط النظام القائم بعيدا عن حماية الإنسانية.فقد سمح التدخل العسكري بإتخاذ :

---

1 " ميثاق الأمم المتحدة " 1945 ، ***مصدر سابق*** .

2 Albert legault , " **l'intervention de l'otan au Kosovo** : **le contexte légal** " , ***revue militaire canadienne*** , (printemps 2000) , p.64 .

"جميع التدابير اللازمة لتنفيذ منطقة حظر للطيران.." و"جميع التدابير اللازمة لحماية المدنيين...والمناطق الآهلة بالسكان المدنيين المعرضين لخطر الهجمات، إلا أنه كان مستهدفا إسقاط النظام بالدرجة الأولـ ى .[1]

فقد تمكن حلف شمال الأطلسي من وقف كارثة إنسانية ، كان يمكن أن تؤدي بعدد كبير من أرواح المدنيين، إلا أن هذا التدخل قد أثار العديد من الإنتقادات وتتمثل في :

•أن الإستجابة العسكرية إستهدفت تدمير البنية التحتية لسلاح الجو الليبي ومهاجمة القوات البرية نحو بنغازي ، حيث انه قد أصبح واضحا وبسرعة ان القوات التي يقودها حلف الناتو تهدف إلى تغيير النظام والقيام بكل ما يلزم لتحقيق ذلك.

• الهجوم من الجو على الجنود الهاربين الذين لا يشكلون خطرا فوريا على المدنيين بما في ذلك الهجوم على القذافي نفسه وضرب مواقع لا تتسم بأهمية عسكرية واضحة مثل مجمع طرابلس الذي تم فيه مقتل إبن القذافي خميس وثلاثة من أحفاده في افريل 2011 .

•الدعم الشامل للمتمردين على العموم إلى حد إنتهاك فرنسا وقطر حظر الأسلحة الذي فرضه مجلس الأمن في ما أصبح بسرعة حرب أهلية.[2]

وبالتالي نستنتج أن قرار مجلس الأمن ما هو إلا غطاء لإضفاء الشرعية على التدخلات الغربية في النزاعات الداخلية، حيث أن الأهداف تكون محددة منذ البداية ولا يوجد أي إلتزام بقرارت مجلس الأمن وإنما تخضع لإعتبارات المصلحة، ولا يوجد إي إختلاف سواء في وجود قرار أممي للتدخل أم لا فإن أهداف الهيئة التي تقوم بالتدخل هي التي تحدد ذلك، ويمكن أن ننتقد في هذا السياق أن دور مجلس الأمن في تفويضه لهيئات بهذه المهام من دون مراقبة تنفيذها.

1 بيتس غيل ، "**الأمن الدولي والتسلح الدولي ونزع السلاح** " ، في : ***التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي*** ، مرجع سابق ، ص . 62 .

2 ***المرجع نفسه*** ، ص . 63 .

المبحث الثالث : مواقف الدول الأعضاء في الحلف من التدخل

يندرج التدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي في كل من كوسوفو 1999 وليبيا 2011 ، في إطار الجهود الدولية لإستعمال القوة العسكرية لوقف الإنتهاكات الإنسانية الموجهة ضد الإنسانية من طرف الحكومة القائمة أثناء النزاعات المسلحة.

وبالتالي سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى مواقف الدول الأعضاء ودورها في إتخاذ قرار التدخل العسكري للحلف في كل من النزاعين ، هل كان إستجابة للتحديات الإنسانية فقط أم أنه هناك إعتبارات مصلحية أخرى تتعلق بمصالح الدول الأعضاء.

المطلب الأول : المبادرة الأمريكية للتدخل في كوسوفو 1999

لقد شكل التدخل العسكري للناتو في كوسوفو 1999، بداية منعطف في تاريخ الصراعات الحديثة، فقد عبر عنه " توني بلير" رئيس الوزراء البريطاني بأنها **حرب القيم وليس المصالح** ، بمعنى أنها حرب من أجل الغير لحماية شعب يتعرض للخطر والتصدي لمرتكبي الإنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

وقد عبر عنها الحلف بـ "حرب إنسانية " والتي تتجسد عندما يصيح الخطاب السياسي جزءا متمما للحماية العسكرية بعدما تصبح واضحة للعيان وعنصرا أساسيا من عناصر المسوغ الأخلاقي للمجهود الحربي ذاته.[1]

لقد تدخل حلف شمال الأطلسي بعد عام كامل من تفجر الوضع في إقليم كوسوفو وشروع القوات اليوغسلافية في عملية التطهير العرقي ضد الأغلبية الألبانية وعقب فشل جهود الوساطة الدولية التي رفضت إنفصال الإقليم عن يوغسلافيا [2] حيث أنه في 1998 تأزمت الأوضاع في إقليم كوسوفو مع انه بداية النزاع قد كانت منذ 1989 عند إلغاء الحكم الذاتي.

ويفسر "هنري كيسنجر" أسباب بلوغ مفاوضات رامبوييه الطريق المسدود على النحو التالي:

"ما عقد من أزمة كوسوفو هو أن المفاوضات كانت مؤتمر جاء بمشروع اتفاق محضّر سلفاً في وزارات أجنبية ليفرض على فرقائه تحت التهديد بالقصف الجوي ، فالحكومة الصربية رفضته لأنهم وجدوا في نصّه مقدمة لاستقلال كوسوفو, وفي وجود جيوش الحلف نوعاً من الاحتلال الخارجي... أمّا جيش تحرير كوسوفا فكان هدفه استقلال الإقليم لا الحكم الذاتي ، ولذا رأى في مؤتمر رامبوييه وسيلة تكتيكية لإطلاق قوات الحلف هولها الجوي على الصرب" [3]

---

1 ديفيد ريف، "كوسوفا : نهاية عصر " ، في : ***في ظل حروب عادلة العنف والسياسة والعمل الإمساني*** ، مرجع سابق ، ص . 279.

2 محمد يعقوب عبد الرحمان، ***مرجع سابق*** ، ص . 239 .

3 كميل حبيب، "دروس من الإستراتيجية الأمريكية في كوسوفو " ، في : ***مجلة الجيش اللبناني*** ، في :

h***ttp://www.lebanesearmy.gov.lb/ar/news/?1331#.U4S0_H_g0no*** , (12-04 – 2014) , 12 : 45 .

وبالتالي فقد كانت خطوة التصعيد العسكري، بضغط والحاح أمريكيين، فإن القوات الأمريكية تحديدا ، تحملت الجهد الأكبر في هذه العملية ، التي اجبرت يوغسلافيا للإذعان والقبول بالقرارات الدولية الخاصة بهذه القضية أمام عدم تكافؤ القوة العسكرية عند الطرفين .[1]

وهنا يطرح الدور الأمريكي في النزاع في كوسوفو؟

•ومنه فقد كان التدخل العسكري للناتو في كوسوفو 1999 بمبادرة أمريكية نتيجية للأسباب التالية :

لقد حددت الولايات المتحدة الأمريكية رؤيتها منذ البداية من خلال سعيها لتحقيق أهدافها لما يجب ان يكون عليه الدور الامريكي في عالم مابعد الحرب الباردة ، مستغلة بذلك أزمة كوسوفو كذريعة لتنفيذ أهداف السياسة الامريكية في القارة الاوروبية بشكل عام ومنطقة البلقان بشكل خاص .

ومنه فقد كانت هناك عدة عوامل، وراء التدخل الأمريكي في كوسوفو ومنطقة البلقان من بينها :

•تكريس قوة ومكانة الولايات المتحدة ، بوصفها القطب المنفرد المؤهل لإدارة السياسة الدولية (عسكريا واقتصاديا وتكنولوجيا) على طريق التفوق والهيمنة .

•إدراك الولايات المتحدة ، بأن أوروبا عاجزة عن احتواء الموقف بعيدا عن المظلة الأمريكية . وضمن ذلك يأتي تعزيز الشراكة على جانبي الاطلسي وفي المقدمة منها تقوية وتكريس حلف شمال الاطلسي والانطلاق في مهام جديدة للحلف.

• تحجيم الدور الروسي الناهض بعد تفكك الاتحاد السوفياتي ، ومنعه من القيام بأي تحرك لملء الفراغ الناشئ في منطقة البلقان ذات الموقع الجيوستراتيجي المهم .

•ضمان أمن مسار خطوط الأنابيب الناقلة للنفط من منطقة قزوين .

•تفكيك وتمزيق وحدة يوغسلافيا وانهاء نظامها السياسي (الشيوعي) ، واقامة كيان جديد في كوسوفو يخدم المصالح الحيوية للولايات المتحدة [2]

وفي هذا السياق سنركز على متغيرين أساسين لتفسير المبادرة الأمريكية للتدخل عسكريا في النزاع في كوسوفو 1999، وهما :

---

1 حميد حمد السعدون، ''كوسوفو **ومشكلة بناء الدولة**'' ، في : ***مجلة السياسية الدولية***، (ع.46) ، ص (38 – 48) ، ص . 45 ، في : ***www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=60700*** , (13 - 05 – 2014) , 12 : 43 .

2 طالب حسين حافظ ، '' **إستقلال كوسوفو ونهاية الصراع في يوغسلافيا**'' ، في : ***مجلة كلية الأداب*** ، (ع.98) ، (من 83 – إلى 96) ، ص . 89 .

- **إحتواء روسيا وحماية المصالح الأمريكية في منطقة البلقان :**

تمثل منطقة البلقان أهمية إستراتيجية في السياسة الأمريكية خاصة لكونها منطقة عدم إستقرار (نتيجة للنزاعات العرقية) تقع ضمن المصالح الحيوية الأمريكية ، فقد تبنت الولايات المتحدة الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة إستراتيجية في هذه المنطقة تقوم على ركيزتين أساسيتين وهما :

1. سياسية الاحتواء الجديدة لروسيا والحيلولة دون ان تصل علاقاتها ببلدان المياه الدافئة الى الدرجة التي تشكل محورا من محاور العلاقات الدولية في عالم ما بعد الحرب الباردة، لذا اقتضت عملية الاحتواء تطهير اقليم البلقان من اخر النخب الحاكمة في الحرب الباردة ذات النزعة القومية المتطرفة والتي تحاول اعادة تسييس النزعة العرقية، كحالة الرئيس الصربي السابق" سلبوادان ميلوسفيتش "

2. إقامة قاعدة عسكرية إستراتيجية في البلقان تجمع كوسوفو من ناحية والدول المحيطة بها، والتي يريد حلفاء الناتو ان يؤمن مصيرها من مقدونيا جنوبا الى مجموعة دول البلطيق شمالا على حدود روسيا لتكتمل سياسة الاحتواء الجديدة على روسيا.[1]

نلاحظ من ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية قد سعت ممن خلال إصرارها على التدخل في كوسوفو لتفكيك آخر النظم الشيوعية ومنع قيام تحالف قد يؤثر على المصالح الأمريكية في المنطقة، ومن ثم توسيع الناتو ليشمل هذه الدول .

وبالتالي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية للهيمنة على العالم من خلال السيطرة على الاقاليم الجيوستراتيجية فيه ، بإستعمال الناتو الأداة العسكرية في ذلك وسيطرة الولايات المتحدة الامريكية على اقليم البلقان ضروري لمنع روسيا من التحول لقوة عظمى مرة أخرى .[2]

وفي هذا الاطار يعتبر التدخل العسكري للناتو في كوسوفو عام 1999 ، محاولة أمريكية لاعاقة عودة روسيا الى اقليم البلقان بشعارات حماية الشعوب ولاستكمال عملية توسعية نحو الشرق.

- **عرقلة مسار السياسة الأوروبية للدفاع والأمن :**

لقد إستطاعت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال تدخلها الحاسم لوقف النزاع المسلح في كوسوفو 1999 ، بأن تثبت فشل الأوروبيين في حل النزاع حيث كانوا يعتبرونه شأن أوروبي داخلي لهم الأولوية في حله ، ومنه تشكلت قناعة لدى الدول الأوروبية تقوم على ما يلي :

---

1 نزار إسماعيل عبد اللطيف ،" **التنافس التركي الروسي على إقليم البلقان بع الحرب الباردة**"، في : ***مجلة العلوم السياسة*** ، (ع.37) ، ص 209 – 223 ، ص . 215 .

2 ***نفس المرجع، نفس الصفحة .***

•أن الحكومات الأوروبية لا يمكنها أن تتخذ ردود أفعال مؤثرة دون دعم أمريكي.

• أن العديد من الدول الأوروبية تفتقر إلى أنظمة القيادة والسيطرة والاتصال المتطورة كما تفتقر إلى العدد الكافي من السفن والطائرات القادرة على نقل العتاد إلى مواقع الأزمات بالسرعة الكافية.

•الافتقار إلى الأسلحة الموجهة الدقيقة المتطورة (مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية) بالإضافة لأنظمة الاستطلاع الجوي المتطورة القادرة على مراقبة ما يجري على أرض القتال.[1]

ومنه يمكن القول أن التدخل العسكري للناتو بمبادرة أمريكية لحل النزاع في كوسوفو 1999، يدل على أن الولايات المتحدة االأمريكية أصبحت القوة المهيمنة على العالم بعد نهاية الحرب الباردة ، متجاوزة بذلك : مجلس الأمن ، للمحافظة على مصالحها في منطقة البلقان من جهة وأن يبقى الناتو الركيزة الأساسية للأمن الأوروبي من جهة أخرى .

المطلب الثاني :المبادرة الفرنسية للتدخل في ليبيا 2011

على غرار كوسوفو فقد تم التدخل العسكري في ليبيا بمبادرة فرنسية بالأساس تطبيقا لقرار مجلس الأمن الصادر في 17مارس 2011 على مرحلتين :

• المرحلة الأولى : التحالف الدولي

لقد كانت فرنسا والمملكة المتحدة أكثر الدول المتحمسة للتدخل في ليبيا ، في إطار مبادرة **"فجر الأوديسا Aube de l'Odyssée "** ، شاركت في هذه العملية كل من : قطر، تركيا، كندا ، هولندا، الدنمارك، السويد، إسبانيا، إيطاليا، اليونان.

تم التخطيط لهذه العملية من قبل "مجموعة إتصال groupe de contacte " تضم دولا من الإتحاد الأوروبي، الجامعة العربية، الإتحاد الإفريقي، حيث إجتمعت أكثر من مرة للتنسيق من أجل التدخل الدولي في ليبيا ، وقد كان ذلك على مستوى ثلاثة لقاءات أساسية :

•أول إجتماع في 19 مارس في باريس بهدف النظر في التدخل السريع.

•ليتم اللقاء مرة ثانية في لندن لوضع الخطوط العريضة السياسية للتدخل، وفي هذه المناسبة إقترحت تركيا مساعدتها من خلال القيام بالوساطة بين القذافي والمتمردين لتسهيل توصيل المساعدات الإنسانية.

---

1 خير الدين العايب ، **"التخوف الأمريكي من المشاريع العسكرية الأوروبية "** ، في : *الفكر السياسي* ، 93 – 114 ، ص . 98 ، في : ***www.reefnet.gov.sy/booksproject/fikr/.../6takhawf.pd***... , (12 – 04 – 2014) , 13 : 43 .

• أما الإجتماع الثالث لمجموعة الإتصال فقد كان في 13 أفريل بالدوحة ، حيث حظره ممثلين من المجلس الوطني الإنتقالي، الذي كان متمسكا بموقفه القائم على ضرورة تنحي القذافي عن السلطة لأنه قد فقد شرعيته.[1]

وقد كان أمام الرئيس الفرنسي "نيكولا ساركوزي" الإختيار بين ثلاثة إستراتيجيات أساسية للتدخل في ليبيا وهي : الإكتفاء بمنطقة حظر جوي ، أوتدمير كل الإمكانات البرية والجوية التي تهدد المدنيين وهو ما رفضه الثوار لأنهم يريدون التحرر بأنفسهم، أو شن عملية جوية – برية .

ومنه تم الإتفاق على خيار التدمير الجوي للقدرات الثقيلة للنظام وإقامة منطقة حظر جوي.[2]

في 19 مارس (بعد يومين من صدور القرار الأممي 1973)، بدأت العمليات العسكرية في ليبيا بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية و فرنسا و بريطانيا ، إستهدفت ضرب القواعد العسكرية و مراكز القيادات و خطوط الإمداد الرئيسية لقوات القذافي و لهذه المهمة أستخدمت طائرات هجومية و قاذفات الصواريخ من حاملات الطائرات.[3]

ولكن هذه الحملة كانت ناجحة نسبيا حيث أنها كشفت بعض النقائص في القدرات الفرنسية : من حيث قلة طائرات التزويد بالوقود في الجو 135 . c حيث أن فرنسا لا تملك منها سوى 14 طائرة تم إقتناؤها في 1964 ،ومنه معاناة فرنسا من نقص في طائرات مراقبة التحرك على الأرض ، بالإضافة إلى الإفتقار إلى الصواريخ المضادة للقارات، مما دفعها إلى طلب الدعم الأمريكي .[4]

لتبدأ بعد ذلك المرحلة الثانية بتدخل حلف شمال الأطلسي في 31 مارس .

• المرحلة الثانية : عملية الحامي الموحد

وبالتالي إبتداءا من 31 مارس، تولى الناتو قيادة العمليات العسكرية لحماية الشعب الليبي، بقيادة الجنرال الكندي "شارل بوشار"، الذي وضعت تحت تصرفه قيادة قوات حوالي 200 طائرة كلها أطلسية بإستثناء قطر والإمارات التي إنحصرت مهامها على الدفاع الجوي والمراقبة، منها بحرية أطلسية مركزها نابولي – إيطاليا، وقوات جوية أطلسية مركزها إزمير – تركيا[5]

1 Delphine houba , ***op.cit*** , p . 10 .

2 عبد النور بن عنتر ، ***الأزمة الليبية معطى جيوبولتيكي جديد***، مراجعات كتاب ، مركز الجزيرة للدراسات، 27 جانفي 2013 ، ص . 4 .

3 علاء زردومي ، ***مرجع سابق*** ، ص . 146 .

4 عبد النور بن عنتر ، ***الأزمة الليبية معطى جيوبولتيكي جديد***، مرجع سابق ، ص ص . 6 – 7 .

5 ***المرجع نفسه*** ، ص . 8 .

شاركت في هذه القوات 19 دولة (بلجيكا، بلغاريا، كندا، الدنمارك، فرنسا، اليونان، إيطاليا، الأردن، هولندا، النرويج، قطر، رومانيا، اسبانيا، السويد، تركيا، الإمارات، الأردن،المملكة المتحدة و الولايات المتحدة) .[1]

كانت هذه الهجمات في الوقت الذي بدأت فيه قوات القذافي بالتقدم بإتجاه الشرق إلى مدينة بنغازي مقر المعارضة الرئيسي، حيث إستطاعت الإستيلاء على عدة مدن و بدأت قصفا عنيفا على مدينة بنغازي، وبقصف العديد من المواقع الإستراتيجية وساهمت بشكل كبير في تغليب كفة المعارضة، ومساعدتهم في التقدم و هزيمة القوات البرية للعقيد معمر القذافي.

أكد الحلف على الإستمرار في شن عملياته في ليبيا لحماية المدنيين ، في حين أكد الثوارأنهم يريدون المقاومة لتحقيق النصر حتى في حالة توقف عمليات الناتو، وبالرغم من ذلك فقد كانت بعض الدول تدعوا إلى الحل السلمي للنزاع من خلال الحوار ووقف إطلاق النار، وخاصة من قبل جنوب إفريقيا، مالي ، موريتانيا، الإتحاد الإفريقي...[2]

لقد كانت قوات التدخل ناجحة في وقف الحصار على مدينة بنغازي. في الأشهر التي تلت فرض منطقة حظر جوي، حيث تمكنت المعارضة من الاستيلاء على العاصمة الليبية طرابلس في 24 أوت 2011.، ومنه أصبح معظم الإقليم الليبي تحت سيطرة المجلس الوطني الانتقالي.
بعد أقل من شهرين، تم القبض على القذافي في 20 أكتوبر، وتوفي في اليوم نفسه .
بعد وفاة القذافي قرر حلف شمال الاطلسي لانهاء عملية الحامي الموحد في 31 أكتوبر 2011، بعد 222 يوما من بدء العملية.[3]

من خلال ما سبق نلاحظ أن التدخل العسكري للناتو في ليبيا قد تميز عن كوسوفو بميزتين أساسيتين :

- كان بمبادرة فرنسية – اوروبية مقابل تأخر أمريكي في المشاركة.

- تدخل سريع بالنظر إلى الأزمات الأخرى من 17 مارس (صدور القرار الأممي) – 19 مارس (عملية التحالف الدولي) إلى 31 مارس بتدخل الناتو.

- **المبادرة الفرنسية :**

لقد أراد الرئيس الفرنسي الانفراد في بادئ الأمر بضربة إستباقيّة تتيح له البروز كقائد لبلد رائد في مجال مواكبة التغييرات الواقعة على السّاحتين الشّمال-أفريقيّة والشّرق-أوسطية، خصوصا وأنّ فرنسا تعدّ من أكثر الدول الغربيّة المعنيّة بهذه التطوّرات نظرا لأنها :

- لدواع تاريخيّة (دورها أثناء فترتي احتلال شمال أفريقيا والانتداب)

1 Julien flagothier , l***'intervention militaire en libye et ses implications pour l'Europe de la défens***e , research paper 01 (institut royal supérieur de défense , 2012) , p . 7 .

2 Delphine houba , ***op.cit*** , p . 12 .

3 **'' The libyan intervention truimphand downfall of the responsability to protect in one ''** , ***op,cit*** , p . 10 .

• سياسيّة وإستراتيجية (قربها الجغرافي من المنطقة وإصرار دبلوماسيتها منذ زمن بعيد على لعب دور فعّال فيها).[1]

وبالتالي فالتدخل في ليبيا لم يكن من أجل حقوق الانسان والحريات وانهاء الظلم الواقع على الشعب الليبي، وانما من اجل مصالح فرنسية بريطانية للاستيلاء على النفط الليبي، وتدمير البلاد وبناها التحتية من اجل اعادة إعمارها من قبل الشركات الغربية.

وفي هذا السياق ، أعلن رئيس الوزراء الايطالي، الذي كان مشاركا رئيسيا في التدخل العسكري لحلف الناتو، وتنطلق الطائرات من قواعد بلاده لقصف طرابلس وسرت وبني الوليد وسبها، في حديث لوكالة الأنباء الايطالية الرسمية

" إن ما حدث في ليبيا لم يكن ربيعا عربيا، او ثورة شعبية، بل تدخلا أرادته فرنسا " وبالتالي ما حدث في ليبيا جرى وفق قرار للحكومة الفرنسية بالذهاب الى هناك، والتدخل في نزاع داخلي ، وتقديمه في اطار المجتمع الدولي على أنه ثورة، وهاجمت الطائرات الفرنسية ليبيا قبل ان يتم اتخاذ قرار مشترك، والبدء في قصف قوات القذافي"[2]

أسباب فشل التحالف الدولي والإستعانة بالناتو :

يمكن القول أن من أهم الأسباب التي أدت إلى الإستعانة الأوروبية بحلف الناتو للتدخل في ليبيا تكمن في :

• **الخلاف بين فرنسا وألمانيا :**

لقد مثلت الأزمة الليبية نقطة إختلاف بين ألمانيا وفرنسا ، فقد رفضت ألمانيا في بداية الأمر التجاوب مع الموقف الفرنسيّ المحبّذ لتدخّل عسكري في ليبيا ، بالرغم من أنها كانت تعتبر أنّ سياسة القذافي المتبعة إزاء معارضيه هي سياسة تعسفيّة لا مبرّر لها وينبغي إيقافه عند حدّه.

غير أنّ ما أثار انزعاج الدبلوماسية الألمانية هو محاولة فرنسا جر غيرها من الدول الأوروبية وغير الأوروبية إلى إستراتيجية من صنعها الشخصي. فعلى الرّغم من ضرورة التدخّل في شؤون ليبيا من أجل حماية المدنيّين، إلا أنه ترفض محاولة فرنسا استغلال ظرف إنساني من أجل تمتين مكانتها السياسيّة والإستراتيجية والبروز كالمنقذ مما جعلها تمتنع عن التصويت لصالح القرار 1973.[3]

ومنه نلاحظ بأن الدول الأوروبية لم تتجاوز العداء التارخي وخاصة التنافس بين ألمانيا

---

1 براء ميكائيل ، "**أوروبا أمام الثورة الليبية : إتحاد بمواقف متضاربة** " ، مركز الجزيرة للدراسات ، ص . 2 .

2 جمال فندي ، "بيرلسكوني : ما حدث في ليبيا تدخل فرنسي وليس ثورة" ، في : : ***مصر الكبرى*** :
http://www.masr11.com/local2/governorates/item/13619-%D8%A8%D9%8A.html ,
(23 – 05 – 2014) , 23 : 56 .

3 براء ميكائيل ، "**أوروبا أمام الثورة الليبية : إتحاد بمواقف متضاربة** " ، ***مرجع سابق*** ، ص ص . 3 – 4 .

وفرنسا ، وهو ما يشكل عائقا أمام إستكمال الوحدة الأوروبية للدفاع والأمن والتحرر من الهيمنة الأطلسية.

- **نقص القدرات العسكرية للإتحاد الأوروبي:**

حيث يقر المراقبون الأوروبيون بأن الأزمة الليبية أظهرت بشكل واضح عدم وجود سياسة دفاعية أوروبية : لا رؤية سياسية مشتركة ولا القدرة على إجراء عملية من هذا النوع. "، حيث ان الاتحاد الأوروبي لا يملك القدرة الهيكلية والتشغيلية ، حيث لم تتمكن الجيوش الأوروبية من التخلي عن الدعم الأمريكي اللوجستي (الذخيرة، تزود بالوقود، ومعدات النقل، ...) التي كانت تفتقر لتقنيات الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع ، بالإضافة إلى عدم وجود قيادة مركزية أوروبية لإدارة الأزمات.[1]

ومنه فقد أثبتت الأزمة الليبية نقص الشفافية والتنسيق لسياسة الدفاع والأمن للإتحاد الأوروبي، حيث ان غياب القدرات الفعالة والخلافات بين الدول تحول دون الإستجابة الأوروبية الفاعلية لإدارة الأزمات من دون الإستعانة بالحلف الأطلسي.

- **الإستراتيجية الأمريكية :** leadership en retrait

لقد كان التدخل في ليبيا أول عملية عسكرية يقوم بها الرئيس الأمريكي ‘‘باراك أوباما’’، بالرغم من أن التدخلات التي قام بها جورج بوش من قبل كانت بقيادة أمريكية بالأساس كما في أفغانستان والعراق، وبالتالي يشكل النزاع في ليبيا إستثناءا بالنظر إلى تجاربها السابقة.

فمن الملاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية قد تعاملت بطريقة غير إعتيادية في مشاركتها في إدارة الأزمة الليبية ، وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى توترالعلاقات بين واشنطن وليبيا التي تم إسترجاعها إلى حالتها الطبيعية خلال إدارة جورج بوش الإبن بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، في إطار التعاون لمكافحة الإرهاب وبعد تخلي القذافي عن تطوير برنامجه النووي وتعويض ضحايا عائلات أزمة لوكربي 1988 .

بالرغم من الإنتقادات الموجهة إلى السياسة الأمريكية التي كانت متأخرة في التعامل مع الأزمة الليبية، إلا أنه يمكن القول أنه :

قد كانت إدارة أوباما تنظر إلى التدخل العسكري في ليبيا باعتباره نموذجا لاستراتيجية أخرى, وهي "الإدارة من الخلف", وذلك بتقديم القدرات العسكرية والدعم اللوجستيكي، ولكن من خلال الحلفاء الأوربيين، وبذلك يرى المسئولون الأمريكيون أنهم يحافظون على هيمنتهم في العالم العربي، وتحقيق نتائج سياسية دون تكبد تكاليف باهظة.[2]

في 23 فيفري خلال أول إجتماع لمجلس الأمن الدولي حول ليبيا، أعلن أوباما أن تصرفات

1 جمال فندي ، "بيرلسكوني : ما حدث في ليبيا تدخل فرنسي وليس ثورة" ، ***مرجع سابق*** .

2 ‘‘كيف خسرت أمريكا الشرق الأوسط ؟ ‘‘ ، ***الإسلام اليوم*** ، في :
http://islamtoday.net/nawafeth/services/saveart-15-161514.htm , (24 – 05 – 2014) , 02 : 09 .

القذافي غير مقبولة، حيث بدأ نشاط الدبلوماسية الأمريكية في الأمم المتحدة واوروبا على عكس إدارتها للأزمات سابقا ، فقد إختارت الإدارة الأمريكية أن يكون التدخل في ليبيا متعدد الأطراف .

فبالنسبة للرئيس أوباما فقد كان دعم الجامعة العربية وقرار مجلس الأمن أهم متغيرين لمشاركة الولايات المتحدة الأمريكية في العملية العسكرية ضد ليبيا .[1]

وعلى الرغم من أن الرئيس الأمريكي باراك أوباما يريد أن يتنحى القذافي عن الحكم، وطالبه بذلك في أكثر من مناسبة، إلا أن أصواتاً عديدة في الإدارة الأمريكية لا تريد التورط في تدخل عسكري واسع قادر على الإطاحة بالقذافي، وخاصة أن الولايات المتحدة مازالت تعاني تداعيات حربين فاشلتين في كل من العراق وأفغانستان ومن تكلفتهما الباهظة.[2]

وبالتالي يمكن القول أن إستراتيجية "أوباما" في إدارة الأزمة الليبية كانت عقلانية حيث كان يهدف إلى تحقيق أهدافه بأقل تكلفة من خلال ترك المبادرة للأوروبيين وكذلك لتحسين صورته أمام الدول العربية بع التدخل الأمريكي سابقا في كل من العراق وأفغانستان.

المطلب الثالث : إستنتاجات

نلاحظ من خلا ل ماسبق التباين الواضح في مواقف الدول الأعضاء من التدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي في كوسوفو 1999 بالمقارنة مع ليبيا 2011، حيث نلاحظ أن التدخل العسكري للناتو في ليبيا قد تميز عن كوسوفو بميزتين أساسيتين :

- كان بمبادرة فرنسية – اوروبية مقابل تأخر أمريكي في المشاركة، بينما في كوسوفو المبادرة أمريكية أمريكية بالأساس .

- تدخل سريع بالنظر إلى الأزمات الأخرى من 17 مارس (صدور القرار الأممي) – 19 مارس (عملية التحالف الدولي) إلى 31 مارس بتدخل الناتو، في حين أنه في كوسوفو قد بدأت الإضطرابات في 1989 بعد إلغاء الحكم الذاتي للإقليم ووصلت إلى ذروتها في 1998، ليتدخل الناتو في مارس 1999.

ويمكن تفسير ذلك في :

- في كوسوفو كان التدخل بمبادرة أمريكية للمحافظة على مصالحها الإستراتيجية في منطقة البلقان وإحتواء روسيا من جهة ، وأن تثبت للأوروبيين دورها الحاسم في إدارة الأزمات الأوروبية وبالتالي ضرورة ان يبقى الحلف الركيزة الأساسية للأمن الأوروبي،

1 Maya KANDEL , **'' leading from behind le nouvel intervention américain ? Barak obama et la crise libyenne''** , ***reflexion sur la crise libyenne*** , (*études de l'IRSEM , n° 7, 2013*) , *p. 28* .

2 عمر كوش ، ''الولايات المتحدة والإختلاف حول الموقف من ليبيا '' ، في :

http://www.aleqt.com/2011/04/15/article_526775.html , (24 – 05 – 2014) , 02 : 09 .

ومنه فقد رأت الولايات المتحدة الأمريكية الوقت المناسب للتدخل في كوسوفو لتثبت أنها القوة المهيمنة بعد نهاية الحرب الباردة لكل من روسيا وأوروبا، حيث ان الدول الأوروبية وخاصة فرنسا ذات النزعة الإستقلالية من المظلة الأطسية في قضايا الأمن الأوروبي، فقد رفضت ذلك على أساس أن النزاع في كوسوفو شأن أوروبي، وهم أصحاب الإختصاص الأول في حله من دون تدخل أمريكي، لذلك كان التدخل متأخرا بالمقارنة مع ليبيا.

- في حين أنه في ليبيا 2011 نلاحظ أنه كان بمبادرة أوروبية (فرنسية) سريعة من قبل الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي للإطاحة بنظام القذافي وقد يكون ذلك لتفادي إنكشاف قضية تمويل الإنتخاباب وخاصة بعد تصريحات سيف الإسلام القذافي بتمويل ليبيا الحملة الإنتخابية لساركوزي .

حيث صرح بعد التدخل الغربي في ليبيا، سيف الإسلام لشبكة يورونيوز **"يجب على ساركوزي أولا أن يعيد المال الذي أخذه من ليبيا لتمويل حملته الانتخابية. لقد مولناها ولدينا التفاصيل كافة، ونحن جاهزون للكشف عن كل شيء".**[1]

وبالتالي فقد رأى ساركوزي الفرصة مناسبة للقضاء على القذافي بتدخله السريع والمباشر من خلال تدعيم المعارضة بالأسلحة للمساهمة في تأزيم الأوضاع، او بالضغط على مجلس الأمن لإتخاذ قراره رقم 1973 للتدخل العسكري ، أو بقيادته لعملية التحالف الدولي مع بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية والتي فشلت نظرا لنقص القدرات العسكرية الفرنسية مما أدى بها بالإستعانة بالناتو لإستكمال عملية التدخل في 24 مارس 2011 ، التي كانت تهدف إلى ضرب المنشآت البترولية والبنى التحتية في ليبيا وإنتهت بمقتل القذافي .

إلا أنه أهم نقطة تشابه بين مواقف الدول الأعضاء في الحلف للتدخل هو رد الفعل الأمريكي في كلا من النزاعين، بمنح الفرصة الأولى لتدخل الأوروبيين ، ومن ثم يأتي دورها بعد إثبات فشل السياية الأوروبية للدفاع عن قدرتها على إدارة الأزمات .

ومنه نستنتج :

- أن حلف شمال الأطلسي هو أداة عسكرية في يد أعضائه يتم توجيهه للتدخل في النزاعات الداخلية لتحقيق مصالحها وتنفيذ برامج سياساتها الخارجية وهو ما حدث بالتدخل العسكري في كوسوفو لخدمة المصالح الأمريكية، وفي ليبيا 2011 لخدمة المصالح الفرنسية.

- فشل السياسة الأوروبية للدفاع والأمن الأوروبية في التعامل مع كلا من النزاعين، دون الإستعانة بالمساعدة الأمريكية، وبالتالي يبقى حلف شمال الأطلسي الركيزة الأساسية للأمن الأوروبي.

---

1 " تحقيق في مزاعم تمويل القذافي حملة ساركوزي الإنتخابية " ، في :

http://www.bbc.co.uk/arabic/inthepress/2013/04/130419_press_saturday_sar.shtml , (22 – 05 – 2014) , 12 : 45 .

المبحث الرابع : نتائج التدخل

من خلال هذا المبحث سنحاول التركيز على مرحلة ما بعد النزاع او التدخل العسكري في كل من كوسوفو وليبيا ، من حيث مدى تمكن كل منهما من إعادة بناء مؤسسات وهياكل للدولة الجديدة مابعد النزاع خاصة بعد تحطم البنى التحتية نتيجة للقصف الجوي لقوات الحلف، ومنه سنعتمد في ذلك على مؤشرين :

- القدرة على إقامة مؤسسات جديدة وإعادة البناء.
- الإستقرار من حيث غياب الإشتباكات وغيرها من حالات العنف.

المطلب الأول : بناء الدولة في كوسوفو

لقد وجهت عدة إنتقادات إلى تدخل الناتو في كوسوفو الذي كان خارج المعايير الإنسانية والذي من المفترض ان يكون محددا ودقيقا في قصفه للأهداف العسكرية اليوغسلافية، إلا أنه ألحق خسائر فادحة ومقصودة للمدنيين اليوغسلاف [1]

وبناءا على ذلك أصدر مجلس الأمن قراره رقم 1244 في 10 جويلية 1999 ، لدعم قبول يوغسلافيا مبادئ التسوية السلمية التي وضعتها مجموعة الإتصال، حيث أقر الإنساحب الفوري والكامل للقوات اليوغسلافية من إقليم كوسوفو التي يجب أن يتزامن مع نشر قوات أمن دولية ومدنية تحت إشراف الأمم المتحدة من قبل ممثل خاص للأمم المتحدة .

حيث أن مهام قوات الأمن الدولية تقوم بضمان وقف إطلاق النار، الإشراف على إنسحاب القوات اليوغسلافية ومنع عودتها إلى الإقليم، تجريد جيش كوسوفو من السلاح وتوفر بيئة أمنية تسمح بعودة اللاجئين وتوفير البيئة اللازمة لإقامة إدارة إنتقالية ولضمان تدفق المساعدات الإنسانية.

أما القوات المدنية الدولية فتعمل على أكبر قدر من الحكم الذاتي للإقليم من خلال القيام بالوظائف المدنية وتنظيم المؤسسات الداخلية إلى حين التوصل إلى تسوية سياسية دائمة، بالإضافة إلى تأسيس قوات شرطة محلية وتنظيم عمليات المساعدات الإنسانية وعودة اللاجئين.[2]

نتيجة لذلك تم تشكيل قوة (KFOR (Kosovo force، بعد إصدار قرار مجلس الأمن رقم 1244 الذي أنشأ (MINUK (mission intérimaire des Nations Unies au Kosovo بعثة مؤقتة للأمم المتحدة في كوسوفو لإدارة هذه المقاطعة الصربية وللدلالة على الوجود الدولي للأمن في كوسوفو، وقد تشكلت هذه البعثة بمساهمة مهمة لحلف شمال الأطلسي، تتكون من 50.000 جندي تقريبا .[3]

---

1 معمر فيصل خولي ، ***مرجع سابق*** ، ص .114 .

2 ***المرجع نفسه***، ص . 106 .

3 **" L'otan après la guerre froid "** , la documentation française , ***op.cit*** .

وبالتالي فقدت صربيا السيطرة الفعلية على الاقليم الذي وضع تحت حماية الأمم المتحدة والحلف الاطلسي الذي نشر نحو 17 الف عسكري فيه وظل الإقليم تحت الإدارة الدولية إلى أن تم إعلان إستقلاله في 17 فيفري 2008، من طرف واحد ، بمعنى من دون إعتراف صربيا بهذا الإستقلال، حيث تباينت ردود الأفعال، وانقسمت المواقف الدولية والإقليمية من مسألة استقلال كوسوفو إلى ثلاثة إتجاهات، ما بين مؤيد ومتحفظ ومعارض.

• تعتبر الولايات المتحدة من بين الدول التى اعترفت على الفور بإستقلال كوسوفو، ألمانيا وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا ، وغيرها من الدول التي تسري في الفلك الأمريكي.

• أما الإتجاه المتحفظ على استقلال كوسوفو، فتتقدمه بعض الدول الأوروبية مثل جمهورية التشيك وهولندا والبرتغال وعشرات من الدول الأخرى التى لم تعلن موقفها بوضوح.

• بينما يضم التوجه المعارض صربيا وروسيا وبعض دول الاتحاد السوفيتى ودول أوروبية على الأقل هى: أسبانيا، وبلغاريا، واليونان، ورومانيا، وقبرص، وسلوفاكيا، بل وبعض الدول الإسلامية مثل إندونيسيا وجمهورية البوسنة والهرسك، فضلا عن إسرائيل. [1]بالإضافة إلى الجزائر والمغرب.

المطلب الثاني : فشل الدولة في ليبيا

في حين تواجه ليبيا بعد التدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي وسقوط نظام القذافي مشكل غياب الأمن والإستقرار وعد قدرتها على إعادة البناء مؤسسات أو السيطرة على الإقليم.

فبعد مرور ثلاثة سنوات من التدخل العسكري للناتو في ليبيا ما زال الوضع يراوح مكانه، ولا تزال المرحلة الانتقالية محفوفة بمخاطر كثيرة وخاصة التحدي الأمني واستعادة الدولة سيطرتها الكاملة على ترابها ومؤسساتها ومقدراتها الاقتصادية.[2]

ومنه يمكن القول أن ليبيا حاليا هي" دولة فاشلة" وايت تعرف بانه تلك دولة ذات سيادة بالإسم فقط حيث أنها لم تعد قادرة على الحفاظ على نفسها كوحدة سياسية وإقتصادية، دولة أصبحت غير قابلة للحكم تنقصها الشرعية لم تستطع المحافظة على إقليمها أو تحقيق الحاجيات الأساسية لمواطنيها من الصحة، التعليم...[3]

---

1 أحمد دياب ، "إستقلال كوسوفو المواقف الإقليمية والدولية، في : ***السياسة الدولية*** ، في :
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=222100&eid=35 ,(22 – 05 – 2014) , 22 : 45 .

2 سيدي أحمد ولد أحمد سالم، " تقرير حول ندوة : الثورة الليبية بعد ثلاث سنوات... تحديات في طريق المستقبل"، (مركز الجزيرة للدراسات ،20 فيفري 2014) ، ص . 2 .

3 مارتن غريفيش و تيري أوكالاهان ، ***المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية*** ، مرجع سابق ، ص . 123 .

وهي تلك الدول الضعيفة أوغير المستقرة التي تمثل العولمة تهديدا لها، فقد أدت التحولات التي صاحبت العولمة إلى إضعاف الدولة في الكثير من الميادين التي كانت حكرا عليها،[1] وهنا نخص بالذكر مفهوم التدخل في الشؤون الداخلية لأغراض إنسانية وهي نتجية لعولمة حقوق الإنسان ونتائجه على ليبيا.

حيث أنه بالنظر لإحصائيات تصنيف الدولة الفاشلة ، فقد كانت تصنف ليبيا سنة 2010 ، في المرتبة 111 عالميا ، و في 2013 أصبحت تحتل المرتبة 54 ، وقد ساهم في ذلك العامل الخارجي بنسبة كبيرة من بين عوامل الفشل.[2]

فبالرغم من أن ليبيا قد حاولت تشكيل حكومة إنتقالية برئاسة "عبد الرحيم كيب"، إلا أنها تعرف وضع داخلي غير مستقر من مظاهره :

• إرتفاع وتيرة أعمال العنف والصدامات بين أطراف مسلحة ، إضافة لإختفاء القسري أو الخطف لأجل الفدية، وهو ما دفع منظمات حقوقية إلى وصف الوضع بأنه إنتهاك لحقوق الإنسان، ليصفه البعض بأنه أسوأ مما كان سائدا أيام القذافي، وخاصة مع ضعف مؤسسات الحكم الإنتقالي وتواصل الصراع بين المكونات السياسية على مستويات حزبية أو قبلية.

• وتشير تقارير كثيرة إلى إرتفاع معدلات الفساد وسرقة المال و إنتاج النفط المصدر الوحيد للإقتصاد الوطني إلى الإعتداء حيث قام مسلحون ضمن ما يعرف بحرس المنشآت النفطية بتصدير النفط لحسابهم الخاص ضمن عمليت قر صنة بمساعدة أطراف خارجية.[3]

• فشل الخطط والبرامج التي تم اعتمادها منذ تأسيس المجلس الانتقالي في 28 فيفري 2011، حيث أن المشاكل الأمنية تزداد تعقيدا، يدل على ذلك تضاعف عدد المجموعات المسلحة توقف القتال في 23 أكتوبر 2011 .[4] بالإضافة إلى عجز الحكومة عن ضبط الوضع الأمني والتحكم في الأجهزة الأمنية .

• **التناقضات الداخلية** : حيث أنه إتجهت القوى الداخلية التي وحدها الصراع ضد القذافي إلى تحقيق أهدافها الخاصة بعد سقوطه، ولم تعد تأبه لأهمية التوافق لإنجاح المرحلة الإنتقالية كما أن الحكومة والطبقة السياسية عاجزة عن معالجة الأوضاع التي تهدد السلم الإجتماعي[5] ، ومنه نلاحظ غياب إرادة سياسية وتوافق بين الوحات الداخلية حول طبيعة النظام السياسي الجديد ما بعد القذافي .

---

1 سعيد الصديقي ، ***الدولة في عالم متغير الدولة الوطنية والتحديات العالمية الجديدة*** (أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط. 1 ، 2008) ، ص . 123.

2 للمزيد انظر موقع تصنيف الدول الفاشلة على المستوى العالمي :

http://ffp.statesindex.org/rankings-2013-sortable , (22 – 05 – 2014 , 13 : 30 .

3 مركز الجزيرة، ''**ليبيا : تنامي صراع المصالح الضيقة يهدد الكيان الهش**'' ، (25 أوت 2013) ، ص . 3 .

4 السنوسي بسيكري ، ***ليبيا : التحديات الأمنية وإنعكاساتها على العملية السياسية*** ، (تقارير مركز الجزيرة ، ماي 2013)، ص .2 .

5 تقارير مركز الجزيرة، ''**ليبيا : تنامي صراع المصالح الضيقة يهدد الكيان الهش**'' ، ***مرجع سابق*** ، ص . 4

•وقد أدى هذا الوضع الأمني المضطرب إلى إنعكاسات وتداعيات أمنية على دول الجوار والإقتصاد الليبي في حذ ذاته بسبب :

الحوادث المتكررة ضد الرعايا الأجانب في بنغازي، وعمليات السطو مسلح وقفل الطرقات وضعف مواقف الحكومة حيالها، ساهم في أن قررت الدول الغربية سحب ممثليها، وحثت رعاياها على عدم البقاء أو السفر إلى المدينة، وهذا ماأضعف جهود الحكومة لعودة الشركات الغربية جذب الاستثمارات الأجنبية لتنمية الاقتصاد.[1]

بالإضافة إلى التداعيات الأمنية على دول الجوار : تفجر النزاع في مالي بإنفصال إقليم الأزواد الذي إنتهى بالتدخل الفرنسي 2012، نتيجة تسرب الأسلحة من ليبيا ، والأزمة الأمنية في الجزائر - تغنتورين التي إستهدفت ضرب الإقتصاد الجزائري .

وبالتالي يمكن القول بأن تدخل الناتو قد ساهم في **حل مشكلة القذافي ولكنه خلق أزمة ما بعد القذافي** ، واليوم تتذرع روسيا بنتائج التدخل في العراق وليبيا بأنه خلق فضاء واسع من التهديدات والفوضى لمنع ذلك في سوريا .[2]

وفي هذا السياق يمكن القول، بأن ليبيا دولة نفطية يمكن الاستفادة من عائدات البترول لإعادة البناء وتجاوز مخلفات النزاع الداخلي والتدخل العسكري الذي كان يستهدف تحطيم البنى التحتية، ومنه لابد من تكثيف الإجراءات الأمنية للحد من انتشار الأسلحة، إيجاد نظام سياسي واجتماعي يضمن التوزيع العادل لعائدات البترول بين القبائل المختلفة وكذلك محاولة إدماج المتمردين في النظام وإيجاد شخصية ليبية كاريزمية تقود هذه المرحلة الانتقالية.

1 السنونسي بسيكري ، ***"ليبيا: مسار إنتقالي مضطرب ساسيا وأمنيا"*** ، مركز الجزيرة للدراسات، 17 فيفري 2014، ص .3 .

2 مقابلة مع : علي مقراتني ، المدير الفرعي للشراكة مع الإتحاد الأوروبي والمؤسسات الأوروبية، يوم :28 – 05 – 2014 على الساعة : 14 : 30 .

المطلب الثالث : إستنتاجلت

من الملاحظ أن نتائج التدخل في ليبيا تختلف جذريا عن كوسوفو من حيث القدرة على تحقيق الإستقرار وإعادة البناء ، حيث نجد أن كوسوفو قد تمكنت من إعلان الإستقلال وتكوين دولة ذات سيادة بالرغم من أنه لا تعترف بها الكثير من الدول حيث وصلت حاليا إلى 105 دولة، أما ليبيا فقد تمكنت من الإطاحة بنظام القذافي ولكنها فشلت في إعادة بناء دولة ما بعد القذافي بالرغم من أنها دواة نفطية لديها الإمكانيات والموارد اللازمة ، ويمكن تفسير ذلك من خلال :

فشل الحكومة الإنتقالية في ليبيا في السيطرة على الإقليم و حالة اللا إستقرا الأمني ، تعود لعاملين أساسيين وهو:

- الطبيعة المعقدة للسكان التي تقوم على التعدد القبلي مما أدى إلى وغياب إرادة مجتمعية لإعادة بناء دولة جديدة وفق متغيرات وأسس الدولة الحديثة، نتيجية لغياب الولاء إلى الدولة بالإضافة إلى الضروف الإقليمية الامنية في دول الساحل من إنتشار الجريمة المنظمة، الحركات الإرهابية، المتاجرة بالبشر... يجعل ليبيا فضاءا سهل الإختراق..

- عدم وجود قاعدة إنطلاق منذ البداية حيث ان ليبيا قبل القذافي كانت تعرف فراغ سياسي ودستوري ومؤسساتي، حيث انه يمكن القول إنعدام معالم الدولة في الاساس بالإضافة إلى التناقضات الداخلية بين المجموعات يحول دون ذلك.

في حين كوسوفو قد تمكنت من الإستقلال وتكوين دولة ذات سيادة يرجع ذلك أساسا في تقديرنا إلى الإهتمام الخارجي بها وخاصة الأمريكي ، نظرا لما تمثله من منطقة جيو إستراتيجية يكون إستقرارها مهما لتحقيق المصلحة الأمريكية في إحتواء روسيا أو لدوافع جيوبولتيكية تتمثل في ضمان تدفق البترول من آسيا الوسطى إلى الولايات المتحدة الامريكية

تعتبر كوسوفو حلقة الربط البري بين أوروبا من جهة والشرق الأوسط ، تهتم بها الولايات المتحدة الأمريكية لأنها تسمح بوصول إمداداتها من الطاقة، من الشرق إلى الغرب عن طريق الخليج العربي وتركيا مرورا بالبلقان وصولا لأوربا ، ولأجله وضعت القواعد العسكرية في مقدونيا وسلوفينيا والرغبة المستمرة في ضم وتوسيع دول حلف الناتو لتشمل دولا تقع على هذا الطريق [1]

ومنه فقد حضيت كوسوفو بإهتمام الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة لسعيها ضمان تواجدها في البلقان و محاصرة نفوذ القوى الدولية الأخرى التي تمتلك نفوذ في هذه البقعة الحيوية من (روسيا) لتكريس هيمنتها بعد نهاية الحرب الباردة ، أما ليبيا فهي تتركها تواجه مسارها الإنتقالي بشكل منفرد مما يزيد من هشاشتها مما يضعف الدول العربية .

1 أحمد داود حميد العيساوي،***مرجع سابق*** ، ص . 4 .

خلاصة وإستنتاجات الفصل :

من خلال الدراسة المقارنة للتدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي في كل من كوسوفو 1999 وليبيا 2011، يمكن أن نستنتج أوجه الشبه والإختلاف فيما يلي :

أولا - أوجه الشبه :

- يصنف النزاعين ضمن النزاعات الداخلية: الدولة طرف فيها ففي كوسوفو : حركة إنفصالية عن جمهورية صربيا ، وفي ليبيا: إحتجاجات سلمية تحولت إلى حرب أهلية نتيجية لتحالف القبائل بين الموالية والمعادية لنظام القذافي ، عرفت إنتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان مما أدى إلى تدويلها بتدخل حلف شمال الأطلسي عسكريا لوقف تداعياتها.

- فشل مجلس الأمن في حل النزاع في كلا الحالتين، ففي حالة كوسوفو عجز عن إصدار قرار بالتدخل العسكري لحفظ السلم والأمن الدوليين بسبب الفيتو الروسي مما أدى إلى التدخل الفردي لحلف شمال الأطلسي من دون تصريح من مجلس الأمن وإستمر في قصف كوسوفو 77 يوما متواصلة من دون أي رد فعل من مجلس الأمن إلى أن أصدر قراره في جويلية لإخضاع كوسوفو للإدارة الدولية من قبل بعثة مشتركة بين الأمم المتحدة وحلف شمال الأطلسي ، وكأنه تأييد ضمني للتدخل العسكري ، بينما نلاحظ أنه في الحالة الليبية قد أصدر قرار رقم 1973، لتفويض أعضاء الأمم المتحدة لفرض منطقة حظر جوي على ليبيا لحماية المدنيين ، إلا أن نص القرار كان تنقصه تحديد الهيئة بشكل مباشر حيث إكتفى بالنص على فقد على " أعضاء الأمم المتحدة"، بالإضافة إلى أن ما يمكن إنتقاده في دور مجلس الأمن أنه لم يشرف على تنفيذ القرار الذي تجاوز طابعه الإنساني إلى إسقاط النظام القائم وهو يتنافى مع نص القرار ومضمون مسؤولية الحماية.

- إستهدفت ضربات الناتو في كلا من الحالتين تدمير البنية التحتية للدولتين، حيث أن عمليات القصف الجوي لحلف شمال الأطلسي كانت موجهة لتدمير المنشآت والبنى التحتية في يوغسلافيا وليبيا على حد سواء ، وهنا نتساءل هل فعلا تدخل حلف شمال الاطلسي يهدف إلى حماية الإنسانية من أعمال العنف أثناء النزاع أم إضعاف الدولة للمساهمة في إعادة البناء .

- أثبتت السياسة الأوروبية للدفاع والأمن فشلها في كل من النزاعين سواء في حل النزاع في كوسوفو 1999 الذي كانت تعتبره شأنا أوروبيا أو في المباردة الفرنسية في ليبيا التي كانت تنقصها المعدات العسكرية، ومنه فقد إستعان الأوروبيون في كلا الحالتين بحلف شمال الأطلسي ، وبالتالي يبقى الأمن الأوروبي يخضع للمظلة الأطلسية .

ثانيا - أوجه الإختلاف :

- مشروعية التدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي في ليبيا 2011 ، حيث أنه كان نتيجة لقرار مجلس الأمن 1973، ويتطابق ومفهومه الإستراتيجي الجديد في قمة لشبونة 2010، الذي يدرج المشاركة في إدارة الأزمات خارج المنطقة الأورو- أطلسية والتي من شأنها تهديد أمن الدول الأعضاء من بين مهامه الأساسية للقرن الواحد والعشرون، إلا أنه في كوسوفو 1999 ، فقد كان تدخل الناتو غير مشروع لأنه خارج إطار الأمم المتحدة ومهامه المنوطة به المحددة في قمة روما 1991، حيث انه في هذه الفترة كان يعرف حالة من التكيف مع معطيات البيئة الجديدة وبالتالي لم تكن مهامه تسمح له بالتدخل عسكريا وبشكل منفرد لإدارة الأزمات خارج المنطقة الأورو- أطلسية (أقاليم الدول الأعضاء).

- لقد كان التدخل في كوسوفو 1999 بمباردة أمريكية بالأساس حيث كانت ترفضه فرنسا سعيا منها لحل النزاع في إطار أوروبي ولتطوير السياسة الأوروبية للدفاع والأمن التي بدأت تتأسس معالمها بعد نهاية الحرب الباردة بزوال الخطر الشيوعي ورغبة الدول الأوروبية التحرر من المظلة الأطلسية، ولكنها فشلت في ذلك مما دفع بها الإعتراف بشرعية التدخل الأمركي لوقف المعاناة الإنسانية في المنطقة وتحقيق الإستقرار في منطقة حساسة إستراتيجيا كالبلقان، إلا أن الهدف الأمريكي كان يقوم على إثبات للأوروبيين انه لا يمكنه تحقيق الإستقرار والأمن الأوروبي خارج المظلة الأطلسية من جهة وإظهار هيمنتها وقوتها لروسيا بالتدخل في مجالها الحيوي إبان الحرب البارة (يوغسلافيا) وإسقاط آخر الأنظمة الشيوعية الموالية لها، لتفادي أي إمكانية لقيام تحالف مستقبلا يهدد المصالح الأمريكية في البلقان وخاصة أنها تمثل منطقة عبور لأنابيب النفط من آسيا الموسطى نحو الدول الغربية.

- بينما نجد عكس ذلك في النزاع في ليبيا الذي حظرت له فرنسا بالدرجة الأولى، سواء قبل التدخل العسكري للناتو من خلال تدعيم المعارضة بالسلاح، تشكيل قوة تحالف دولي... حيث كانت تهدف إلى القضاء على نظام القذافي بأسرع وقت ممكن، ويمكن أن يكون ذلك بسبب الأزمة الإقتصادية التي تعرفها فرنسا، التخوف من إنكشاف قضية تمويل القذافي للحملة الإنتخابية لساركوزي، بالإضافة إلى أن دول شمال إفريقيا تعتبر مجالا حيويا لفرنسا منذ الفترة الإستعمارية...فضلا على أن الدول الغربية قد وجدت الظروف مناسبة فنفذت القرار في فترة قياسية وخاصة بتوفر الدعم العربي والداخلي للمعارضة التي طالبت بالتدخل الخارجي لمساعدتها على إسقاط النظام.

- لقد أدى التدخل في ليبيا 2011 ، إلى ظهور دولة فاشلة بكل المقاييس حيث يتم ترتيبها في دليل الدول الفاشلة لسنة 2013 المرتبة 54، بعدما كانت في 2011 تصنف في المرتبة 111، وهنا يلعب العامل الخارجي دورا كبيرا من حيث دور عمليات القصف الجوي في تحطيم البنى التحتية والمنشآت للدولة الليبية، مما أدى اليوم بالحكومة الجديدة إلى أن تواجه صعوبة كبيرة في إعادة البناء وخاصة أنها كانت تعرف فراغا دستوريا ومؤسساتيا خلال فترة حكم القذافي، في حين نجد أن كوسوفو قد تمكنت من إعلان إستقلالها في 2008 من

جانب واحد لتكون دولة مستقلة عن صربيا تعترف بها حاليا 105 دولة.

يمكن تفسير هذا الإختلاف في تقديرنا إلى أن البيئة الداخلية والإقليمية لليبيا تختلف عن كوسوفو، حيث أن ليبيا قد عرفت 42 سنة من حكم القذافي الفريد من نوعه عن نموذج الدولة القومية يتميز بغياب تام للمؤسسات السياسية أو المجتمع المدني، جيش نظامي...بالإضافة إلى غياب ثقافة سياسة وهوية موحدة نظرا للتعدد القبلي وإنعدام الولاء إلى الدولة، وتجدر الإشارة إلى إنتشار التهديدات في منطقة الساحل من الجريمة المنظمة، التجارة بالمخذرات، الأسلحة... فهي كلها معطيات تجعل من الصعب على الحكومة السيطرة على الإقليم وإعاد البناء في فترة وجيزة، ومنه لابد من توفر إرادة سياسية حقيقية بين الحكومة والمجتمع بما يمكن من الإستفادة من عوائد البترول، وتشكيل هوية وطنية تتجاوز التقسيمات المجتمعية من خلال بناء حكومة ديمقراطية للتمثيل المتساوي للقبائل.

في حين أن كوسوفو تحتوي على مجموعتين إثنيتين : الألبان والصرب، تقع في القارة أوروبية بين دول ديمقراطية مستقرة نسبيا ، إستفادت من المساعدات الدولية الأمريكية والأوروبية التي تهمها إستقرار المنطقة بما يضمن المصالح الأمريكية ويحقق الأمن الأوروبي.

ومنه نستنتج أن المحدد الأساسي لتدخل حلف شمال الأطلسي هو تحقيق المصالح الإستراتيجية الدول الأعضاء في كل من كوسوفو (المصالح الأمريكية) وليبيا (المصالح الفرنسية) ، وأن الإنتهاكات الإنسانية وسيلة لكسب الشرعية الدولية.

والجدول التالي يوضح بشكل أكثر أوجه الشبه والإختلاف للتدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي في كل من كوسوفو 1999 وليبيا 2011 :

أوجه الشبه	أوجه الإختلاف
نزاعات داخلية الدولة طرف والمتسبب فيها.	شرعية التدخل العسكري في ليبيا 2011 وعدم شرعيته في كوسوفو 1999.
عدم قدرة مجلس الأمن على حل النزاع في كلا الحالتين .	التدخل الأمريكي في كوسوفو 1999 والأوروبي في ليبيا 2011 .
استهداف البنى التحتية والمنشآت ولكنه أوقف النزاع المسلح .	بناء الدولة في كوسوفو، فشل ليبيا مع إنتشار الفوضى وعدم الإستقرار .
تعذر بناء سياسة أوروبية للدفاع والأمن خارج المظلة الأطلسية	

المصدر : إعداد الطالبة صاحبة البحث

الخاتمـــــــــــة :

الخاتمة :

- يتضمن مفهوم التدخل العسكري الإنساني الإستعمال الفعلي للقوة العسكرية لوقف الإنتهاكات الموجهة ضد الإنسانية في حالة عدم قدرة الدولة على حماية مواطنيها أو كانت هي المتسببة في ذلك، ومنه يعتبر إستثناءا على أهم المبادئ القانونية : السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، اللجوء إلى القوة في العلاقات الدولية.

لقد تعرض هذا المفهوم إلى إنتقادات كثيرة وخاصة من حيث أنه يمثل خرقا لسيادة الدولة وإستقلالها السياسي، وعلى هذا الأساس جاءت فكرة مسؤولية الحماية 2001 التي تحاول أن تعطي صورة أخرى للتدخل الإنساني، تجمع فيها بين سيادة الدولة في حماية مواطنيها وفي حالة عدم قدرتها يصبح المجتمع الدولي مسؤولا عن ذلك فيتدخل للحماية وفي هذا الإطار تقدم مجموعة من المعايير تنظم هذه العملية على ان يكون إستعمال القوة هو الملاذ الأخير بعد إستنفاذ كل الطرق الأخرى.

- لقد أثرت المتغيرات الجديدة لعالم ما بعد الحرب الباردة على تغير المفاهيم الإستراتيجية لحلف شمال الأطلسي والمهام المنوطة به ، من منظمة عسكرية مهمتها الدفاع الجماعي على أمن الدول الأعضاء تقوم على مفاهيم الردع والإحتواء إلى منظمة أمنية تقوم على الشراكة والحوار والتعاون، تشارك في إدارة الازمات الدولية أو تتدخل مباشرة في النزاعات الداخلية لأغراض إنسانية، بالتنسيق مع مجلس الأمن الدولي بإعتباره الهيئة الدولية المخول لها التدخل العسكري وفق احكام الفصل السابع من الميثاق .

- لقد أظهرت الدراسة لتدخل حلف شمال الأطلسي في كل من كوسوفو 1999 وليبيا 2011 مجموعة من الإستنتاجات :

✔ عدم قدرة مجلس الأمن عن حل النزاع في كل من كوسوفو 1999 من حيث عدم تمكنه من إصدار قرار أمام إرتفاع حدة تصعيد النزاع نتيجة للفيتو الروسي مما أدى إلى تدخل الناتو بشكل منفرد بقصف كوسوفو لمدة 77 يوما متواصلة، وفي ليبيا 2011، تمكن من إصدار قرار بتفويض أعضاء الأمم المتحدة ولكن من دون مراقبة التنفيذ مما أدى إلى تجاوز تطبيق نص القرار المصرح به، من حماية المدنيين إلى التدخل عسكريا بتدمير البنى والمنشآت الليبية لإسقاط نظام القذافي وهو مايتنافى ومعايير مسؤولية الحماية وقرار مجلس الأمن رقم 1973، وبالتالي نستنتج **أن وجود أو غياب القرار الأممي لا يغير من أهداف التدخل للحلف في النزاع ، وهنا يمكن إثبات فرضية أنه :" كلما زاد تدخل حلف شمال الأطلسي في النزاعات الداخلية كلما تراجع دور مجلس الأمن في أداء مهمته الحصرية في حفظ السلم والأمن الدوليين".**

- ✔ لقد اسهم تدخل حلف شمال الأطلسي في كل من كوسوفو 1999 وليبيا 2011 ، في وقف أعمال العنف المتبادل بين أطراف النزاع وحماية الإنسانية، بوضع حد للنزاع سواء في كوسوفو بالتوقيع على إتفاق سلام وإخضاع الإقليم للإدارة الدولية، وفي ليبيا من خلال الإطاحة بنظام معمر القذافي المتسبب الرئيسي في أعمال العنف، لبناء حكومة إنتقالية في ليبيا، بالرغم من أن التدخل قد كانت لديه تداعيات أخرى أثرت على فشل الدولة الليبية وعدم قدرتها على إعادة البناء أو التحكم في الإقليم.

ومنه نثبت فرضية " **التدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي في كل من كوسوفو 1999 وليبيا 2011، أوقف أعمال العنف والإنتهاكات الإنسانية التي ميزت النزاعين. "**

- ✔ من خلال دراسة تفاعل الدول الأعضاء داخل الحلف عند التدخل عسكريا في كل من كوسوفو 1999 ، وليبيا 2011 وعلاقات المد والجزر بين الولايات المتحدة الأمريكية والأوروبيين فقد أثبت كلا النزاعين فشل الأوروبيون في بناء سياسة أوروبية للدفاع والأمن سواء بعدم قدرتها على حل النزاع في كوسوفو الذي إعتبرته في البداية شأن أوروبي، أو من خلال التدخل الفرنسي البريطاني في ليبيا الذي أدى في نهاية المطاف إلى الإستنجاد بحلف شمال الأطلسي لإستكمال العملية العسكرية نظرا لضعف القدرات الأوروبية ، ومنه نستنتج **أنه قد يتعذر على الأوروبيين بناء سياسة أوروبية للدفاع والأمن وانه يبقى حلف شمال الأطلسي الركيزة الأساسية للأمن الأوروبي.**

- ✔ إذا كان التدخل العسكري في كوسوفو 1999 بحجة وقف كارثة إنسانية بين الصرب والألبان فقد كان بمبادرة أمريكية لحماية مصالحها في منطقة البلقان وإحتواء روسيا وتهديدها في مجالها الحيوي (يوغسلافيا) ، وان التدخل في ليبيا 2011 لحماية المدنيين بمبادرة فرنسية للقضاء على نظام القذافي بإعتبار إفريقيا المجال الحيوي الفرنسي والأزمة المالية الفرنسي.. وبالتالي نستنتج أن : **"**حلف شمال الأطلسي الأداة العسكرية للدول الغربية لحماية مصالحها بمبررات أخلاقية ". وهو تأكيد على الفرضية الرئيسية التي تجيب على الإشكالية المطروحة .

ومنه فإن أهم محدد لتدخل حلف شمال الأطلسي في النزاعات الداخلية إنطلاقا من دراسة تدخله في كل من كوسوفو 1999 وليبيا 2011 ، هو المصلحة القومية للدول الأعضاء وما الحجج الإنسانية إلا مبررات أخلاقية لإضفاء الشرعية على تدخله.

وإذا أخذنا بمتغير الدافع الأخلاقي لتدخل حلف شمال الأطلسي في النزاعات الداخلية يجعلنا نتساءل عن عدم تدخله في النزاع في سوريا الذي كان متزامنا مع ليبيا (2011) حيث أنه تم التدخل في ليبيا بعد شهر واحد من إندلاع النزاع (17 فيفري – 19 مارس) في حين أن سوريا إلى اليوم لم يتم الفصل فيها بالرغم من توفر نفس المعطيات، وهنا تظهر **التدخلات الإنتقائية** والإعتبارات المصلحية التي تفرض التدخل في منطقة معينة دون أخرى بالرغم من توفر نفس الوقائع.

قائمة المصادر و المراجع:

قائمة المصادر و المراجع:

أولا ـ المراجع باللغة العربية:

المعاهدات والمواثيق الدولية:

- "ميثاق الأمم المتحدة" ، 1945 .
- " معاهدة حلف شمال الأطلسي "، 4 أفريل 1949 ، واشنطن.
- " **The alliance's new stratégic concept** " , agreed by the leads of state and government participating in the meeting of the north Atlantic Council , Rome : 8 November 1991.
- " **Concept stratégique pour la défense et la sécurité des membres de l' OTAN à Lisbonne** : **engagement actif**, **défense moderne**", 2010.

القرارات الدولية:

- مجلس الأمن، قرار رقم: 1970 ، الجلسة رقم: 2491 ، المنعقدة في 26 فيفري 2011 .
- مجلس الأمن، قرار رقم :1973 ، الصادر في: 17 مارس 2011، وثيقة من وزارة الشؤون الخارجية لجزائرية ، المديرية العامة للبلدان العربية ، مكتب ليبيا .

الكتب :

- الحيالي، نزار إسماعيل . ***دور حلف شمال الأطلسي بعد إنتهاء الحرب الباردة***. أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط.1 ، 2003 .

- الجنابي، محمد غازي ناصر . ***التدخل الإنساني في ضوء القانون الدولي العام***. لبنان : منشورات الحلبي الحقوقية ، ط. 1 ، 2010 .
- الرحباني، ليلى نقولا . ***التدخل الدولي مفهوم في طور التبدل***. لبنان: منشورات حلبي الحقوقية ، ط.1 ، 2004 .
- السفراني، عبد السلام . ***مجلس الأمن وحق التدخل لفرض إحترام حقوق الإنسان***– دراسة قانونية. ليبيا: منشورات جامعة قاريونس ، ط.1، 2008 .
- الصديقي، سعيد . ***الدولة في عالم متغير الدولة الوطنية والتحديات العالمية الجديدة*** . أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط.1 ، 2008 .
- الغنيمي، خالد .***الصراع الدولي بعد الحرب الباردة*** . سوريا : دار كيوان للنشر والتوزيع، ط. 1 ، 2009 .
- بن عنتر، عبد النور . ***البعد المتوسطي للأمن الجزائري الجزائر***. أوروبا والحلف الأطلسي الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة، النشر والتوزيع، 2005 .
- بوعمامة، زهير .***أمن القارة الأوروبية في السياسة الخارجية الأمريكية*** .الجزائر: دار الوسام العربي للنشر و التوزيع . الطبعة الأولى،2011.
- بيتس ، غيل ." مقدمة الأمن الدولي والتسلح ونزع السلاح" ، في ***التسلح ونزع السلاح والأمن*** *الدولي* ، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية. 2012 .
- بيليس، جون و ستيف، سميث، ترجمة مركز الخليج للأبحاث . **عولمة السياسة العالمية** . دبي: مركز الخليج للأبحاث. 2004 .
- جان هيرف، برادل ." **تأثير النظام الدولي على النشاطات الإنسانية"**، في ***في ظل حروب عادلة العنف والسياسة والعمل الإنساني*** ، أبو ظبي: مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، ط.1 ، 2006 .
- جمال علي ، محي الدين. **دور مجلس الامن في تحقيق السلم والأمن الدوليين**. الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، ط . 1 ، 2013 .
- جندلي، عبد الناصر . ***التنظير في العلاقات الدولية بين الإتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية*** .الجزائر، دار الخلدونية، ط.1 ، 2007.
- عبد الرحمان، محمد يعقوب . ***التدخل الإنساني في العلاقات الدولية*** . الإمارات : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط. 1 ، 2004 .

- كمال ، محمود . ***النزاع المسلح والقانون الدولي العام***. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ط.1 ، 1997 ، بيروت .
- ثمنر، لوتا ووالنستاين ، بييتر." أنماط العنف المنظم 2001 – 2010 "، في **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي** ، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي ، 2012 .
- خولي، معمر فيصل . ***الأمم المتحدة والتدخل الدولي الإنساني. القاهرة*** . العربي للنشر والتوزيع ، ط.1 ، 2011 .
- غريفيش، مارتن وتيلي، أوكالاهان. ***المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية***. دبي : مركز الخليج للأبحاث .
- عثمان، عادل حمزة . ***الأ***مم المتحدة والموقف من عمليات التدخل الإنساني دراسة سياسية قانونية .مركز الدراسات الدولية ، بغداد .

الرسائل الجامعية :

الدكتوراه:

- منصر، جمال . ***التدخل العسكري الإنساني في ظل الأحادية القطبية –دراسة في المفهوم والظاهرة–***، أطروحة دكتوراه غير منشورة . جامعة باتنة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2006 – 2007 .

الماجستير :

- الفزاني ، إبراهيم السعد شاكر. العلاقة بين الإتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي في مجال الدفاع والأمن . رسالة ماجستير غير مشورة . جامعة الجزائر – 3 ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، 2005 – 2006 .
- السوالفة، معاوية عودة . ***التدخل العسكري الإنساني***، رسالة ماجستير غير منشورة . جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، كلية الحقوق ، 2008 -2009 .
- برقوق، سالم . ***إشكالية مفهوم التدخل وعدم التدخل في العلاقات الدولية***، مذكرة ماجستير غير منشورة . جامعة الجزائر، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 1993 .
- بهاز، حسين . ***الأبعاد الإقليمية والدولية للصراع اليوغسلافي*** 1990 – 1995، مذكرة ماجستير غير منشورة . جامعة الجزائر 3 ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، 2005 – 2006 .
- حموم ، فريدة . ***الأمن الإنساني مدخل جدبد في الدراسات الأمنية***، مذكرة ما جستير غير منشورة . جامعة الجزائر كلية العلوم السياية والإعلام ، 2003 – 2004 .

- زغيب ، أمينة . ***إستراتيجيات المنظمات الدولية في إعادة الإعمار– نموذج كوسوفو*** ، مذكرة ماجستير غير منشورة . جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق، 2011 – 2012 .
- مصلح، مولود أحمد . ***العلاقة بين القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان،*** رسالة مقدمة لنيل الماجستير . مجلس كلية القانون والسياسة في الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك ، القانون العام، 2008.
- قويب،بلال . ***السياسة الأمنية للإتحاد الأوروبي من منظور أقطابه*** . مذكرة ماجستير غير منشورة : جامعة الحاج لخضر ، كلية الحقوق ، 2010 – 2011 .
- رداف ، طارق . ***الإتحاد الأوروبي: من إستراتيجية الدفاع في إطار حلف شمال الأطلسي إلى الهوية الأمنية الأوروبية المشتركة*** ، مذكرة ماجستير غير منشورة . جامعة منتوري قسنطينة، كلية الحقوق، 2004 – 2005 .
- زردومي علاء الدين . ***التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي***، مذكرة ماجستير غير منشورة. جامعة محمد خيضر: كلية الحقوق، 2012- 2013 .
- زيداني ، زيان . ***التدخل الدولي لحل النزاعات داخل الدول العاجزة – دراسة حالة دارفور*** . مذكرة ماجستير غير منشورة . جامعة الحاج لخضر – باتنة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2008 – 2009.

المقالات:

- البياني، أحمد باسل. ''موقف جمهورية روسيا الإتحادية من توسيع حلف شمال الأطلسي''، دراسات إقليمية، (ع.4) ، أكتوبر 2005 .
- العيساوي ، أحمد داود حميد. '' إستقلال كوسوفو: التحول الجيو – إستراتيجي في السياسة الدولية ''، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسلنية ، (ع.1)، 2011.
- حسون،محمد . "إستراتيجية حلف الناتو الشرق أوسطية بعد إنتهاء الحرب الباردة"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية ، (م. 24)، (ع.1)، 2008 .
- طالب ، حسين حافظ . " الأدوار الجديدة لحلف شمال الأطلسي بعد نهاية الحرب الباردة " ، دراسات دولية ، ع . 28 .
- طالب ، حسين حافظ، . " إستقلالق كوسوفو ونهاية الصراع في يوغسلافيا"، مجلة كلية الأداب ، (ع.98)، (من ص .83 – إلى ص. 96) .
- ميكائيل ، براء . ''أوروبا أمام الثورة الليبية : إتحاد بمواقف متضاربة '' ، مركز الجزيرة للدراسات .

- سيرو، عبد الناصر محمود. "دواقع وتداعيات القرار الأمريكي القرار الإستراتيجي بإحتلال العراق عسكريا في 2003 "، مجلة جامعة الأقصى ، (ع.1)، (م.14)، جانفي 2010 ، (من ص . 53 – ص.87).
- عبد اللطيف ، نزار إسماعيل ." التنافس التركي الروسي على إقليم البلقان بعد الحرب الباردة"، في : مجلة العلوم السياسة ، (ع.37) ، ص 209 – 223 .
- فرانسيس ، فوكوياما، نقله إلى العربية مجاب الإمام . " بناء الدولة النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن 21 " ، صحيفة الصنداي تايمز .
- شكري ، محمد عزيز . " الأحلاف والتكتلات في السياسية الدولية " ، سلسلة عالم المعرفة ، تموز ، 1978 .

المداخلات:

بوناب، كمال . '' *التدخل العسكري لإعتبارات إنسانية بين التبرير الأخلاقي والتوظيف السياسي*'' ، ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني حول ''مستقبل العلاقات الدولية في ظل التطبيقات الراهنة لميثاق الامم المتحدة ''، جامعة الوادي ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2011) .

التقارير:

- المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان والمنظمة العربية لحقوق الإنسان ومجموعة المساعدة القانونية الدولية . '' ***تقرير بعثة المجتمع المدني لتقصي الحقائق في ليبيا*** '' ، يناير 2012 .
- بسيكري، السنونسي . " ***ليبيا : التحديات الأمنية وإنعكاساتها على العملية السياسية***" ، تقارير مركز الجزيرة ، ماي 2013 .
- بسيكري ، السنوسي . "ليبيا: ***مسار إنتقالي مضطرب ساسيا وأمنيا*** '' ، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 17 فيفري 2014.
- بن عنتر، عبد النور . " ***الحلف الأطلسي والدول المغاربية : توازنات جديدة***" ، تقارير مركز الجزيرة
- *بن عنتر، عبد النور . " **الأزمة الليبية معطى جيوبولتيكي جديد**"، مراجعات كتاب ، مركز الجزيرة للدراسات، 27 جانفي 2013 .*
- مجموعة الأزمات الدولية حول الشرق الأوسط / شمال إفريقيا ." ***تقرير حول الإحتجاجات الشعبية في***

شمال إفريقيا والشرق الأوسط : ***فهم الصراع في ليبيا***" ، رقم 107 ، 6 حزيران 2011 .

- مجلس حقوق الإنسان . ***" تقرير لجنة التحقيق الدولية المعنية بالتحقيق في جميع إنتهاكات القانون الدولي المدعى وقوعها في الجماهيرية العربية الليبية***" . الدورة السابع عشر، 1 جوان 2011 .
- مركز الجزيرة للدرسات ."**حلف شمال الأطلسي في عامه الستين نظرة إستشرافية مموقع العالم الإسلامي منها** " ، يوليو ، 2009 .

ثانيا ـ المراجع باللغة الأجنبية:

باللغة الفرنسية :

études et Articles :

- Sophie, Dagand et Oriane, Reynaud , ***l'avenir de l'OTAN: les regards académiques*** , fiche de l'irsem , n°3, mai 2010.
- Jacques ,le dauphin, le sommet de Strasbourg-Kehl: **une nouvelle ère pour l'OTAN** , recherches internationales, n° 48, Octobre – décembre 2008 .
- Camille, grand, ***vers un nouveau concept stratégique de l'OTAN***, act II , fondation pour la recherche scientifique.
- Julien, flagothier , ***l'intervention militaire en libye et ses implications pour l'Europe de la défense*** , research paper 01 , institut royal supérieur de défense , 2012 .
- Michael, aclantara , ***concept de stratégie de l'OTAN*** , NATO joint warfare centre , Norvège .
- ***OSCE en position difficil*** , politique de sécurité : analyses du css center for security studies , n° 110 , mars 2012 .
- Delphine, houba , état de la question d'intervention militaire en Libye ,**état de la question d'intervention militaire en Lybie**, institut emile vandervelde , novembre 2011.
- Albert, legault , ***l'intervention de l'otan au Kosovo*** : le contexte légal ,

revue militaire canadienne ,printemps 2000 .

- Maya ,KANDEL , ***leading from behind*** **le** ***nouvel intervention américaine*****?** ***Barak Obama*** **et** ***la crise Libyenne*** , reflexion sur la crise libyenne , étude de L'ISREM , n°7 , 2013 .
- Johan,Mennah ***le droit d'ingérence humanitaire réflexion sur un paradoxe*** *,* étude réalisé dans le cadre *du* cours de politique étrangère *et* aide humanitaire , université catholique de loubaine -belgique, 2002 – 2003 .

rapports :

- "OTAN 2020 : une sécurité assurée : un engagement dynamique, analyse et recommandation du groupe d'experts pour un nouveau concept stratégique de l'OTAN", 2010 , sur :

  www.iris-france.org/docs/kfm_docs/docs/2010-06-asdi2.pdf,

باللغة الإنجليزية :

books :

- Nye , Joseph , ***global information age from realism to globalization*** , taylor and Francis library, 2004 .

Articls and studies :

- Rudi, gurazui , is ***humanitarian military intervention in the affairs of another states ever justified?*** , middlesex university : global security political and internationa studies , january 2008 .
- Hans ,kocher , ***Humnitarian intervention in the context of modern power politics : is the revival of the doctrine of the just war compatible with the international rule of law ?*** , international progress organisation , vienna , 2001 .
- Hugo ,slim , ***military intervention to protect human rights*** : ***the humanitaria agency perspective,*** review meeting on the international council on human raights policy, 14 march 2014
- Suay ,nilhan *,* ***intra state conflict as security threats in a globalization***

world with case stady of Cyprus , humanitary and social sciences journal , n° 6 , 2011.

- Micheal , W doyle , ***sovereignty and humanitarian miltary intervention*** , colombia university , March 2006 .
- Eve ,massingham, ***military intervention of humanitarian purposes: does the responsability to protect doctrine advance the legality of the use of force of humanitarian ends?*** : international review of the red cross, n°876 , december 2009 ,(803– 831) .

repports :

- Reporte of the implementation oft he European Security strategy: providing security in a changing world", 2008 , in :

http://www.eeas.europa.eu/csdp/about-csdp/european-security-strategy .

- Gareth, evants and Mohamed Sahnoun , ***the responsability to protect*** **repport of the international comission on intervention and state sovereihnty** .

ثالثا ـ المواقع الإلكترونية :

- الموقع الرسمي لحلف شمال الأطلسي في :

t/cps/en/natolive/topics_52044.

- علو،أحمد ، "ماهو دور حلف شمال الأطلسي وما هو مستقبله" في :

http://www.lebarmy.gov.lb/ar/news/?29129#.U3dDZn_g0no.

- قطيشات، ياسر ، " الضربة الإستباقية كإستراتيجية جديدة في العلاقات الدولية" في :

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=247221,

- عبد شاطر ، عبد الرحمان، " تفكك يوغسلافيا وإنهيار مشروع صربيا الكبرى " في :

www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=29445 .

- ‘‘كوسوفا التاريخ ....والمصير ‘‘ في :

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/Kosovo/sec04.doc_cvt.htm .

- "منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) North Atlantique Treaty Organisation " في :

www.moqatel.com/.../NATO/sec01.doc_cvt.ht.

- أبو طالب ،حسن ، "توسيع الناتو ومستقبل الأمن الأوروبي" في:

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=218850&eid=1499 .

- " علاقة روسيا بحلف شمال الأطلسي بعد عشرون عاما من على سقوط الإتحاد السوفييتي" في :

http://www.nato.int/docu/review/2011/NATO_Russia/Resuscitating-partnership/AR/index.htm .

" فرنسا والسياسة الأمنية الأوروبية في مجالي الأمن والدفاع" في :

http://www.lebanesearmy.gov.ib/article.htm .

- " منظمة الأمن والتعاون الأوروبي " في :

http://www.arab-ency.com/index.php .

- ‘‘ تأثير القبلية على العملية السياسية فى ليبيا ‘‘ في :

:http://demokratiaweb.org/drupal/content/ .

- كميل ، حبيب، ‘‘دروس من الإستراتيجية الأمريكية في كوسوفو ‘‘ في :

http://www.lebanesearmy.gov.lb/ar/news/?1331#.U4S0_H_g0no .

- السعدون، حميد حمد . ‘‘كوسوفو ومشكلة بناء الدولة’’ في :

www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=60700 .

- العايب ، "التخوف الأمريكي من المشاريع العسكرية الأوروبية " في :

www.reefnet.gov.sy/booksproject/fikr/.../6takhawf.pd...

- كوش ، عمر . ‘‘الولايات المتحدة والإختلاف حول الموقف من ليبيا ’’ في :

http://www.aleqt.com/2011/04/15/article_526775.html .

- ‘‘ تحقيق في مزاعم تمويل القذافي حملة ساركوزي الإنتخابية ’’ في :

http://www.bbc.co.uk/arabic/inthepress/2013/04/130419_press_saturday_sar.shtml .

- فندي ، جمال ، "بيرلسكوني : ما حدث في ليبيا تدخل فرنسي وليس ثورة" في :

http://www.masr11.com/local2/governorates/item/13619-%D8%A8%D9%8A.html .

- ‘‘كيف خسرت أمريكا الشرق الأوسط ؟ ’’ في :

http://islamtoday.net/nawafeth/services/saveart-15-161514.htm .

- دياب، أحمد ، ‘‘إستقلال كوسوفو المواقف الإقليمية والدولية " في :

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=222100&eid=.

- سيدي أحمد ولد أحمد سالم، ‘‘ تقرير حول ندوة : الثورة الليبية بعد ثلاث سنوات... تحديات في طريق المستقبل’’ في :

http://ffp.statesindex.org/rankings-2013-sortable.

- " missions de l'alliance , le concept stratégique " sur :

www.rpfrance-otan.org › ... › Les missions de l'Alliance .

- Brahim saidy , "la transformation de l'OTAN : trois périodes, trois mutations" sur :

www.defnat.com/site_fr/pdf/TRIBUNE-06102010-SAIDY.pdf,

- " Right to social an international order permetting these freedoms to be realised " , in :

http://www.bbc.co.uk/worldservice/people/features/ihavearightto/four_b/case study_art28.shtml .

- James kurth, "humanitarian intervention after iraq: legal ideals vs military realities"in :

  http://catalogo.casd.difesa.it/GEIDEFile/sdarticle.PDF .

- Yohan menna , " le droit d'ingérence humanitaire réflexions sur un paradoxe " , sur :

www.dhdi.free.fr/recherches/droithomme/…/mennadroitd'ingerence.pdf ,

- " L'OTON après la guerre froide" , la documentation française , sur :

http://www.ladocumentationfrancaise.fr/dossiers/otan/index.shtml.

- " les soixante ans de l'otan , ECPAD – pole des Archives ", 2009 , sur :

www.ecpad.fr/wp-content/uploads/2010/06/otan.**pdf**

- "le concept stratégique" , sur :

www.nato.int/cps/fr/natolive/topics_56626.htm .

- " Les grandes étapes de l'Europe de la défense", sur :

  http://www.ladocumentationfrancaise.fr/dossiers/europe-

defense/grandesetapes.shtml .

- " OTAN-UE : un partenariat stratégique" , sur :
  http://www.nato.int/cps/fr/natolive/topics_49217.htm .

- Fred Dufour, "Parmi les nouvelles missions dévolues à l'OTAN: le traitement de l'aide humanitaire", sur :
  www.nato.int/acad/fellow/99-01/dufour.pdf .

- "Les relations entre l'OTAN et l'OSCE" , sur :

http://www.nato.int/cps/fr/natolive/topics_49911.htm .

المقابلات:

- مقابلة مع : علي مقراتني ، المدير الفرعي للشراكة مع الإتحاد الأوروبي والمؤسسات الأوروبية، يوم :28 – 05 – 2014 على الساعة : 14 : 30 .

فهرس المحتويات :

فهرس المحتويات :

مقدمة:
الفصل الأول : الإطار النظري للتدخل العسكري الإنساني في النزاعات الداخلية.....9
المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للتدخل العسكري الإنساني 9
المطلب الأول : مفهوم التدخل الدولي.....9
المطلب الثاني : مفهوم التدخل العسكري الإنساني.....13
المطلب الثالث : التطور التاريخي لظاهرة التدخل العسكري الإنساني 17
المبحث الثاني : التدخل في النزاعات الداخلية.....22
المطلب الأول : مفهوم النزاعات الداخلية.....22
المطلب الثاني : طبيعة النزاعات المسلحة بعد نهاية الحرب الباردة 23
المطلب الثالث : آليات التدخل في النزاعات المسلحة 27
المبحث الثالث : التدخل العسكري الإنساني ومسؤولية الحماية.....30
المطلب الأول : الأمن الجماعي و مسؤولية الحماية.....30
المطلب الثاني: التدخل العسكري الإنساني في النزاعات الداخلية بين الدافع الأخلاقي والمبرر السياسي.....35
الفصل الثاني : حلف شمال الأطلسي منظمة عسكرية في مواجهة التحديات الإنسانية.....42
المبحث الأول : التدخل في الإستراتيجية العسكرية للحلف إبان الحرب الباردة.....42
المطلب الأول: نشأة إتفاقية منظمة حلف شمال الأطلسي.....42
المطلب الثاني : الإستراتجية العسكرية لحلف شمال الأطلسي إبان الحرب الباردة.....46
المطلب الثالث : نهاية الحرب الباردة وتأثيرها على بقاء الحلف.....50
المبحث الثاني : التدخل في إستراتيجية حلف شمال الأطلسي بعد نهاية الحرب الباردة.....53
المطلب الأو ل : قمة روما 1991 53
المطلب الثاني : قمة واشنطن 1999.....56
المطلب الثالث : قمة لشبونة 2010.....59
المبحث الثالث: الآليات السياسية لحلف شمال الأطلسي في حفظ السلم والأمن الدوليين 65
المطلب الأول : توسع الحلف نحو أوروبا الشرقية.....65
المطلب الثاني : الشراكة مع الفواعل الإستراتيجية.....67
المطلب الثالث : حلف شمال الأطلسي والمنظمات الدولية.....72
الفصل الثالث : دراسة مقارنة لتدخل حلف شمال الأطلسي في كل من كوسوفو وليبيا.....78
المبحث الأول : حدة للنزاع.....78
المطلب الأول : النزاع في كوسوفو 1999.....78
المطلب الثاني : النزاع في ليبيا 2011.....84

المطلب الثالث : إستنتاجات 88
المبحث الثاني : الشرعية الدولية للتدخل.....90
المطلب الأول : دور مجلس الأمن في حل النزاع.....90
المطلب الثاني : المفهوم الإستراتيجي للحلف 94
المطلب الثالث : إستنتاجات 96
المبحث الثالث : مواقف الدول الأعضاء في الحلف من التدخل 98
المطلب الأول : المبادرة الأمريكية للتدخل في كوسوفو 1999.....98
المطلب الثاني :المبادرة الفرنسية للتدخل في ليبيا 2011 101
المطلب الثالث : إستنتاجات 106
المبحث الرابع : نتائج التدخل.....108
المطلب الأول : بناء الدولة في كوسوفو 108
المطلب الثاني : فشل الدولة في ليبيا.....109
المطلب الثالث : إستنتاجلت 112
الخاتمة : 117
قائمة المصادر و المراجع:.....120